

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم المحاسبة

أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الأردن
"دراسة تطبيقية على القطاعين الصناعي والخدمي"

The Effect of Applying International Auditing Standards (ISA) on Attracting Foreign Investments in Jordan
(applied Study on The Industrial and Service Sectors)

إعداد الطالب

فارس إرشيد عودة الخرابشة

إشراف

الدكتور
سليمان حسن عطية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة في تخصص المحاسبة في
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
تاريخ المناقشة: عمان 2015/1/5



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم المحاسبة

أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الأردن
"دراسة تطبيقية على القطاعين الصناعي والخدمي"

إعداد الطالب

فارس إرشيد عودة الخرابشة

إشراف

الدكتور

سليمان حسن عطية

"قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة في (تخصص المحاسبة)في جامعة العلوم الإسلامية العالمية"

تاريخ المناقشة: عمان 2015/1/5

أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الأردن
"دراسة تطبيقية على القطاعين الصناعي والخدمي"

The Effect of Applying International Auditing Standards (ISA) on Attracting Foreign Investments in Jordan
(applied Study on The Industrial and Service Sectors)

إعداد الطالب
فارس ارشيد الخرابشة

اسم المشرف
الدكتور سليمان حسن عطية

" نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ (/ /2014)

عضاء لجنة المناقشة:

الدكتور	الجامعة	التوقيع
الدكتور (رئيساً)	....	....
الأستاذ الدكتور (عضواً)	....	....
الأستاذ الدكتور (عضواً)	....	....
الدكتور (عضواً)	....	....



The World Islamic Science & Education University (wise)
Saculty of Graduate Gtudies
Dept of Accounting

The Effect of Applying International Auditing Standards (ISA) on Attracting Foreign Investments in Jordan
(applied Study on The Industrial and Service Sectors)

Prepar
Faris A. Alkarabshah
Supervisor
Dr. Sulayman H. Atieh

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting at The World Islamic Science Education University".

The World Islamic Science &Education University
Amman
Dissction 5/1/2015

التفويض

أنا الطالب فارس أرشيد الخرابشة أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: فارس أرشيد الخرابشة

التوقيع:

التاريخ:

الإهداء

بسم ا الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى ا عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق ا العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلا بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

ا جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى ا عليه وسلم

إلى من كلله ا بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من ا أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معها معنى الحياة زوجتي وابني ناصر

وإلى إخواني الأعزاء وأخواتي العزيزات

الشكر والتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها

في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليل من

الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا.............

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية المال والإعمال ونتوجه بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ الدكتور

سليمان حسن عطية

الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة فجزاه ا عنا كل خير فله منا كل

التقدير والاحترام..

الملخص

أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الأردن

"دراسة تطبيقية على القطاعين الصناعي والخدمي"

إعداد: فارس أرشيد الخرابشة

بإشراف: الدكتور سليمان عطية

نوقشت بتاريخ 2015/1/5

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن، وأثرها على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر مدققي الحسابات والمستثمرين وموظفي القطاع الخدمي وموظفي القطاع الصناعي، حيث تناولت الدراسة معايير التدقيق الدولية التي تتعلق بشخصية المدقق، والعمل الميداني، والتي تتعلق ايضاً بالتخطيط واجراءات التدقيق، بالإضافة إلى المعايير التي تتعلق بتقرير المدقق في البيئة الأردنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد عمدت الدراسة إلى استخدام أسلوب الإستبيان كأحد الأساليب العلمية الملاءمة، وكما إعتمدت الدراسة ايضاً على المصادر الثانوية المساندة كالكتب، والدوريات العلمية، والدراسات العلمية المنشورة، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة لجمع بيانات الدراسة. فقد تم اخيار عينة عشوائية بسيطة، مع ذلك، فقد لجأت الدراسة إلى توزيع (240) استبيان على المبحوثين موضوع الدراسة (60 استبيان لمدققي الحسابات، و60 استبيان للمستثمرين، و60 استبيان لموظفي القطاع الخدمي، و60 استبيان لموظفي القطاع الصناعي)، وخلصت الدراسة بإسترداد ما نسبته (83%) من ما تم توزيعة على جملة المستجيبين عينة الدراسة، مشيراً بأنه قد خضع ما يساوي (197) استبيان من جملة ما تم استردادة للتحليل الإحصائي وإختبار إفتراضات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برمجية تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.20).وقد استخدمت الدراسة الاساليب الاحصائية لتحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام (اختبار "t" للعينة الواحدة، واختبار تحليل التباين (ANOVA)،

بالاضافة الى الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، ومعاملات الإرتباط من خلال اختبار بيرسون) لإختبار الفرضيات موضوع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج ، ترتكز أهمها في ما يلي:

- ❖ تلتزم مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية، وذلك استدلالاً بوجهة نظـر المدققين الخارجيين العاملين في هذه المكاتب.
- ❖ يؤثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن، وذلـك اسـتدلالاً بـأراء مـدققي الحسـابات والمستثمرين وموظفي القطاع الخدمي وموظفي القطاع الصناعي.
- ❖ يؤثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية يؤثر على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن، وذلك استدلالاً بأراء مدققي الحسابات والمستثمرين وموظفي القطاع الخدمي وموظفي القطاع الصناعي.

كما خلصت الدراسة الى العديد من التوصيات، وأهمها ضرورة تشـجيع الشـركات ومنظمـات الأعمال الأردنية على تبني، وتطبيق، وتحسين، وزيادة الإهتمام بتطبيق معايير التدقيق الدوليـة، وبالتالي تحسين محاولات إستقطاب الإستثمار الأجنبي للأردن.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الاجنبي، معايير التدفيق الدولية، النمو الاقتصادي، الاتحـاد الـدولي للمحاسبين.

ABSTRACT

The Effect of Applying International Auditing Standards (ISA) on Attracting Foreign Investments in Jordan

(applied Study on The Industrial and Service)

Prepar

Faris A. Alkarabshah

Supervisor

Dr. Sulayman H. Atieh

Amman

Date: 5/1/2015

The current study aims to investigate the extent of International Auditing Standards application in Jordan, and its effect on attracting foreign investment, from the perspective of external auditors, investors, the employees of service sector and the employees of industry sector.. The study focused on the application of International Auditing Standards that deals with personal auditor standards, field work standards (planning and audit procedures), and auditor's report in Jordan Environment.

Moreover, this study used a questionnaire approach as an instrument, to collection and the study also used the secondary resources through books, periodicals, pamphlets, relevant published studies, in addition to websites, in order to collect data. The study distributed (240) questionnaires by random sample - (60) questionnaires to external auditors, (60) questionnaires to investors,(60) questionnaires to the employees of service sector, and (60) questionnaires to the employees of industry sector -, besides, the study received 199 questionnaires (83%), were received then 197 of them subjected to statistical analysis and hypothesis testing via SPSS. The current study has used “t” test, ANOVA, Multiple and Single Regression, and Pearson Correlation to hypothesis testing via SPSS.

The study concluded that the Jordanian auditing firms are committed to the application of international auditing standards according of external auditors opinion, the application of international auditing standards in auditing the accounts of the Jordanian public shareholding companies affects the reality of foreign investment in Jordan, based on the views of external auditors, investors, the employees of service sector and the employees of industry sector. In addition to, the application of international auditing standards in auditing the accounts of the Jordanian public shareholding companies, application at these standards attracts foreign investment in Jordan, based on the views of external auditors, investors, the employees of service sector and the employees of industry sector. The study recommended to encourage Jordanian companies to increase and improve the application of international auditing standards, and thereby improve the attempts of attract foreign investments in Jordan.

Keywords: Audit, Foreign Investment, International Auditing Standards, Economic growth, International Federation of Accountants

قائمة الجداول

الصفحة	المحتويات

المحتويات	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

اشتدت المنافسة في الوقت الراهن على جذب الاستثمار الاجنبي وتحفيزه، في الوقت الذي يدور الجدل حول جدوى هذا النوع من الاستثمار وما له وما عليه، حيث ساعد على هذا زيادة التحرر الاقتصادي والانفتاح العالمي في مجال الاسواق وحرية التجارة، وهذا وضع الدول النامية أمام تحديات كبيرة نظراً لتسارع ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي، ولقد ساهمت هذه المستجدات والتطورات المتعاقبة في اعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول من خلال وضع وتطبيق العديد من التشريعات والنظم والمعايير الرامية الى تشجيع البيئة الاستثمارية والتي من بينها معايير التدقيق الدولية والتي تعتبر داعماً رئيسياً للشفافية والافصاح وبالتالي الوثوق بمصدر المعلومات لجميع الاطراف ذات العلاقة والتي من بينها المستثمرون الاجانب (أصحاب المصالح).

لهذا شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً بالغاً بمعايير التدقيق الدولية من قبل الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق، والتركيز على التطوير والتحديث لمعايير التدقيق الدولية، وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة الطلب المتزايد من قبل فئات المستخدمين للبيانات المالية وما تتطلبه المنظمات المهنية ذات العلاقة مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات ومتطلبات بازل في مجال الرقابة على البنوك. (نشرة المؤشرات الإقتصادية للقطاع الصناعي الاردني2013). ونظراً لمواكبة القوانين والمعايير العالمية، فقد لجأت الحكومة في محاولة منها للتخفيف من الضغط على الموازنة ورفد للخزينة بالاموال، وبالتالي تحقيق الاستدامة في الاداء المالي (Fiscal Sustainability) ومعالجة الاختلالات المالية العامة، حيث تم رسم خارطة طريق للاستثمار تقوم بشكل جدي على الغاء جميع الحواجز البيرقراطية التي تواجه المستثمرين والاسراع في انفاذ القوانين الخاصة بتحسن بيئة الاعمال كقانون الاستثمار والضريبة وقانون المعلومات الائتمانية والقانون الخاص بمكاتب الائتمان (Credit Bureau) وغيرها من التشريعات الاخرى وتطوير سوق رأس المال وتعزيز جاذبيته للاستثمار (نشرة المؤشرات الإقتصادية للقطاع الصناعي الاردني2013).

حيث تعد الدول المطبقة لمعايير التدقيق الدولية هي أفضل حالا من غيرها في مجال جذب الاستثمارات، والنمو الاقتصادي بشكل عام، (المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني 2010). والدليل

على ذلك أن الأسواق المالية في هذه الدول سرعان ما بدأت تتعافى من أثار الأزمة المالية العالمية، لأن معايير التدقيق الدولية توفر مستوى معقولاً من الضوابط التي تحكم عملية التدقيق، وهي تساعد بذلك على إبداء رأي فني محايد وعادل حول القوائم المالية، وبالتالي يستطيع المستخدم لهذه القوائم ترشيد قراره الاستثماري، حيث أن المعايير تشكل مستويات أداء يمكن اللجؤ أليها لإصدار الحكم المهني على القوائم المالية.

تعتبر معايير التدقيق الدولية International Standards on Auditing(ISAs) هي مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة وتهدف إلى تحقيق مستوى معقول من التأكيد التي تضبط عملية التدقيق، وتحدد نوعاً من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنة، ويعتمد على المعايير في الحكم المهني على أداء المدقق ونوعية العمل المنجز، وتوفر مستوى عالٍ من الثقة بعمل المدقق. وهي عملية منظمة ومنهجية للحصول على قرائن وأدلة الإثبات المتعلقة بنتائج الأنشطة والإحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية للتحقق من درجة التطابق بين هذه الحقائق وبين المعايير المحددة مقدما وتوصيل النتائج إلى الأطراف ذات العلاقة مثل مستخدمي البيانات المالية(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2006).

أدركت الجهات المنظمة لمهنة التدقيق مدى الحاجة إلى إطار عام عالمي متجانس لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المهنة، وذلك نتيجة انتشار اقتصاد المعرفة، والتوسع الاقتصادي وظهور الشركات متعددة الجنسيات، والشركات القابضة والتابعة حول العالم، من أجل المساعدة في تقديم أفضل الخدمات لمستخدمي البيانات المالية والمساهمة في تطوير مهنة التدقيق.

لقد ساعدت معايير التدقيق الدولية والشركات المطبقة لها على تنظيم أعمالها المالية، وهذا يساعد المستثمر الأجنبي على اتخاذ القرارات الرشيدة المبنية على بيانات مالية عادلة وصحيحة، ونقل اموالة وفتح استثمارات جديدة وبرؤوس اموال كبيرة في الدول المطبقة للمعايير بجانب العوامل الاخرى التي تصاحب تطبيق المعايير الدولية للتدقيق مثل العوامل السياسية وتوفير البنىية التحتية للاستثمار وغيرها، بحيث يسهل ذلك معرفة قوة المركز المالي وإرباح وخسائر تلك الشركات، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي في الوقت الحاضر من أهم مصادر التمويل الخارجية لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت الاستثمارات الأجنبية في إقامة مناطق استثمارية جديدة وتوسيع الأسواق الحالية.(العقبي، 2011).

لقد تناولت دراسات عديدة تطبيق معايير التدقيق الدولية وأثرها على الاستثمار الاجنبي والتي تم تناولها لاحقا في فصل الدراسات السابقة والتي خرجت بالعديد من النتائج التي تم مقارنتها لاحقاً مع نتائج **هذه الدراسة التي جاءت لمعرفة اثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الاجنبية في الاردن، بالتطبيق على شركات القطاعين الصناعي والخدمي المدرج أسهمها في بورصة عمان.**

1-2 مشكلة الدراسة:

لقد تأثر القطاع الصناعي والخدمي بشدة من جراء الازمات المتكررة والتي كان على رأسها مؤخراً استمرار تداعيات الازمة المالية العالمية وحركات الربيع العربي وما رافق هذا من ارتفاع في اسعار الطاقة وكلاف الشحن والتأمين وصعوبة الحصول على التمويل، وهذا كله انعكس سلبا على مساهمة القطاعين الصناعي والخدمي في النمو الاقتصادي وتراجع كميات الانتاج والصادرات من المواد الخام بشكل حاد، وان هذه الظروف تلفت النظر الى ان استمرار التحديات من شأنه ان يؤثر سلبا على تنافسية قطاع الصناعة والخدمات على عملية الانتاج مما يؤثر سلبا على مسيرته.

ومما سبق لابد من دعم مسار تلك القطاعات من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية الى الاردن، والتي تعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية الجاذبة لرؤوس الأموال، والتكنولوجيا المتطورة وفتح اسواق عالمية جديدة امام السلع الاردنية وخفض مستوى البطالة وزيادة في الخبرات المحلية للعاملين في تلك القطاعات ورفع القدرة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى رفد خزينة الدولة بالإيرادات خصوصا الإيرادات الضريبية، ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي، ومعرفة العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية الى قطاع الصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات، لذلك تتمحور مشكلة الدراسة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة على التساؤلات التالية:

1. **هل تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية ويتفرع منه التساؤلات التالية:**
   - هل تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بشخصية المدقق
   - هل تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق (العمل الميداني).
   - هل تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بتقرير المدقق.

2. ما هو واقع الاستثمار الاجنبي في الاردن.

3.ما أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمار الاجنبي من وجهة نظر المدققيين، والمستثمرين، وموظفي القطاع الخدمي، وموظفي القطاع الصناعي، ويتفرع منه التساؤلات التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر مدققي الحسابات.

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمرين.

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي.

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي.

4. هل يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لسنوات الخبرة، والشهادات المهنية، وطبيعة العمل.

1-3 أهمية الدراسة:

لقد تزايد الاهتمام بدراسة سلوك واتجاهات الاستثمار الاجنبي منذ بداية التسعينات. ويعود هذا الاهتمام في جزء منه الى تنامي الاستثمار الاجنبي في الدول النامية، ولا يعتبر التزايد في تدفقات راس المال الى الدول النامية ظاهرة جديدة، حيث قد زاد في الاونة الاخيرة الحديث عن تشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي بشكل خاص، وكان وما زال من اولويات جلالة الملك عبداللة الثاني والحكومة الاردنية تحفيز واستقطاب الاستثمار الاجنبي، حيث ان هذا الاستثمار يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويساعد في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة وذلك عن طريق تشغيل الايدي العاملة في الشركات الصناعية والخدمية.

وقد اولت الاردن اهمية كبيرة في تشجيع الاستثمار الاجنبي كونة يعتبر من مصادر التمويل والتنمية الاقتصادية في البلاد وجذب رؤوس اموال كبيرة وجلب تكنولوجيا حديثة ومتطورة من شأنها زيادة الانتاج، ولذلك فقد شرعت الاردن قوانين مختلفة لتحفيز المستثمر في محاولة لاجتذابة والاستفادة منه في مختلف انواع النشاط الاقتصادي المحلي، وخاصة في القطاعين الصناعي والخدمي.

حيث تكمن أهمية هذه الدراسة بالدور الرئيسي الذي تلعبه معايير التدقيق الدولية في المحافظة على أصول المنشأة وديمومتها، وكذلك المضي قدماً بالمنشأة من خلال المحافظة على الموارد المالية ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة التدقيق والرقابة المالية، وادراكاً لاهمية هذا الموضوع ستلقي هذه الدراسة الضوء على اثر الالتزام بمعايير التدقيق الدولية على تطور الاستثمارات الاجنبية في قطاع الصناعة والخدمات لما لهما الاثر الكبير في الاقتصاد الاردني وذلك لعدم تطرق الباحثين لقطاع الصناعة والخدمات معا ونتيجة زيادة الحديث عن الاستثمارات الاجنبية في الوقت الراهن من قبل جلالة الملك والحكومة، ولما للاستثمار الاجنبي من فوائد عديدة على الاقتصاد الاردني من الايرادات المتحققة من ارباح الشركات وزيادة احتياطيات الاردن من العملات الاجنبية من خلال تصدير منتجاتها للخارج.

4-1 أهـــــداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الأردن وذلك من خلال الهدف الرئيسي التالي:

1. معرفة مدى التزام مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية ويتفرع منه الاهداف التالية:

- معرفة مدى التزام مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بشخصية المدقق

- معرفة مدى التزام مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق(العمل الميداني).

- معرفة مدى التزام مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بتقرير المدقق.

2. معرفة واقع الاستثمار الاجنبي في الاردن.

3. معرفة اثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الاردنية في استقطاب الاستثمار الاجنبي من وجهة نظر المدققيين، والمستثمرين، مـوظفي القطـاع الخـدمي، موظفي القطاع الصناعي ويتفرع منها الاهداف التالية:

- معرفة اثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر مدققي الحسابات.

- معرفة اثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمرين.

- معرفة اثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي.

- معرفة اثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي.

1-5 التعريفات الإجرائية:

التدقيق: هو فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية على الوضع المالي للشركة في نهاية فترة زمنية معينة ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية.(عبدالله، 2005).

معايير التدقيق الدولية:*International Auditing Standards (ISA)* وهي معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants(IFAC) وهي منظمة دولية تهتم بشؤون مهنة المحاسبة والتدقيق، وقد تأسس هذا الاتحاد عام 1977 والهدف منه هو تقديم الخدمة الأفضل للمجتمع، وزيادة الالتزام بتقديم معايير مهنية ذات جودة عالية(الاتحاد الدولي للمحاسبين, 2012).

التزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية: ويعني الالتزام بالمعايير المنصوص عليها من اتحاد المحاسبين الدوليين ومع ما يتماشى مع القوانين المطبقة في البلد الذي تتواجد به شركة التدقيق.

الاستثمارات الأجنبية: هو قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، ويفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها إضافة إلى منفعة وفائدة للدولة المضيفة(حسان،2004).

النمو الاقتصادي: Economic growth عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير

الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب. (Ayres, *Robert*, 1998).

6-1 مخطط الدراسة:

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة الى ستة فصول وكما يلي:

1. الفصل الاول الاطار العام للدراسة، حيث تم استعراضه سابقاً.
2. الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة، والذي اهتم بالاستثمار الاجنبي ومعايير التدقيق الدولية.
3. الفصل الثالث حيث تناول الادبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.
4. الفصل الرابع سيتم عرض منهجية الدراسة.
5. الفصل الخامس سيتناول تحليل واختبار الفرضيات ونتائج الدراسة.
6. الفصل السادس الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري

معايير التدقيق الدولية واستقطاب الاستثمار الاجنبي

تمهيد:

أخذت مهنة التدقيق حيزا كبيرا من الاهتمام في وقتنا الحاضر، نظرا لما لها من أدوار وعلى عدة مستويات، حيث يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد أنتهاء المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة، يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات وخلوها من التحريفات الجوهرية.

وحتى وقت قريب كان ينظر لمهنة التدقيق على أنها مهنة تتطلب المهارة فقط، إلا أنها وبحكم تشعبها كنتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي وكبر حجم المؤسسات تزايدت الحاجة إليها، كان لا بد من إطار يحكمها، لذلك أصدرت مختلف الهيئات الحكومية، والمهنية، والأكاديمية جملة من المفاهيم، والأهداف، والمعايير في محاولة منها للنهوض بالمهنة حتى تلبي الحاجات المتنامية لمستخدمي المعلومات المالية.

ولدراسة أكثر تفصيلاً، وانطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل البحث في معايير التدقيق الدولية، والاستثمار الاجنبي، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تدقيق الحسابات ومعايير التدقيق الدولية.

المبحث الثاني: استقطاب الاستثمار الاجنبي.

المبحث الأول

تدقيق الحسابات ومعايير التدقيق الدولية.

تأثرت مهنة تدقيق الحسابات بمختلف الظروف التي عايشتها على مر العصور وبتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وليتتبع للتطورات التي شهدتها مهنة التدقيق يمكن أن يلاحظ حجم الاهتمام المتزايد الذي حظيت به مهنة التدقيق، نظرا للدور الكبير الذي تقوم به في تحقيق التقدم والنمو لكل الوحدات الاقتصادية والمجتمع، ومد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها.

وقد سايرت مختلف المنظمات والهيئات الوطنية هذه التطورات، وحاولت تحديد إطار نظري يصون مهنة التدقيق، تفاديا لأي تأويلات قد تنعكس على الجانب العملي وعلى جودة ومصداقية هذه المهنة.(عبداللة، 2005).

2-1 مفهوم التدقيق:

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق اليها في تعاريف التدقيق، وهذا بأختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها. ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف. ونذكر أهم التعاريف فيما يلي:

التدقيق هو"عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتـائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطـابق بـين هـذه النتـائج والمعـايير المقررة، وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج المراجعة" (توماس، وهنكي، 1997).

كما عرف (اتحاد المحاسبين الأمريكيين، 2000) التدقيق المحاسبي على أنه: " إجـراءات منظمـة لأجـل الحصول على الأدله المتعلقة بالإقرارات أوبالأرصده الاقتصادية والأحـداث، وتقييمهـا بصـورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقه بين هذه الإقـرارات ومقيـاس معـين، وإيصـال النتـائج إلـى المستفيدين".

وفي تعريف آخر فإن التدقيق هو "اختبار تقني صارم تم بناؤة باسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية اعطاء رأي معلل عن نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، ومدى احترام الواجبات في اعداد هذه المعلومات في كل الظروف، ومدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصوره الصادقة والوضع المالي ونتائج عمل المنشأة" (Lionnel. C, et,gerar. V, 1992).

كما عرف (Bernard. G, 1991) التدقيق على أنه فحص من مهني مؤهل ومستقل، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية والحسابات المرتبطة بها لمؤسسة ما.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استخلاص ما يلي:

أ- عملية التدقيق عملية منظمة، وبالتالي فهي قائمة على مخطط مسبق.

ب- يشترط في عملية التدقيق جمع أدلة وقرائن إثبات، يبني المدقق رأيه من خلالها حـول عدالـة القوائم المالية من عدمها.

ج- أن يلتزم المدقق الحياد في جمعه للأدلة، أي أن تتم بصفة موضوعية بعيدة عن كل تحيز.

د- أن تتعدى عملية الفحص المعلومات المقدمة في القوائم إلى فحص النظام المحاسـبي، والـذي يعتبر المصدر لهذه المعلومات.

ه- تقرير المدقق موجه للأطراف ذوو العلاقة، حيث يتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية.

2-2 أهداف التدقيق:

أن الفترة التي صاحبتها تطورات على مستوى الهدف من التدقيق هي الفترة التـي أعقبت الثورة الصناعية، والتي كانت بمثابة نقطة التحول التي انبثق عنها ظهور شركات كبرى وتغيـر نشاطها عن سابقاتها من ذلك النشاط البسيط إلى شركات ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة وملكيـة منفصلة عن الإدارة، كما أن الهدف الأساسي من عملية التدقيق ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش، وإنما يظهر ذلك كنتيجة لعملية التدقيق (الخطيب، و الرفاعي، 1998).

وفيما يتعلق بتطور أهداف التدقيق فقد اوضح (الذنيبات، 2010) أن أهداف التدقيق الأساسية في بدايات ظهور التدقيق الالزامي تمثلت في اكتشاف الغش، واكتشاف الاخطاء الفنية، والاخطاء في المبادئ، ثم فيما بعد أصبح الهدف الاساس للتدقيق هو اضفاء المصداقية على البيانات المالية، وأخيرا، وعند صدور معايير التدقيق الدولية أصبح الهدف الرئيس لعملية التدقيق هو اعطاء تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الانحرافات الجوهرية.

وبالتالي فأن التدقيق الحديث يركز على الاهداف الفرعية التالية، والتي أشار اليها. (مسعود، 2004):

1. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الإنحرافات وأسـبابها وطـرق معالجتها.
2. تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
3. تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
4. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

وهناك اهداف عامة كان من ابرزها:

1.عرض القوائم (الإفصاح):

يهدف المدقق من خلال هذا البند إلى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تـنص عليـه المعـايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها، فضـلا عـن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى، مما يجبر المدقق على التقريـر حـول

هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القـوائم الماليـة المفحوصة والمعلن عنها.(مسعود، 2000).

2.الشمولية:

يعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات، حتـى يتأكد المدقق من ذلك عليه الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات، وذلـك بغـرض تـوفير معلومات محاسبية شاملة تعبر عن وضع المؤسسة (مسعود، وبراق، 2005).

3.الوجود والتحقق:

أي أن يتأكد المدقق من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية من أصول وخصوم موجودة فعلا.

4.الملكية والمديونية:

هنا يجب على المدقق أن يتأكد عن طريق الوثائق القانونية من ملكية المؤسسة لكـل الأصـول الواردة في الميزانية، وأن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى، وقد تكون هذه الأخيرة عن طريـق المصادقات مثلا.

5.التقييم:

يعني هذا المبدأ أنه على المدقق التأكد من كون كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبـادئ المحاسبية المتعارف عليها، مع ثبات طرق التقييم من دورة لأخرى، وفيما يتعلق بإبداء المدقق لرأي فني فإن الهدف الأساسي لمدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقـرائن إثبـات حـول خلو البيانات المالية (القوائم المالية) من الانحرافات الجوهرية، لذلك ينبغي عليه في إطار عملية التدقيق القيام بالفحص وإجراء ما يلي كما اشار (Mokhtar, b., 1986) التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة، ومراقبة عناصر الأصول والخصوم، وتقييم الهيكل التنظيمي، والتأكد من التسجيل السليم للعمليات، والتأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة،ومحاولة الكشف عن حالات الغش والأخطاء.

ولتحقيق أهداف مهنة التدقيق، على المدققين أن يأخذوا في الاعتبار عددا من المتطلبات أو المبادئ الأساسية أهمها:(دحدوح، والقاضي، 1999).

1- النزاهة: ويقصد بها أن يكون المدقق أمينا في أداء خدماته المهنية.

2- الموضوعية: ينبغي على المدقق أن يكون عادلاً لا يسمح بالتحيز والإجحاف وتعارض المصالح أو تأثير الآخرين لتجاوز الموضوعية.

3- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: ينبغي على المدقق أن يؤدي الخدمات بكل عناية وكفاءة، ومن واجبه الاستمرار في المحافظة على معرفته المهنية ومهاراته بمستوى يثبت أن العميل سيستفيد من خدماته المهنية الكفؤة القائمة على أحدث تطورات هذه الممارسة وتشريعها وأساليبها.

4- السرية: ينبغي على المدقق أن يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء واجباته المهنية، ويجب أن لا يستعمل أو يفصح عن أي من هذه المعلومات بدون تفويض صريح ومحدد، وأن يكون لدية تشريع أو حق مهني أو واجب بالإعلأن عنهاالسلوك المهني: يجب على المدقق أن يتصرف بطريقة تتوافق مع سمعة المهنة ويمتنع عن أي سلوك يسيء إليها، ولتحقيق ذلك ينبغي علية أن يلتزم بالقواعد الصادرة عن المنظمة المهنية.

5- المعايير الفنية: يجب على المدقق أن ينفذ خدماته المهنية ذات العلاقة، وأن ينفذ عمله بكل حرص بما يتفق مع متطلبات النزاهة والموضوعية وكذلك الاستقلالية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتم التنفيذ بما يتفق مع المعايير الفنية والمهنية.

و خلاصة القول وبناء على ماسبق ان الهدف من التدقيق هو تقديم تأكيد معقول حول خلو المعلومات المالية والمقدمة على صورة قوائم مالية ذات عرض عام من الانحرافات الجوهرية، وهذا التأكيد يأتي من خلال تقرير المدقق والذي تعتمد علية الاطراف ذوو العلاقة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، وحماية اصول المنشاة ولتحقيق تلك الاهداف لابد من الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية، حيث أن التدقيق أصبح أكثر شمولاً من السابق لفئات المستخدمين للمعلومات.

2-3 أهمية التدقيق:

تتمثل أهمية تدقيق البيانات المالية في كونها وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المنشأة، سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية. "وتلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الاطار المفاهيمي للإعداد وعرض القوائم المالية عدداً من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الاطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئه على النحو التالي: (ابو نصار، واحميدات، 2014).

1. المستثمرون الحاليون والمحتملون: وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة، وفي تحديد مستوى توزيعات الارباح الماضية والحالية والمستقبلية، وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة، والمعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة وادارة الشركة، وكذلك المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها، وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الاخرى.

2. الموظفون: يحتاج الموظف الى معلومات تتعلق بمدى الامان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالاضافة الى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3. الموردون والدائنون التجاريون: تحتاج هذه الفئة الى معلومات تساعدها في تقدير ما اذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

4. العملاء: يحتاج العملاء الى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية انتاج وبيع سلعها.

5. المقرضون: يحتاج المقرضون الى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللآزمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير الى حقوق الملكية.

6. الحكومة ودوائرها المختلفة، والجهات المنظمة لأعمال المنشآت: تحتاج هذه الفئات الى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.(ابو نصار، واحميدات، 2014)

7. الجمهور: يحتاج الجمهور الى المعلومات التي تخص الاطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج الى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

ويرى الباحث، ان إدارة الوحدة الاقتصادية تعتمد على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطـيط المسـتقبلي لتحقيـق أهدافها المعدة مسبقا، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيـرة مـن الثقـة ويزيد من نسبة الإعتماد عليها، كما يعتبر التدقيق مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة. كما أن ظهور الشركات المساهمة ذات الإمتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهميـة التدقيق، فكان لا بد من طرف ثالث يضمن لهم المحافظة على اموال المسـاهمين ومنـع حـدوث اخـتلاس والتلاعب, كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد ويضمن لهم أكبرعائد ممكن. كما أن الدائنين والموردين يعتمدون على تقرير المدقق للحكم على صحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام ودرجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضـمن لهـم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة. كما أن الزبائن ينحصر اهتمامهم بالمعلومات لأجل معرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصـة عنـد ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

أما العاملين فهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافـآتهم ومنـافع التقاعـد وتوفر فرص العمل، أما البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى فإهتمامهم بالمعلومات يأتي بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة العسر المالي، غير أن عليها معرفة درجة الخطر ومعرفة قـدرة المنشآت علـى السـداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلهـا للمركـز المالي للمؤسسة. أما الهيئات الحكومية فتعتمد بعض أجهزة الدولة علـى البيانـات التـي تصـدرها المشـروعات فـي العديـد مـن الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصـادي أو رسـم السياسـات الإقتصـادية للدولـة أو فـرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة، وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسـبين عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق تكمن في المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة، وتساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي، واستغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفاعلية

2-4 فروض التدقيق

تقوم عملية التدقيق على أساس مجموعة افتراضات تبنى عليها الأفكار التي تسبق عمليـة التحليل، ولا تخلو بدورها من مجموعة مـن المعـايير التي تحكـم الكيفيـة التـي تمـارس بهـا هـذه الوظيفة، وتعتبر وسيلة للحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق، وعلاوة على كونه مؤهل ومستقل ويتمتع بمجموعة من الحقوق، فإن مدقق الحسـابات ملـزم بالتقيد ببعض الواجبات في حدود ما يفرضه القانون والعقد المبرم بينة وبين صاحب عملية التدقيق.

ان فروض التدقيق عبارة عن معتقدات مسبقة، تبنى على أساسها الأفكار في إطار عمليـة التحليـل حتى تكون ممنهجة ومبسطة لتحقيق الهدف من التدقيق، حيث أن في هذا الاطار، يجـب أن تتـوفر مجموعة من الافتراضات لإيجاد نظرية شاملة للتدقيق، وهي كالآتي: .(مسعود، وبراق 2005)

الفرض الاول: قابلية البيانات للفحص: يعني هذا إمكانية التأكد مما تحتويـه القـوائم الماليـة، فعمليـة التـدقيق قائمـة علـى هـذه الفرضية، ذلك أنه يشترط لقيام المدقق بمهمته أن يتوفر على الحرية المطلقـة فـي الإطـلاع علـى البيانات المالية، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، فهـذه المعـايير تتمثل في:

1) الملاءمة: تعني ضرورة ملاءمة المعلومات المحاسبية لإحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطهـا بالأحداث التي تعبر عنها.

2) القابلية للفحص: أي إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها، فإنهمـا لا بـد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

3) البعد عن التحيز: أي تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

4) القابلية للقياس الكمي: وهي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية . (الصحن، والصبان، 2004)

الفرض الثاني: عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والإدارة: يفترض عدم وجود تعارض في المصالح بين المدقق من جهة وإدارة الوحدة الاقتصـادية مـن جهة أخرى، وهو ما يعني ضمنا وجود قدر من التعاون بين الطرفين يساعد على إنجاز عملية التدقيق بسرعة وبسهولة.

الفرض الثالث: خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية: في حالة حدوث تواطؤ قد لا يكون بإمكان المدقق اكتشاف الأخطاء من خلال القوائم المالية، وبالتالي على المدقق أن يحافظ على نزعة الشك المهني لعله يكتشف التلاعب من خلال اختبارات أخرى موسعة.

الفرض الرابع: وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يلغي احتمال حدوث أخطاء: يعني هذا الفرض أن وجود نظام رقابة داخلية سليم قد يعزز من دقة البيانات المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على التدقيق الاختباري بدلا من الشامل.

الفرض الخامس: التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يؤدي لقوائم مالية سليمة: أي أن استرشاد المدقق في عمله بالمبادئ المحاسبية سيعزز التأكد من مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال، وفي حالة غياب أو قصور هذه المبادئ، فإن الأحكام التي سيصدرها المدقق ستكون شخصية إلى حد كبير ودون تبريرات موضوعية.

الفرض السادس: العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل: هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة، وهو فرض استمرارية المشروع. وهذا يعني أنه إذا اتضح للمدقق أن الإدارة رشيدة وكذلك وقوفه على سلامة نظام الرقابة الداخلية، فإنه يفترض استمرار الشركة في المستقبل. وإذا اتضح للمدقق عكس ذلك، أي ميول الإدارة إلى التلاعب أو ملاحظته لضعف على مستوى نظام الرقابة الداخلية، وجب عليه الحرص وأخذ ذلك بعين الإعتبار مستقبلا.

الفرض السابع: مراقب الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط: في حالة الطلب من مراقب الحسابات إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية، فإن عليه أن يلتزم بذلك في إطار المهمة الموكلة له، رغم إمكانية قيامه بخدمات أخرى.

الفرض الثامن: القوانين المهنية تفرض على المدقق التزامات مهنية عليه الالتزام بها: يتطرق هذا الفرض إلى مجموع المسؤوليات التي على المدقق الالتزام بها اتجاه عملائه والتي يفرضها مركز مراقب الحسابات.

ومن هنا يرى الباحث ان تبرز اهمية هذه الفروض للتعرف على الاداء المهني للمدقق و للحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات لإزالة حالة عدم التأكد التي توصل اليها عند قبولة عملية التدقيق، وانه لايوجد تعارض بين المصلحة الشخصية للمدقق وبين الادارة، وكذلك تطبيقة للمبادئ المحاسبية ووتاكيدة على خلو البيانات من الاخطاء، وتطبيق الانظمة والتعليمات الموجودة في منظمة الاعمال، مع الالتزام بالمعايير التي تحكم عملية التدقيق فان تلك الفروض تساعدة بعد تطبيقها على ازالة حالة عدم التاكد ، وتحقيق اهداف عملية التدقيق التي يسعى اليها المدقق والاطراف المستخدمة للبيانات المالية وهي خلو القوائم المالية للانحرافات المادية والجوهرية.

2-5 البيئة الدولية للتدقيق المحاسبي

كان للانفتاح الدولي الذي شهده القطاع الاقتصادي أثراً كبيرا على مختلف المجالات ومتفاوتا من مجال لأخر، ولم يستثن بدوره مجال التدقيق المحاسبي، وذلك لما لهذا الانفتاح من ثقل على عدة مستويات بتأثيره المباشر أو غير المباشر على المعاملات الاقتصادية. وقد ظهرت الحاجة إلى مواكبة هذا الانفتاح في إطار ما يسمى بتوحيد ممارسات التدقيق، من خلال محاولة وضع مجموعه من الضوابط والقوانين واللوائح المنظمة لمهنة التدقيق على المستوى الدولي، تسعى لإضفاء جودة أكثر من على المعلومات المنتقاة من هذه المهنة، وتزيل القيود الجغرافية عن القائمين عليها. وفي نفس السياق، سيتم استيضاح أهم تلك المساعي لخلق بيئة دولية للتدقيق المحاسبي، وفيما يلي توضيح لهذة الموضوعات الثلاثة التالية:

أولاً: موقف دول العالم من معايير التدقيق الدولية وطبيعة البيئة الدولية للتدقيق،

ثانياً: المدقق والبيئة الدولية،

ثالثاً: تبني معايير التدقيق الدولية.

2-5-1 موقف دول العالم من معايير التدقيق الدولية

شهدت السنوات القليلة الماضية، اتجاهاً متزايداً من قبل الهيئات المحاسبية القومية، والجهات الحكومية المعنية في العديد من دول العالم والأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين نحو أخذ معايير التدقيق الدولية بعين الاعتبار عند القيام بأعمال التدقيق وفي 3 حزيران 1995 عرض تقرير على لجنة ممارسات التدقيق الدولية، يوضح مكانه معايير التدقيق الدولية في كل من استراليا، والبرازيل، وكندا

وفرنسا والمانيا والهند واليابان والمكسيك وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومصر. (فارس، وهادي، 2001).

وقد أوضح التقرير قيام العديد من هذه الدول بترجمة المعايير إلى لغاتها الوطنية مثل البرازيل والمكسيك واليابان وهولندا ومصر، ويتم أخذها بعين الاعتبار عند تطوير أو تدقيق واعادة تنقيح معاييرها لتتفق مع معايير التدقيق الدولية، بينما كانت دول أخرى تقوم بالتركيز على نواحي الخلاف بين معاييرها والمعايير الدولية للتدقيق مثل فرنسا والولايات المتحدة، بينما تعترف بورصة الأوراق المالية في بريطانيا بالمعايير الدولية للتدقيق كمعايير مقبولة، وتقوم السويد بتطوير معاييرها بناء على معايير التدقيق الدولية، و تقوم كندا بمراجعة معاييرها على أساس المعايير الدولية.

وفي العالم العربي نصت المادة (58) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال المصري رقم (95) لسنة 1993م (فارس، وهادي، 2001)، أن تلتزم الشركات التي تقوم بطرح أوراق مالية لها أي اكتتاب عام بأن تعد التقارير المالية عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها والقوائم المالية لها وتدقيق حساباتها طبقاً لمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية.

وفي الأردن يمكن اعتبار القرار رقم (54) الصادر بتاريخ 1989/3/13م عن مجلس جمعية المدققين القانونيين والقاضي باعتماد معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية في الممارسات المهنية وذلك اعتباراً من مطلع عام 1990.

ومن هنا يرى الباحث ان الاردن قد اتخذ خطوات رشيدة في تبني معايير التدقيق الدولية وذلك لدورها الهام في زيادة النمو الاقتصادي، وادراكاً لما يعانية الاردن من من صغر حجم السوق المحلي وندرة الموارد الطبيعية، وذلك من اجل ازالة العوائق التي تقف في وجه الاستثمار وزيادة الحوافز التي تمنح للمستثمرين، وكذلك فان تطبيق الاردن لمعايير التدقيق الدولية اتى لنتيجة اتجاة الدول الى تطبيق تلك المعايير لما تحققة معايير التدقيق الدولية في المحافظة على أصول المنشأة والمحافظة على اموال المستثمرين، وعلى الموارد المالية للمنشاءات ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة التدقيق والرقابة المالية.

2-5-2 مزايا تبني أدلة ومعايير التدقيق الدولية

يحقق تبني وتطبيق معايير التدقيق الدولية مجموعة من المزايا من أهمها: (الشمري، 1994).

أ- توفير الوقت والجهد والتكاليف اللازمة لإصدار معايير قطرية خاصة بالدول التي لا تمتلك تلك المعايير.

ب- الأخذ بالمعايير الدولية يدفع المنشآت المحلية بقوة إلى الأسواق العالمية حيث أن البيانات المالية المنشورة والمعدة وفق معايير المحاسبة الدولية والمدققة وفق معايير التدقيق الدولية تمتلك مجموعة من العناصر الايجابية أهمها المصداقية والقبول والقابلية للمقارنة مما سيعمق الثقة بهذه البيانات وسيعطي المنشآت قدرة اكبر على المنافسة في الأسواق العالمية.

ج- تشكل معايير التدقيق الدولية التي صدرت ألان إطاراً متكاملاً لمهنة تدقيق الحسابات أكثر شمولية من جميع المعايير القطرية وهذا يلبي حاجة جميع المهنيين في دول العالم المختلفة.

د- تتميز معايير التدقيق الدولية بالمرونة وذلك من خلال عملية مراجعة مستمرة لهذة المعايييير من قبل اللجان الفرعية في اللجنة الدولية لممارسة التدقيق، وذلك بهدف التأكد من ملاءمتها للظروف الراهنة وما يجري في العالم من تطورات مما يجعلها صالحة للتطبيق في دول العالم المختلفة.

هـ- يحقق تطبيق معايير التدقيق الدولية للشركات متعددة الجنسيات ميزة القبول والثقة في بيانتها المالية المنشورة والمدققة وفقاً لهذة المعايير، كما تساعدها في طرح أسهمها في البورصات العالمية. .(المطارنة، 2006).

ومن خلال المزايا المذكورة سابقا نضيف المزايا التالية والتي ظهررت من خلال تبني الاردن لمعايير التدقيق الدولية واهمها:

1- ان تبني معايير التدقيق الدولية تؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

2- ادى تبني معايير التدقيق الدولية الى تخفيض تكاليف ترجمة القوائم المالية من اللغة المحلية الى لغة الشركة الام.

3- ونتيجة تبني الاردن لمعايير التدقيق الدولية اصبح الاردن من الدول الرائدة والاولى في تبني تلك المعايير، وتعتبر هذه من اهم المزايا نتيجة توجه الاستثمار الاجنبي اليها وهذه من مزيا جذب الاستثمار الاجنبي

3-5-2 طبيعة البيئة الدولية للتدقيق

أن تلاشي المعوقات الجغرافية بين مجتمعات العالم في إطار العولمة والتاثير الكبير على المجالات المختلفة لم يستثن مجال المحاسبة والتدقيق المحاسبي، فتطور التدقيق من محيط الدولة الواحدة إلى مستوى الإقليم ثم إلى المستوى الدولي. (حواس، 2004).

وقد تأثرت الأطراف الممارسة للمهنة وأصبحت مطالبة بتحسين خدماتها في إطار المنافسة الحرة، وشهد العالم ظهور العديد من مكاتب التدقيق التي نشأت في دولة واحدة ووسعت من نشاطها ليشمل دولاً عدة في نفس الوقت. وفي هذا الإطار سيتم دراسة الأسباب التي كانت وراء الطلب على التدقيق في البيئة الدولية وكذلك مكاتب التدقيق التي تنشط في هذا المجال.

أن مصطلح التدقيق الدولي يبدو تعبيراً جديداً، لذلك يتعين علينا توضيح لماذا اصبح التدقيق دولياً؟ إن الدافع الرئيسي وراء التحرك نحو تدويل التدقيق يتمثل في عولمة انشطة الأعمال، والتي يتم الإسراع فيها لا سيما في السنوات الأخيرة، وكلما كانت المنشآت متعددة الجنسيات كلما طلب من المدققين أن تكون خدماتهم ونصائحهم المالية متعددة الجنسية على نفس القدر من التكافؤ. (السيد، ولطفي، 2005).

ان هناك نتائج عديدة سوف تترتب عن ظاهرة عولمة الاقتصاد والتجارة، ولعل أبرزها زوال الموانع والحواجز التي تفصل بين أسواق الدول النامية والأسواق الدولية، بمعنى أن كلا من سوق السلع وسوق الخدمات وكذلك سوق رأس المال تجد لها امتدادا في السوق الدولية المناظرة، ونتيجة لذلك فأن أسهم الشركات المدرجة في سوق الدول المتقدمة لن تجد عائقا يمنع من تداولها في أسواق المال الموجودة في الدول الأخرى. (حواس،2004).

أن مهنة المدقق لن تستثنى من الآثار التي ترتبت جراء عولمة الاقتصاد وأسواق المال وانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) **World Trade Organization** حيث يفرض هذا على المدققين المهنيين التحسب لأي انعكاسات قد تنشأ نتيجة هذه الاثار، والبحث عن السبل الكفيلة لتحسين الخدمات المهنية التي يقدمونها وجودتها، كي يكون في مقدورهم الصمود أمام المنافسة الحرة، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق اعتماد معايير على درجة عالية من الجودة، والالتزام بنظام عالمي مقبول دوليا للتأهيل المهني. وفيما يتعلق بالوصول الى مستوى التوحيد الدولي للتدقيق، ونظرا للصعوبات

التي قد تكتنف تحصيل هذا الهدف والمتمثلة في تقبل الدول المختلفة لها، تقوم العديد من بلدان العالم بمحاولة التقريب بين الاختلافات على مستوى التشريعات التي تحكم مهنة التدقيق.

2-5-4 أسباب الطلب على التدقيق الدولي

أن التقيد بمعايير التدقيق الدولية له دور كبير في تعزيز سمعة شركة التدقيق والذي يعمل على جذب المزيد من العملاء للتعامل مع شركة التدقيق والتي تبدي التزاماً ملحوظاً بهذة المعايير، وكان السبب الرئيس في إصدار هذه المعايير هو أن شركات التدقيق الكبرى تمارس مهنة التدقيق في مختلف أرجاء العالم، وكونها شركات عالمية والكثير منها متواجد في دول العالم. ولذلك فأن مجلس المعايير الدولية للتدقيق قد أشتق من المبادىء والأسس المتعارف عليها للمحاسبة، معايير جديدة سميت بالمعايير الدولية للتقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) حتى تكون مهنة المحاسبة مكملة لبعضها البعض في جميع انحاء دول العالم المطبقة لمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية.

هناك أربعة أسباب على الأقل وراء دراسة المحاسبة والتدقيق في إطار دولي، وهي (حواس، 2004):

أولاً: الأسباب التاريخية: هناك عدد من البلدان قدمت مساهمات لتطوير المحاسبة والتدقيق، ففي القرنين الرابع عشر والخامس عشر كانت مدن إيطاليا هي الرائدة في التجارة وكذلك في المحاسبة، حيث انتشرت الطرق الايطالية لمسك الدفاتر عن طريق مدخل القيد المزدوج في باقي أوربا وبعد ذلك حول العالم، ولعل إحدى النتائج المستمرة لتلك السيطرة تتمثل في عدد من الكلمات المحاسبية والمالية باللغة الانجليزية التي هي من أصل ايطالي، وكأمثلة على ذلك: البنك Bank، ورأس المال Capital، والنقدية Cash، والمدين Debit، والدائن Credit، والعهد المؤقتة Imprest، وقيد اليومية Journal، وفي القرن التاسع عشر، أخذت بريطانيا القيادة في إدارة الأمور المحاسبية والتحقت بها الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك أصبحت الانجليزية لغة مقررة كلغة للمحاسبة حول العالم، ويتم استيراد وتصدير الأساليب والمفاهيم المحاسبية عبر دول العالم، فبريطانيا على سبيل المثال صدرت مفهوم الصورة الصادقة والعادلة إلى دول الكومنولث البريطاني ثم إلى باقي أعضاء حكومات الاتحاد الأوروبي، كما يمكن القول بان مفاهيم وتطبيقات المحاسبة الإدارية في العالم الصناعي ترجع دون شك إلى المبادرات الأمريكية.

ثانياً: الشركات متعددة الجنسيات: تم تعريف الشركات متعددة الجنسيات او الشركات عبر الاوطان بانها الشركات التي تمتلك او تدير نشاطاً استثمار من خلال انتاج او تقديم خدمات وغيرها، خارج حدود الدولة الام، وهناك الكثير من التعريفات على أنها تلك الشركات التي تنتج السلع أو الخدمات في دولتين أو أكثر. ويمكن أن تعزى الزيادات الكبيرة في التجارة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى تطوير هذا النوع من الشركات (الغزالي، 2002). أن ظهور الشركات الدولية متعددة الجنسيات وتزايد دورها في العلاقات الدولية، أوجد مشكلة مزدوجة أمام مهنة المحاسبة والتدقيق، فتزايدت أهمية المعلومات المالية التي يتم تدقيقها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، ومن ناحية أخرى زادت المشاكل المرتبطة بإعداد هذه القوائم.

ان دول العالم الثالث أكثر من (130) دولة يعيش فيها أكبر نسبة مـن سـكان العـالم لا يتعـدى نصيبهم

(20%) من الناتج العالمي إلى جانب امتلاك هذه الدول لثروات طبيعية وطاقات بشرية هائلة فهي لاتساهم في الأنتاج الصناعي العالمي إلا بنسبة (7%) و (35 %) من الأنتـاج الزراعـي الـذي لايغطي حاجة هذه البلدان.(محسن، 2008).

أن التصنيف للشركات متعدد الجنسيات يرتكز على ثلاث محاور رئيسي هي: (الغزالي، 2002)

1- المحور الاول درجة التكامل: وتكون الشركات المتعددة الجنسيات متكاملة راسياً ويكون المستوى التكنولوجي مرتفع جداً.

2- المحور الثاني الشركات المتعددة الجنسية المتكاملة راسياً: وتكون المستوى التكنولوجي فيها مرتفع ولكنة اقل حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالصناعات الاستخراجية كالبترول.

3- المحور الثالث وهو الشركات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقادمة الى الدول المضيفة عن طريق الاستثمار

وهناك مجالات أخرى تأثرت بظهور هذه الشركات، وعلى سبيل المثال، فأن ترجمة العملات الأجنبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة تعتبر مجالا فريدا وخاصا للشركات المتعددة الجنسيات، فتلك الشركات تنتج قوائم مالية طبقا لقوانين وتطبيقات بلادها الأم، وبالتالي فأن المستثمرين والمقرضين لها يحتاجون لأن يصبحوا خبراء في معظم نظم التقرير المالية لأكثر من بلد.

ثالثاً: القابلية للمقارنة: ربما تعتبر المقارنة أكثر أسباب الدراسة الدولية للمحاسبة والتدقيق أهمية، حيث يمكن للبلد أن يحسن نظام المحاسبة الخاصة به عن طريق ملاحظة كيفية استجابة البلاد الأخرى وقيامها برد الفعل الملائم تجاه المشاكل، ومن الممكن أيضا أن يتم الاقتناع بأنه حيث تختلف الطرق المحاسبية فأن الاختلافات يتم تبريرها عن طريق الاختلافات في البيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، فكثر من الاختلافات الأساسية من المحتمل أن يكون من الصعوبة بمكان أن يتم التعامل معها.

رابعاً: التناسق: تزايدت أهمية التناسق في السنوات الأخيرة، ويمكن تعريف التناسق بأنه عملية تزايد توافق التطبيقات المحاسبية عن طريق وضع حدود لدرجات اختلافها، وتجدر الإشارة إلى أن المشاكل الرئيسية لتلك التطبيقات والممارسات المحاسبية تتمثل في المحاسبة عن التوحيد في القوائم المالية، وترجمة العملة الأجنبية، ومحاسبة التضخم في البلدان المختلفة حيث تختلف معالجتها بدرجات متباينة.

وهناك مزايا وعوائق للتناسق الدولي للتدقيق هي:

مزايا التناسق الدولي للتدقيق:

يرى مؤيدو التناسق الدولي أن له العديد من المزايا الايجابية، ولم يتغير جدلهم على مر السنين، وعلى سبيل المثال كتب جون تيرنر الآتي: (السيد، واطفي، 2005).

"من اكبر النتائج التي نحصل عليها نتيجة اتباع التناسق هي:

1- إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية: وتستبعد مثل هذه المقارنة سوء الفهم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية، وتزيل أحد أهم معوقات تدفق الاستثمارات الدولية

2- يؤدي التناسق إلى توفير الوقت والنقود التي تدفع حاليا لتوحيد المعلومات المالية المتغايرة، عندما يتطلب من أكثر من مجموعة من التقارير أن تتماشى مع عدة قوانين وممارسات.

3- رفع مستوى معايير المحاسبة والتدقيق قدر الإمكان،وأن تتماشى مع الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية."

عوائق التناسق الدولي للتدقيق:

على الرغم من أن مسؤوليات التدقيق تعتبر متماثلة في ظل الشركات الدولية والمحلية إلا أن هناك بعض التحديات الفريدة في ظل البيئة الأجنبية، مثل الممارسات المحاسبية، فعلى الرغم من أن الشركات تحاول أن تقوم بتوحيد المعايير المحاسبية في دول العالم، إلا أن ذلك لا يحدث في كل مكان، فقد يتم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية طبقاً لإجراءات محاسبية محلية، مما يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم استخدام برامج التدقيق الموحدة.

وكذلك وأن عدم تكرار عمليات التدقيق (بسبب البعد) قد يعني أن هناك بيانات محاسبية غير كافية لتوفير مسار تدقيق واضح، وبصفة عامة هناك العديد من العوامل التي تجعل من التدقيق الدولي مهمة شاقة، نتناول منها على سبيل المثال (السيد، ولطفي، 2005):

1- تطبيقات وعادات الأعمال المحلية(كاستخدام النقود بدلاً من الشيكات في الدول الناشئة).

2- الاختلافات في العملة واللغة والقوانين بين البلدان.

3- قضايا البعد ومشاكل التنظيمات.

4- توفر الأفراد الملائمين.

وتعليقا على ما سبق. فأن هناك اسباب كثيرة للطلب على التدقيق الدولي هو حماية المصالح العامة والتي اقرها الاتحاد الدولي للمحاسبين الدوليين في عام 2008 والذي يمكن من تعزيز ة تطبيق معايير معترف بها دولياً كوسيلة لضمان مصداقية المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون وغيرهم من الاطراف المعنية.

6-2 مكاتب التدقيق الدولية:

لعل أكثر ثلاثة عوامل مؤثرة في قرار التفضيل بين مكاتب التدقيق هي:

1- التعامل السابق بين مكاتب التدقيق والعميل.

2- أتعاب التدقيق.

3- السمعة والشهرة لشركة أو مكتب التدقيق.

ان التطرق لعنصر السمعة، وتعرض العديد من الشركات مؤخراً للإفلاس والأنهيار، صاحب ذلك رفع العديد من القضايا ضد مكاتب المحاسبة والتدقيق التي تولت تدقيق تلك الشركات، ولم يكن في تقاريرها ما يفهم منه تصريحا أو تلميحا أن تلك الشركات في خطر. ولعل أشهر تلك القضايا، السمعة السيئة التي لحقت بمكاتب التدقيق العالمية Capital Letters الذي قام بتدقيق حسابات الشركتين المفلستين شركة ENRON عملاق الطاقة الأمريكية، وWORLD COM ثاني اكبر شركة اتصالات أمريكية، وهذا يعني أن البقاء هو للأفضل، والأفضلية قد تقاس بمعايير كثيرة مختلفة، لكن لا شك أن من أهمها معايير الجودة، الجودة لها مقاييس شتى، وقد تختلف تلك المقاييس من مجتمع لآخر، من وقت لآخر، ومن بيئة لأخرى (التويجري، والنافعي، 2008).

وعند التطرق إلى جانب العرض في التدقيق الدولي، نجد عادة ما تنقسم مكاتب التدقيق إلى نوعين رئيسيين من المكاتب، تتمثل في مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى، ومكاتب التدقيق الاخرى.

2- 6-1 اولاً: مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى Big 4:

شهد سوق التدقيق تمركزا كبيرا باتجاه المكاتب الضخمة التي اكتسبت سمعة جيدة جعلتها تخرج من حدود الدولة الى عددا من الدول ثم جميع أنحاء العالم، حيث كانت ثمانية مكاتب كبرى تسيطر على نسبة كبيرة من سوق التدقيق للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية في انحاء العالم كافة، ثم اندمجت بعض هذه المكاتب الثمانية الكبار مع بعضها الأخر خلال عقد التسعينات إلى أن أصبحت خمسة كبارا، ولكن اكبر هذه المكاتب ARTHER ANDERSEN تعرضت للتصفية في أعقاب فضيحة ENRON، حيث تم بيع مكاتبها في الشرق الأوسط إلى ERNST and YOUNG، أما المكاتب الأربعة الباقية فهي: (ذنيبات، 2010).

1- DELOITTE.

2- PRICEWATER HOUSE COOPER.

3- ERNST AND YOUNG.

4- KPMG

وهذه الشركات تمتلك فروعاً في دول واسواق حول العالم، وهذا يمكنها من تطوير تكنولوجيا وإجراءات وتوجيهات ذات طبيعة عالمية.

2-6-2 ثانياً: مكاتب التدقيق الأخرى:

يمكن أن تعامل تلك المكاتب على أنها تمثل مجموعة متجانسة، وهناك عدد كبير من مكاتب التدقيق الصغيرة التي تضم عددا قليلا من المهنيين، ومن جهة أخرى هناك مكاتب لديها شبكة أعمال دولية أيضا على الرغم من عدم امتدادها الموسع مقارنة بشبكة أعمال الأربعة الكبار. (التويجري، والنافعي، 2008).

وجدول رقم (1) يبين المقارنة بين مكاتب التدقيق الكبرى ومكاتب التدقيق الاخرى التي لا تعتمد اعتمادا كاملاً على المعايير الدولية والمحلية.

جدول رقم (1)

المقارنة بين مكاتب التدقيق الكبرى والمكاتب الأخرى.

مكاتب التدقيق الكبرى	المكاتب الأخرى
تفضل تطبيق المعايير الصادرة عن الهيئات المهنية الدولية والمحلية.	لا تميل كثيرا إلى تطبيق جميع معايير التدقيق خصوصا المستحدث منها.
استخدام دائم لأسلوب عينات التدقيق.	أسلوب عينات التدقيق لا يحظى بالاهتمام المطلوب.
تعمل على وضع مخطط عمل ملائم لأعمال تدقيق الحسابات.	تستخدم وسائل لتقييم نظام الرقابة الداخلية دون أن يضع المدقق فيها خطة تدقيق معينة ومحددة.
تعمل على تحقيق الفعالية في أنجاز أعمال التدقيق وربما تحقق الكفاية المطلوبة.	قد تحقق كفاية عالية ولا تحقق الفعالية المطلوبة تماما.

قد تكون اقل تنافسية كونها تشكل عبئاً من ناحية التكاليف.	قد تكون اكثر تنافسية بسبب أتعاب التدقيق المنخفضة.
تعمل على انتهاج أساليب جديدة تزيد من جودة الخدمات المؤداة بغض النظر عن التكاليف المقابلة لها.	لا تنتهج أساليب جديدة ومتطورة عند أدائها لأعمال التدقيق لتخوفها من انعكاسها على التكاليف.

المصدر: (عبدالوهاب، ، 2004، ص79-83).

ومن الجدول اعلاة يتبين ان لدى الشركات الاجنبية والمحلية المستثمرة رغبة في العمل والتعامل مع شركات التدقيق الكبرى والتي تطبق معايير التدقيق الدولية، وذلك لقدرة هذه المكاتب على انجاز العمل بفاعلية لكونها تزيد من جودة الخدمات المقدمة وطمئنة المستثمر على اموالة التي يستثمرها بغض النظر عن البعد الجغرافي.

وفيما يتعلق بأعضاء فريق العمل المهنيين في مكاتب التدقيق الدولية، يقوم الشركاء بتعيين أعضاء فريق عمل لمساعدتهم في أداء عملهم، والذي يتضمن الشركاء، المديرين المشرفين، والمدققين الأوائل أو المدققين المسؤولين، والمحاسبين التنفيذيين. وتجدر الإشارة إلى أن نماذج الموارد البشرية سوف تتباين في مكاتب التدقيق، ويصف الجدول التالي الأعمال الشائعة ذات الصلة بكل فئة في ذلك التصنيف.

جدول رقم(2)

مهام أعضاء فريق العمل المهنيين على مستوى مكاتب التدقيق الدولية

التدرج الوظيفي للمدقق	سنوات الخبرة المطلوبة	المهام الموكلة إلية
مساعد مدقق	صفر-2سنة	*- أداء الأعمال الموكلة آلية ومعظمها أعمال تدقيق تفصيلية. *- إعداد أوراق المدقق. *- اختبارات الدقة الحسابية.

		*- يخبر المدقق المسؤول بأي مشاكل تتعلق بالمحاسبة أو التدقيق قد تقابله.
المدقق المسؤول	2-5سنوات	*-المساعدة في تخطيط عملية التدقيق. *-توزيع المهام على فريق التدقيق. *-الإشراف على عمل مساعدي المدقق.
المدير	5-10سنوات	*-التأكد من وضع خطة للتدقيق. *- الإشراف على إعداد ومراجعة برنامج التدقيق. *- مراجعة تقرير التدقيق. * -قد يكون المدير مسؤولاً عن أكثر من عملية تدقيق في ذات الوقت.
الشريك	أكثر من 10 سنوات	*- التوصل إلى اتفاق مع العميل على نطاق الخدمة المؤداة. *- التأكد من التخطيط الجيد لعملية التدقيق. *- التأكد من توافر الخبرات والمهارات الكافية لدى فريق التدقيق. *- الإشراف على فريق التدقيق. *- التوقيع على التقرير النهائي للتدقيق. *- اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بعملية التدقيق.

المصدر: (الشيشيني، 2007).

وفيما يلي التدرج لأعضاء فريق عمل تدقيق مكاتب التدقيق الدولية:

ب- (الشريك) الملاك(الشيشيني، 2007).

ت- المدير: الإشراف على خدمات التدقيق المؤداة عن طريق المدققين الأوائل

ج- (المدقق المسؤول): وتقع علية مسؤولية العمل الميداني لعملية التدقيق حيث يكون لهم سنتان من الخبرة أو أكثر بالتدقيق.

د- المحاسبون التنفيذيون أو المحاسبون تحت التمرين: وهم يؤدون الوظيفة الأولى بمجرد دخول أي فرد لمهنة المحاسبة العامة.

ومن هنا يرى الباحث انه كلما زادت سنوات الخبرة للمدقق وارتفع المستوى الوظيفي الذي وصل اليه المدقق فانه يصبح لدية مهام اكبر واعمال اكثر ومسؤلية اعلى وهذا الامر يساعد في ان الشركات التي يكون لديها طاقم مهني ذو خبرة عالية فانه يجذب المستثمرين لان يقومو بتدقيق اعمالهم في تلك الشركات التي تمتلك مدققين ذوي خبرات عالية ومهارات تساعدهم على انجاز اعمالهم بسرعة وجودة عالية.

2-7 موقع التدقيق من الانهيارات المالية العالمية:

وفيما يتعلق بموقع التدقيق من الأنهيارات المالية الدولية، وذلك نتيجة فضائح مالية وإدارية، شهدت كبريات الشركات في السنوات القليلة الماضية حالات إفلاس وانهيار، وتسارع إيقاع فضائح الفساد المالي، إذ أقامت شركة Enron دعوى لإعلان إفلاسها، كما اعترفت شركة World Com للاتصالات بارتكاب فضيحة محاسبية، وحالات أخرى لإشهار الإفلاس مست شركة Xerox للتجهيزات المكتبية، Global Crossing للاتصالات، وشركة Adelpha Communications للاتصالات، وعديد من الانهيارات الأخرى (هوام، وكوردي، 2010).

وبالعودة لقضية انهيار شركة انرون، نجد أن ذلك السقوط ارتبط بفقدان الكثير من الأخلاقيات من كبار المسؤولين في الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ومكتب التدقيق الذي يقوم بتدقيق حساباتها، وأورد بعض الكتاب بعض العوامل التي أدت لهذا السقوط منها. (المومني، محمد، 2009):

1- أن مجلس الإدارة أو كل مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة سريعة لتلك الصفقات، كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة.

2- قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العام الذي سبق أنهيار الشركة، كما أن الرقابة الداخلية في الشركة فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية.

3- تعد حادثة انرون تذكيراً هاماً لطبيعة العلاقة المهمة بين التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق، حيث يحتاج المدققون الداخليون كما هو الحال بالنسبة للمدققين الخارجيين لتقديم تقاريرهم إلى لجنة التدقيق بكل ما يواجههم مباشرة بدلاً من تقديمها للإدارة..

بعد تزايد الفضائح والأنهيارات المالية، وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، وتعاظم الخسائر التي تكبدها المستثمرون، وحالات الإرباك في الأسواق المالية العالمية بسبب انخفاض أسعار الأسهم المتسارع نتيجة عولمة الأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال بين الدول، أشارت الصحافة إلى العديد من الأسباب التي تقف وراء هذا الإعصار المالي، كغياب الشفافية والوضوح، والتغاضي عن الأخطاء، وتضخيم الأنجازات،وتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية ساهمت في رفع أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية دون مبررات اقتصادية فعلية، وتواطؤ شركات المحاسبة والتدقيق مع مسؤولي هذه الشركات.

أن ازدياد حدة المنافسة بين مدققي الحسابات في وقتنا الحالي وما أدت إلية من تزايد اهتمام المدقق بالحفاظ على العميل أكثر من اهتمامة بالحفاظ على جودة الخدمات المالية التي يقدمها له، أثر كثيرا على حرص البعض منهم على الالتزام بالسلوك الأخلاقي، وذلك من قبيل الحرص على إرضاء مدراء الشركات الذين يتعرضون لضغوط كبيرة تمارس عليهم من قبل المساهمين والدائنين والأطراف الأخرى التي تتأثر بالأداء المالي لتلك الشركات. ولعل أفضل مثال على تلك الضغوط الفضائح المالية التي حدثت مؤخرا، والتي سبق الإشارة إليها حيث ثبت تورط شركات تدقيق عملاقه كشركة Arther Andersen بالتلاعب المحاسبية التي قامت بها إدارات الشركات التي أنهارت مثل شركة Enron، World Com، Quest Net Scam، Global Crossing، TECO، والتي أسفرت عن خسارة المستثمرين لما يقارب 460 مليار دولار نتيجة الاستثمار في هذه الشركات. (المومني، محمد، 2009).

تؤكد التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن الأزمة المالية العالمية الراهنة كان سببها ضعف الإفصاح والشفافية لدى الشركات والمؤسسات المالية المدرجة في أسواق المال الأمريكية، وبالتالي فأن الأزمة نتجت أساسا عن التلاعب في القوائم المالية لتلك الشركات وعدم التقيد بمبادئ ومعايير حوكمة الشركات التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما ان الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة انرون Enron وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية قريبة من الكمال.

ويرى الباحث، ومن خلال الازمة المالية التي مرت بها الاسواق المالية والاقتصادية العالمية، وكذلك الفضائح التي لحقت بشركات التدقيق العالمية الكبرى، نتيجة التلاعب بالقوائم المالية، وعدم الوضوح والشفافية والتوطؤا مع مسؤولي هذة الشركات، لذا يتوجب على شركات التدقيق الالتزام بتطبيق معايير التدقيق بكل شفافية ووضوح، حتى يطمئن المستثمر على اموالة في الدول المضيفة للاستثمارات الاجنبية والشركات المحلية، حيث انه بعد حدوث الازمة المالية العالمية، اتجهت شركات التدقيق الاميريكية الى التوجة نحو تطبيق معايير التدقيق الدولية جنبا الى جنب مع المعايير الامريكية، وذلك لسد الفجوة التي حدثت بين الدول المطبقة للمعايير الامريكية والدول المطبقة للمعايير الدولية التدقيق، وكذلك لنجاح معايير التدقيق الدولية كونها اكثر قبولا وانتشارا من المعايير الامريكية، وان الشركات التي كانت اكثر تضراً في الازمة المالية العالمية هي الشركات الامريكية.

8-2 المدقق والبيئة الدولية:

كان هناك محاولات للاتحاد الدولي للمحاسبين لاحتواء التباين في المواقف الأخلاقية، واستعراض متطلبات التعليم والخبرة في بعض الدول، بالاضافة إلى متطلبات التعليم والخبرة التي أقرها الاتحاد الدولي للمحاسبين. وباستعراض دليل السلوك الأخلاقي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، فان مهنة المحاسبة ترتبط مع مستخدمي القوائم المالية بعلاقات مختلفة عن تلك التي تربط المهن الأخرى بمستخدمي خدماتها، وعلى سبيل المثال يتعاقد المحامون مع العميل ويحصلون منه على أجر وعليهم مسؤولية أساسية في الدفاع عنه، أما مكاتب المحاسبة فتتعاقد مع الشركة محل التدقيق وتحصل منها على أتعاب، ولكنها تقدم المنفعة الأساسية لمستخدمي القوائم المالية الخاصة بالشركة(السيد، ولطفي، 2007).

بالتالي من الضروري أن يرى المستخدمون مهنة المحاسبة على أنها مؤهلة لهذا العمل وتتعامل بشكل غير متحيز، وإذا اعتقد المستخدمون أن مهنة المحاسبة لا تؤدي عملا له قيمته (تخفيض خطر المعلومات)، ستنخفض قيمة التدقيق وباقي الخدمات الأخرى التي يقدمها المحاسبون، مما سيؤدي إلى نقص الطلب على التدقيق، وبالتالي يوجد دافع لدى المحاسبون على التصرف وفق أعلى مستوى من السلوك المهني.

يعتقد الاتحاد الدولي للمحاسبين أنه بسبب الاختلافات الدولية في الثقافه واللغة والنظم القانونية والاجتماعية فأن مهمة إعداد متطلبات تفصيلية للسلوك المهني تعد امرا رئيسيا، للدرجة التي يتعين معها أن يقوم الأعضاء المهنيون في كل بلد يزاول مهنة المحاسبة والتدقيق القانونية بتطبيق وتنفيذ تلك المتطلبات.

لذلك فأن الاتحاد الدولي في ظل الاعتراف بأهمية مهنة المحاسبة والأخذ في الاعتبار دوره في توفير الإرشادات وتنشيط عملية تجانس المعايير، رأى أنه من الضروري أن يتم تبني دليل دولي للسلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، يكون أساسا لتحديد متطلبات آداب وسلوك المحاسبين المهنيين في كل بلد ويستهدف العمل كنموذج تتأسس عليه إرشادات دليل السلوك الوطني المحلي. على أنه يجب الاعتراف في ظل تعارض المتطلب الوطني مع ما يرد بدليل السلوك الدولي أن تلك المتطلبات المحلية هي التي ستسود وتتبع.. (دليل قواعد السلوك الاخلاقي، 2010)

و تلخص مهمة الإتحاد الدولي للمحاسبين, كما هي مبينة في نظامه الداخلي, في "تطوير وتعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي وفق معايير موحدة, قادرة على توفير خدمات ذات جودة عالية بما يصب في المصلحة العامة". وسعياً لتحقيق هذه المهمة, قام مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين بإنشاء مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين ليعمل تحت سلطته بوضع وإصدار معايير أخلاقية عالية الجودة وإصدارات أخرى للمحاسبين المهنيين لإستخدامها في مختلف أرجاء العالم. (دليل قواعد السلوك الاخلاقي، 2010)

وضع الاتحاد الدولي للمحاسبين دليلا للسلوك الأخلاقي في عام 1990 وتم تعديلة عدة مرات كان آخرها في عام 1998 فمسألة السلوك الأخلاقي ترتبط بالنظام المطبق في كل مجتمع من المجتمعات الأمر الذي يجعل التباين في المواقف الأخلاقية بين مجتمع وأخر أمرا لا مفر منه، وقد انطلق الاتحاد الدولي للمحاسبين عند إعداد الدليل الأخلاقي من عمومية المبادئ الأخلاقية وقوة نظام الإعلام المعاصر وتشابك المصالح الاقتصادية على الصعيد الدولي، ويهدف إلى تعزيز وجود المهنة وزيادة مصداقيتها على الصعيد الدولي، حيث يحتوي هذا الدليل على ما يلي (دحدوح، و القاضي، 1999):

1- أهداف عامة لممارسة مهنة التدقيق.

2-المبادئ والقواعد الأساسية التي يجب أتباعها من قبل الأعضاء الممارسين للمهنة، والتي تحقق الأهداف العامة للمهنة.

انطلق الدليل من ضرورة تمتع المدقق بالمهارات الفكرية التي يكتسبها عن طريق التعليم والتدريب بما يسمح له بتحمل المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقة بالإضافة إلى مسؤولياته تجاه عميلة أو مستخدم تقريره. وأشار إلى أن المدقق المستقل يحافظ من خلال عمله على سلامة وفاعلية البيانات المالية، وأن المدقق الداخلي يقدم ضماناته حول كون بنية الرقابة الداخلية سليمة، كما دعى مدققو الحسابات الخارجيين إلى تقديم الخدمات التي يطلبها الجمهور من اجل المحافظة على مركزهم المهني في المجتمع.

تعترف معايير السلوك الأخلاقي بأن من أهداف مهنة التدقيق السعي نحو تحقيق أعلى المعايير المهنية للحصول على أعلى مستويات الأداء، وبشكل عام تلبية متطلبات الرأي العام.

تتطلب الأهداف (الأهداف العامة لممارسة مهنة التدقيق) أربعة احتياجات رئيسية هي: (دحدوح، والقاضي، ، 1999).

أ- المصداقية: هناك حاجة في المجتمع لمصداقية المعلومات ونظم المعلومات.

ث- المهنية: هناك حاجة لأفراد يمكن تحديدهم بوضوح من قبل العملاء وأصحاب العمل والفئات المهتمة الأخرى كأفراد مهنيين في مجال التدقيق.

ج- جودة الخدمات: هناك حاجة للتأكيد على أن الخدمات التي يقدمها المدققون المهنيون تتم على أعلى مستويات الأداء.

ح- الثقة: يجب أن يتمكن مستعملو هذه الخدمة من الشعور بالثقة بوجود إطار من الأخلاق المهنية التي تحكم شروط هذا العمل.

وفي هذا الاطار، تنقسم قواعد السلوك الأخلاقي إلى ثلاثة أجزاء: (السيد، واطفي 2007).

الجزء1: ينطبق على كافة المحاسبين المهنيين.

الجزء2: ينطبق فقط على المحاسبين المهنيين العاملين في المزاولة العامة.

الجزء3: ينطبق على المحاسبين المهنيين المستخدمين.

ويمكن توضيح قواعد السلوك الأخلاقي للأجزاء الثلاثة السابقة الذكر في الجدول التالي:

الإطار ثلاثي الأجزاء لدليل أخلاقيات الاتحاد الدولي للمحاسبين.

جدول رقم (3)

قواعد السلوك الأخلاقي

الجزء1 الواجب التطبيق على كافة المحاسبين المهنيين	الجزء2 الواجب التطبيق على المحاسبين المهنيين في كافة المزاولات العامة	الجزء3 الواجب التطبيق على المحاسبين المهنيين المستخدمين
النزاهة والموضوعية.	الاستقلالية الخاصة بمهام التأكد.	تعارض الولاء.
حل النزاعات الأخلاقية.	الكفاية المهنية والمسؤوليات المرتبطة باستخدام غير المحاسبين.	دعم زملاء المهنة.
الكفاية المهنية.	الأتعاب والعمولات.	الكفاية المهنية.
السرية.	الأنشطة غير المتوافقة مع الممارسة العامة للتدقيق.	عرض المعلومات
مزاولة الضرائب.	أموال العملاء.	
الأنشطة عبر الحدود الخارجية.	العلاقات مع المدققين الآخرين في المزاولة العامة.	
النشر.	الإعلأن والترويج.	

المصدر: (السيد، واطفي 2007ص91).

ومن خلال الجدول رقم (3). يتضح ان دليل السلوك الاخلاقي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وضع لضبط سلوك المدقق من اجل حماية المصلحة العامة للمستثمرين، والاطراف المعنية، وكذلك لتعزيز الثقة في مهنة المحاسبة عالمياً، والمساهمة في الالتزام بمعايير مهنية عالية المستوى وتعزيز التقارب الدولي بين المدققيين في جميع انحاء العالم ، وذلك كون الخبرة المهنية اكثر ارتباطاً.

2-8-1 متطلبات التعليم والخبرة في الأردن:

يشترط في من يطلب ترخيصاً لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات في الأردن، وذلك كما جاء في قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنة 1997 المادة رقم (4): (قانون الشركات الاردني، 1997).

أ) اردني الجنسية.

ب) متمتعا بالاهلية المدنية.

ت) غير محكوم علية بجناية أو بجريمة أخلاقية مخله بالشرف.

ث) مع مراعات أحكام الفقرة (هـ) من هذه المادة حاصلاً على أحد المؤهلات التالية:

1- الشهادة الجامعية الأولى بكالوريوس أو ما يعادلها تخصص محاسبة، وله خبرة عملية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق، من ضمنها سنة واحدة على الأقل في أعمال التدقيق، وذلك بعد حصوله على تلك الشهادة.

2- الشهادة الجامعية ماجستير أو ما يعادلها في المحاسبة، وله خبرة عملية لمدة لا تقل عن سنتين في أعمال المحاسبة والتدقيق، من ضمنها سنة واحدة على الأقل في أعمال التدقيق، وذلك بعد حصوله على تلك الشهادة.

3- شهادة الدكتوراه وله خبرة عملية لا تقل عن سنة واحدة في أعمال المحاسبة والتدقيق بعد حصوله على تلك الشهادة أو قام بتدريس المحاسبة أو التدقيق في إحدى الجامعات أو الكليات الأردنية لمدة سنتين على الأقل بعد حصوله على ذلك المؤهل.

4- الشهادة الجامعية بكالوريوس أو ما يعادلها من إحدى كليات التجارة أو الاقتصاد أو القانون مع خبرة عملية لا تقل مدتها عن خمس سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها سنة واحدة على الأقل في أعمال التدقيق، وذلك بعد حصوله على المؤهل العلمي.

5- شهادة كلية مجتمع(الدبلوم) تخصص محاسبة وله خبرة عملية لمدة لا تقل عن ست سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق، من ضمنها سنتين على الأقل في أعمال التدقيق بعد حصوله على تلك الشهادة.

6- كل من عمل في ديوان المحاسبة أو في أي دائرة رسمية أو مؤسسة عامة من مؤسسات الدولة مدة سبع سنوات بوظيفة مدقق رئيس ويحمل الشهادة الجامعية الاولى (بكالوريوس أو ما يعادلها) خلافاً لما هو منصوص عليه في البند (4) من هذه المادة.

7- شهادة في المهنة من أحد معاهد أو جمعيات المحاسبين القانونيين المعتمدة دولياً، وذلك وفقاً لما يعترف به المجلس من تلك المعاهد أو الجمعيات بموجب جداول يعدها لهذا الغرض والتعليمات التي يصدرها بشأنها وتنشر في الجريدة الرسمية.

هـ) يترتب على أي من الاشخاص الحاصلين على أي من الشهادات المنصوص عليها في البنود (6،5،4،2،1) من الفقرة (د) من هذه المادة ان يجتاز امتحاناً يجرية المجلس له (المجلس المختص بإجازة مدققي الحسابات) في أعمال المحاسبة والتدقيق وفي التشريعات ذات العلاقة بالمحاسبة والتدقيق والامور الضريبية المعمول بها في المملكة.

كما أن نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية / والصادر بمقتضى المادة (29) والفقرة (أ) من المادة (45) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 ويسمى هذا النظام (نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2003) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، الزم مدقق الحسابات الحصول على اجازة مزاولة لمهنة المحاسبة القانونية بفرعيها المحاسبة والتدقيق.

2-8-2 متطلبات التعليم والخبرة للاتحاد الدولي.

وصف معيار التعليم الدولي رقم (7) والذي تم اعتمادة في عام 2013، المبادئ التي يتعين استخدامها عند صياغة والابلاغ عن متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم مهنة التدقيق، كباقي المهن، يختلف أعداد المدقيين عبر دول العالم من دوله إلى أخرى ، كما أن الحاجة إلى المدققين تختلف هي الأخرى، فقد يتزايد الطلب عليهم في البلدان التي بها معدلات نمو اقتصادي بشكل متسارع، وهو ما قد يقابله زيادة الخرجين و المدققين المتربصين، ما قد يطرح إمكانيه أنتقال المدققين من البلدان التي بها فائض نسبيا إلى البلاد التي تحتاج مدققين، فقد تسمح بعض البلدان للمدققين الأجانب بممارسه أعمال المدققين على أراضيها لعدة أسباب، ضمن اتفاقيات ثنائيه، أو بحكم تماثل العادات والتقاليد والأغراض، أو قد يعود

ذلك إلى المعاملة، وكل هذه الأمور ايجابيه لتوسيع نطاق التدقيق الدولي(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010)

في كل الحالات فأن المدقق الطالب للترخيص يخضع لتقييم يشمل بعض الجوانب التي تؤهله للقيام بهذه المهنة ، فيزيد حجم الثقة في النتائج الصادرة عنه، إلا أن الإشكال في بعض الحالات يتمثل في فرض بعض الدول لشروط تعجيزيه أكثر من كونها تحسينية فعلى الرغم من أنها تضمن لهذه الدول خدمات ذات جوده عاليه، إلا أنها مبالغ فيها وتحد من مستوى الأنفتاح إلى حد كبير، ولتجنب كل هذا، تعمل لجنه التعليم المنبثقه عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على تحديد العناصر الجوهرية لبرنامج التعليم والتدريب وهي:

اولاً: التعليم

أن المعرفة النظرية التي يجب أن يتم تضمينها في هيكل معرفه الأشخاص الذين يسعون نحو ذلك الاعتراف يجب أن تتضمن على الأقل الموضوعات التالية:

1- التحليل والتقييم للقوائم المالية.

2- التدقيق.

3- الحسابات الموحدة .

4- محاسبه التكاليف والمحاسبة الايداريه.

5- المحاسبة العامة.

6- نظم ألرقابه الداخلية .

7- المتطلبات القانونية والمهنية المرتبطة بممارسة الوظائف ذات العلاقة.

8- المعايير المرتبطة بالقوائم المالية .

بالاضافه إلى ذلك، فأن هيكل المعرفة يجب أن يغطى على الأقل المجالات التالية للوظائف المرتبطة:

1- المبادئ الاساسيه للإداره المالية للمشروعات.

2- اقتصاديات المشروع واقتصاد العام والاقتصاديات المالية .

3- القوانين المدنية والتجارية .

4- تكنولوجيا نظم المعلومات .

5- قوانين التعثر المالي والإجراءات المتماثلة.

6- الرياضيات و الإحصاء .

7- متطلبات الخدمات والإرشادات المالية.

8- الآداب والسلوكيات والأخلاقيات المهنية .

9- ألامن الاجتماعي وقوانين التوظيف والعمل .

10- قوانين الضرائب.

ثانياً: الخبرة

من المهم لأي مهني ألا يكون صاحب معرفة نظريه فحسب بل ينبغي أن يكون قادرا على تطبيق تلك المعرفة بكفاية في عالم الإعمال الفعلي ، ويقترح قبل أن يتم الاعتراف لأغراض أداء الوظيفة المحددة أن يقوم أي فرد بإتمام ثلاثة سنوات كحد أدنى تحت إشراف مقبول وملائم كخبرة عملية بشكل رئيسي في مجال الوظيفة المرتبطة وفي بيئة مهنيه مناسبة، كما أن التنظيمات الاعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، أو السلطات الأخرى التي تدرس الاعتراف بالمؤهلات الأخرى يجب أن تقوم بتقييم متطلبات الخبرة ذات الصلة وتحديد كيفيه التعامل مع أي اختلافات ناشئه، وعاده ما ترتبط تلك الاختلافات بالأمور التالية :

1- طبيعة ومدى الخبرة المطلوبة .

2- الفترة الخاصة باكتساب الخبرة.

3- الإجراءات المطلوبة لتصديق على الخبرة المكتسبة .

وقد يسعى البلد المضيف أيضا نحو فرض فتره خبره عمليه في البلد المضيف ذاته لكشف الكفاية الفنية بقوانين البلد المضيف وتطبيقاته وتشريعاته. في تلك المواقف يجب أن يكون ذلك المتطلب لذلك الغرض فقط ويجب أن لا تكون الخبرة طويلة بشكل غير معقول.

2-9 تبني معايير التدقيق الدولية:

تصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين جمله من الإرشادات تحت مسمى معايير التدقيق الدولية International Standard on Auditing(ISA)، وكان هدفه من ورائها إعطاء صيغه دوليه للتدقيق والعمل على رفع مستوى الأداء، ان الاتحاد الدولي للمحاسبين هو منظمه عالميه للمحاسبين، تأسست عام 1977 بمقتضى اتفاقيه بين 63 منظمه محاسبيه في 49 دوله ، وقد جاء في الفقرة الثانية من الدستور أن هدف الاتحاد هو تطوير وتدعيم مهنه محاسبه دوليه مترابطة في إطار قواعد متناسقة، ويضم الاتحاد في عضويته 157 عضوا ومنظمه من 123 بلداً و ولاية قضائية يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب، ويضع اتحاد المحاسبين الدولي معايير تتعلق بمجالات تدقيق الحسابات(تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2008).

2-9-1 اولاً: صدور المعايير الدولية للتدقيق.

بسبب التغيرات العالمية وحدة المنافسة والرغبة في توحيد الممارسات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق، نشأة الحاجة إلى وضع معايير دوليه للتدقيق، تصدر بواسطة لجنه ممارسات التدقيق الدولية **(IAPC)**"International Auditing Practices Committee" المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2006).

2-9-2 ثانياً: لجنه التدقيق الدولية:

ومن هنا يبرز دور لجنة التدقيق الدولية بالاتي:

- أعطيت لجنه التدقيق الدولية صلاحية ومسؤولية محددة، وهي إصدار مسودات وأدله التدقيق الدولية بالنيابة عن مجلس الاتحاد.

- يتم اختيار أعضاء اللجنة لمده خمس سنوات من ممثلين تعينهم منظمات الدول الأعضاء التي يختارها مجلس الاتحاد لعضويه اللجنة، وعلى الممثل الذي تعينه المنظمة أو المنظمات الأعضاء أن يكون عضوا فيها.

- ضمت اللجنة الأولى في عضويتها ممثلين عن استراليا، كندا، فرنسا، جمهوريه ألمانيا الاتحادية، الهند، اليابان، المكسيك، هولندا، الفلبين، المملكة المتحدة، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2009).

- يفترض كلما أمكن ذلك أن تضم اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة ممثلين عن الدول غير الأعضاء حتى يتم الحصول على أكبر قدر ممكن من وجهات النظر المختلفة.

وتعتبر المعايير الدولية التي تصدر عن الاتحاد الدولي IFAC بمعرفه لجنه ممارسات التدقيق الدولية IAPC إطاراً متجانسا وقابلا للتطبيق على المستويات المهنية الدولية، والتي لا تتعارض مطلقا مع معايير المتعارف عليها من ناحية ولا تحرم على أيه دوله إصدار معايير تدقيق خاصة بها. وقبل الخوض في معايير التدقيق الدولية لا بد من التفريق بين كل من التوحيد على مستوى المعايير والتنسيق، ويكمن الفرق الأساسي بينهما في أن التوحيد يعني أن تكون هناك معاييرموحده حول العالم، بينما التنسيق يعني أن تسن كل دوله معاييرها بما يتلاءم مع بيئتها المحلية على أن تكون تحت سقف المعايير الدولية كحد أدنى، فمعايير التدقيق الدولية هي قرائن توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية، تجدر الاشاره إلى أن سلطه إصدار وتعديل معايير التدفق الدولية حاليا هي من صلاحيات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية(IAASB) "The International Auditing and Assurance Standards" (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2009).

3-9-2 ثالثاً: معايير التدقيق الدولية.

تهدف الجهات المهنية من وضع المعايير الى توفير مستوى معقول من الأداء لضبط العمل وتحديد إطار مناسب وواضح ليعمل المدقق ضمنه ، وتساعد هذه الجهات للحكم على أداء المدقق ونوعية العمل، وان تنظيم المهنة يساعد في زيادة ثقة من يعملون فيها بأنفسهم وزيادة ثقتهم بالمهنة ، علاوة

على ذلك فإن المستهلكين (الجمهور) الذين يعتمدون على منتجات هذه المهنة تزيد ثقتهم بها من خلال علمهم بأن المهنة منظمة ومحكومة بضوابط وأحكام ولا يعمل من فيها بشكل ارتجالي ولكن لا يجب أن تمنع هذه الضوابط والأحكام القائمين على العمل (المدققين) من الإبداع والقيام بالحكم المهني بشكل معقول.

يراعي عند صدور معايير التدقيق الدولية ما يلي: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009) :

1- مراعاة الاختلافات بين الدول عندما يتم اصدار معايير التدقيق، فإنه من المهم لصدور معايير تدقيق دوليه مراعاة مثل هذه الاختلافات ومحاولة الوصول إلى معايير دوليه تحظى أو يراد لها أن تحظى بالقبول العام دوليا، وهذا ما تفعله لجنه ممارسة التدقيق الدولية المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبيين.

2- تستهدف اللجنة عندما تضع معايير التدقيق الدولية تطبيقها على تدقيق القوائم المالية، إلا أنه لا يمنع أن يتم مواءمة هذه المعايير إذا لزم الأمر بحيث تطبق على خدمات مهنيه ومعلومات أخرى كما هو الحال بشأن :

أ- فحص القوائم المالية ربع السنوية.

ب- اختبار القوائم المالية التقديرية.

ت- تجميع القوائم المالية.

3- تشمل معايير التدقيق الدولية على المبادئ و الإجراءات الأساسية والإرشادات الخاصة بها، ويجب فهم المعايير و الإجراءات في ضوء الإرشادات الخاصة بها.

4- يمكن لمدقق الحاسبات في مجالات وظروف معينه أن يقرر الخروج على معايير التدقيق طالما كان ذلك لأغراض الحرص على تحقيق كفاءة وأهداف التدقيق، ولكن عليه أن يقدم التبريرات الكافية لمثل هذا الخروج.

5- القاعدة أن تطبيق معايير التدقيق الدولية على كافه عمليات تدقيق الحسابات والاستثناء أن يتم تطبيقها على امور معينه، وإن حدث فيجب أن تتم الإشارة إلى ذلك صراحة.

6- تصدر لجنه ممارسه التدقيق الدولية مجموعة من الإصدارات بهدف توفير المساعدة العملية لمدقق الحسابات في تطبيق معايير التدقيق من ناحية ولتطوير الممارسة المهنية من ناحية أخرى.

7-عادة تتبع ممارسه التدقيق الدولية الخطوات التالية عند إصدار معيار دولي للتدقيق:

أ- تكوين لجنه فرعيه لاختيار الموضوعات التي تحتاج عمل دراسات منفصلة ومتعمقة حولها.

ب- تقويم اللجنة الفرعية بإجراء الدراسة المتعمقة على الموضوع المختار.

ج- تقوم اللجنة الفرعية بتوثيق الدراسة المرفقة بالمعايير المقترحة.

د- إذا أقرت لجنه ممارسه التدقيق الدولية مسوده المعيار المقترح، يتم توزيعه على لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين وكذا المنظمات الدولية ذات الصلة، لأبد الرأي والتعليق على المسودة.

ه- تتسلم لجنه ممارسه التدقيق الدولية تعليقات وآراء هذه الأطراف على مسوده المعيار المقترح ثم تقوم بتنقيح صياغة المعيار.

تجدر الاشاره إلى أن معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي لا تعطي الأولويه في التطبيق عندما تتعارض مع الأنظمه المحلية الخاصة بتدقيق المعلومات المالية في أي بلد، ويتم الالتزام التلقائي بهذه المعايير في الحالات التي تتفق فيها هذه الأنظمه مع المعايير الدولية. وتبين في اثناء حدوث الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2006 بان الدول المطبقة لمعايير التدقيق الدولية كانت اقل تأثيرا من الدول غير المطبقة وكانت مستخدمة معاييرها الوطنية كون معايير التدقيق الدولية صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ومن ذوي الاختصاص من اصحاب المهنة، مما يحكم عملية التدقيق ومراعاة اختلاف الدول والشركات متعددة الجنسية ومطابقة القوائم المالية لها مهما اختلفت اللغات.

لقد صدر عن الاتحاد الدولي حتى بداية عام 1988 سبعة وعشرون معيارا، فيما يلي بيان مبوب لها حساب سنه الصدور (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2006):

- في عام 1980 أصدرت ثلاثة معايير هي:

1- أهداف ومجالات تدقيق الحاسبات

2- كتاب تكليف مدقق الحسابات

3- المبادىء الاساسية في التدقيق

- في عام 1981 صدرت أربعه معايير أخرى هي:

4- التخطيط

5- الاعتماد على عمل مدقق آخر.

6- دراسة وتقييم النظام المحاسبي والضوابط الداخلية المرتبطة به .

7- رقابه الجودة في أعمال التدقيق .

- في عام 1982 صدرت أربعه معايير هي :

8- أدله الإثبات في التدقيق.

9- التوثيق.

10- الاعتماد على عمل المدقق .

11- الغش والخطأ .

- في عام 1983 صدر معياران آخران هما :

12- المراجعة التحليلية .

13- تقرير المدقق عن البيانات المالية .

- في عام 1984 صدرت أربعه معايير أخرى هي :

14- المعلومات الأخرى الواردة في مستندات عمليات ماليه تم تدقيقها.

15- التدقيق في بيئة المعالجة الآلية للبيأنات.

16- أساليب التدقيق بالاستعانة بالحاسب الآلي.

17- الجهات التابعة .

- في عام 1985 صدرت خمسه معايير أخرى هي :

18- الاستفادة من عمل الخبير .

19- العينة في عمليات التدقيق .

20- أثر بيئة المعالجة الآلية للبيانات على دراسة وتقييم النظام المحاسبي .

21- توقيت تقرير المدقق (الأحداث ما بعد تاريخ الميزانية) .

22- التقارير الصادرة عن الإدارة.

- في عام 1986 صدر معياران آخران هما :

23 - مبدأ الاستمرار .

24- تقارير خاصة للمدقق .

- في عام 1987 صدرت ثلاثة معايير أخرى هي:

25- الأهمية النسبية وخطر التدقيق.

26- تدقيق البيانات التقديرية في المحاسبة .

27- فحص المعلومات المالية المتوقعة.

حيث صدرت المعايير في اوقات زمنيه متتابعة حسب الأهمية النسبية ثم أعاد الاتحـاد تبويـب هـذه المعايير طبقا لارتباطاتها بمراحل عمليه التدقيق وفيما يلي عرض لتلك المعـايير حسـب الاصـدار والتبويب الاخير للمعايير حسب الجدول التالي. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2012).

جدول رقم(4)

معايير التدقيق الدولية وفق الاصدار الاخير لعام (2012).

رمز المعيار	عنوان المعيار	رمز المعيار	عنوان المعيار
ISA200	أهداف التدقيق ومبادئه العامة.	ISA 520	الإجراءات التحليلية.

ISA210	شروط الارتباط بمهمة التدقيق.	ISA 530	عينه التدقيق والوسائل الاختباريه.
ISA 220	الرقابة على جودة أعمال التدقيق.	ISA 540	تدقيق التقديرات المحاسبية.
ISA 230	التوثيق(إعداد أوراق عمل التدقيق).	ISA 550	الإطراف ذات العلاقة.
ISA 240	الغش والخطأ	ISA 560	الأحداث اللاحقة
ISA 250	دراسة القوانين واللوائح عند أداء عمليه التدقيق للقوائم المالية.	570ISA	الاستمرارية.
ISA 260	توصيل أمور التدقيق لاشخاص المسؤلين عن الحكومة.	ISA 580	إقرارات الإدارة.
300ISA	التخطيط.	ISA 600	الاعتماد على أعمال مدقق آخر.
ISA 315	الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها وأخطارها .	ISA 610	الاعتماد على أعمال مدقق آخر داخلي.
ISA 320	الأهمية النسبية .	ISA 620	الاعتماد على أعمال الخبراء المتخصصين.
ISA 330	إجراءات المدقق استجابة للأخطار المقيمة.	ISA 700	تقرير المدقق عن القوائم المالية.
ISA 402	التدقيق في حاله استخدام العميل لمنظمه خدمات.	ISA710	المقارنات.
ISA 500	أدله الإثبات في التدقيق	ISA 720	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية.

ISA 510	الأرصدة الافتتاحية في العمليات الجديدة.	ISA 800	تقرير المدقق عن مهام التدقيق ذات الأغراضالخاصة .

المصدر: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2012).

يلاحظ ما يلي:

1- الإصدار الأول للمعيار ليس نهائيا، وعادة ما يقوم الاتحاد الدولي بإعادة صياغة المعيار بالإضافة أو الحذف أو التعديل كلما تطلب الأمر ذلك، من خلال متابعه التطبيق في الدول الأعضاء.

2- يعتبرالبعض هذه الإصدارات معايير ويعتبرها البعض الأخر إرشادات وأخرون يعتبرونها أدله، وأيا كان فأن ترجمه كلمه Standards قد تغلب مصطلح المعايير .

3- لا يوجد علاقة واضحة بين مجموعه المعايير الصادرة في عام واحد والمعايير الصادرة في السنوات المختلفة، مما يشير الى صياغة المعيار تبررها الحاجة من غالبيه الأعضاء في الاتحاد، وإن كانت مجموعه المعايير الصادرة في السنوات الأولى تمثل المدخل الأساسي في دراسة وممارسة التدقيق، ومما يؤكد ذلك ما قام به الاتحاد الدولي للمحاسبين بإعادة تبويب وإصدار لهذه المعايير في شكل موضوعي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2012).

4- ضرورة توافر سلطه الإلزام بتطبيق هذه المعايير في الدول الأعضاء حتى يتسع نطاق تطبيقها والتعرف على الآثار الحقيقة لذلك.

5- يجب الاشاره هنا إلى القاعدة العامه هي أن المعايير المحلية أن وجدت أقوى من المعايير الدولية ويمكن وضع تعديلات على المعايير الدولية، ولكن هيئه التدقيق التابعة للاتحاد تطلب من أعضائها عند وضع أو حذف أو تعديل معيار (قاعدة) جديدة تأخذ أن بعين الاعتبار تطابق المعيار (المعايير) الجديدة مع المعايير الدولية، وهذا ما عملته بريطانيا في سنه 1995 عندما عدلت 14 (أربعة عشر) معيارا.

2-9-4 خصائص معايير التدقيق الدولية :

ونلخص اهم خصائص معايير التدقيق الدولية كما يلي:

ا- التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني، الأمر الذي يشكل بعض القيود على إمكانية تحريك المدققين، وإن كان ذلك ميزة تتمثل في تقليل التفاوت والاختلاف والقرب من الموضوعية قدر الإمكان عند إتمام عمليه التدقيق (الشمري، 1994).

ب- استخدمت اللجنة لفظ إرشادات تدقيق دوليه، ولا شك أن تلك التسمية أكثر تحفظا، وذلك لتوفير قدر جيد من المرونة لترك المجال مفتوحا أمام المنظمات المهنية في دول العالم للاسترشاد بتلك المعايير وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكييفها مع الظروف البيئية في كل دوله.

ج- تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولا من غيرها، لأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم معظم دول العالم، وبالتالي هي الإطار العام الذي ينظم مهنة التدقيق ويلقي قبولا عاما على النطاق الدولي، كما أنها تعتبر قواعد أساسية عامة يجب اتباعها من قبل مزاولي المهنة عند الحاجة إليها.

2-9- 5 أهمية معايير التدقيق الدولية والأنتقادات الموجهة لها.

اولاً: أهمية معايير التدقيق الدولية.

لمعايير التدقيق الدولية فوائد عديدة شرط أن تكون هذه المعايير مناسبة ومقبولة ومتعارفاً عليها، وأن تكون موثقة بشكل تحريري ومبلغة لكل أعضاء المهنة لإزالة أي غموض من أذهانهم، ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر حتى تتحقق الفوائد المرجوة منها وإخضاعها للتحسين والتطوير لغرض مسايرتها للمستجدات من جهة ومعالجتها لأوجه القصور والثغرات التي تظهرأثناء تطبيقها من جهة أخرى (الالوسي، 2003).

وترجع هذه الأهمية إلى الاعتبارات التالية:

1.تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية.

2- تشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.

3.أن التغيرات مثل العولمة، تحرير التجارة الدولية، وستجعل معايير التدقيق الدولية هي الأساس في هذا التوحيد.

4.أن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانسا بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة.

5.أن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها.

هناك سبعة فوائد محددة، وهي مشتقة من جوهر المعايير الدولية للتدقيق ووضعها محل التطبيق والالتزام: الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009).

1. وجود مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق تعطي مستخدمو تقرير المدقق مصداقية وثقة عالية عند اتباعة تلك المعايير.

2. أن وجود معايير دولية للتدقيق سوف يفرض الحصول على تلك الفوائد التي تنتج من وجود معايير دولية للمحاسبة، عن طريق تزويد القارئ بتأكيد كبير بأن المعايير المحاسبية قد تم التمسك والالتزام بها.

3. أن معايير التدقيق الدولية سوف توفر حوافز إضافية لتحسين وتوسيع مجموعة معايير محاسبية دولية.

4. أن معايير التدقيق الدولية عن طريق إضافة جوانب القوة لمعايير المحاسبة الدولية سوف تساعد القراء والمستخدمين على القيام بمقارنات مالية دولية.

5. أن وجود معايير دولية للتدقيق سوف يساعد على تدقيق رأس المال اللازم للاستثمارات، ولا سيما في المجالات والمناطق التي هي في طريقها للتطور والتنمية.

6. أن تطوير مجموعة دولية من المعايير سوف يجعل من السهولة للبلاد التي في طورالنمو أن تنتج معايير محلية للتدقيق، وتلك المجموعة تكون ذات فائدة لها.

7. أن التدقيق الفعال والذي يتسم بالمصداقية يعتبر ضروريا في كافة المجالات التي يكون خلالها فصل بين الإدارة (التي تنتج التقارير المالية) والأطراف الخارجية (التي تستخدم تلك التقارير)، أن الحاجة لتلك الفاعلية والمصداقية تتعاظم في حالة الشركات المتعددة الجنسية حيث تكون الإدارة منفصلة عن الأطراف الخارجية، كما أنها تتسم بالكثير من الاختلافات سواء في الثقافة أو النظم الاقتصادية والسياسية والحدود الجغرافية. لذلك فأن معايير التدقيق الدولية تعتبر في هذا الخصوص أكثر أهمية مقارنة بنظيرتها في البيئة المحلية. (الالوسي، 2003)

ويرى الباحث انطلاقاً مما سبق ان معايير التدقيق الدولية:

1. تمثل إطاراً للعمل لضبط عمل المهنيين وتوجيههم بشكل أمثل.

2. تضييق فجوة التوقعات من خلال جعل إجراءات التدقيق متوقعة

3. تساعد في تحسين الأداء والارتقاء به والحكم عليه

4. المعاير قابلة للتطبيق على كافة القوائم المالية وبغض النظر عن حجم العميل وطبيعة النشاط ونوع الصناعة والمؤسسات الربحية وغير الربحية

5. قد تساعد في تلبية رغبات المجتمع فيما يتعلق بالتوقعات عن دور ومسؤوليات المدقق خاصة وأن هذه الرغبات في تزايد

وان القوائم المالية المدققة وفقا لمعايير التدقيق الدولية تتسم بالمصداقية وهذا الامر يساعد على طمئنة المستثمر الاجنبي على اموالة التي قام بنقلها من البلد الام الى البلد المضيف للاستثمار وذلك نتيجة الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية وذلك بغض النظر عن الكثير من الاختلافات في الثقافة او النظام الاقتصادي والسياسي للبلد المضيف للاستثمار والسياسة التي يتبعها ونطاقة الجغرافي.

ومن هنا يرى الباحث ان الاردن بدأ في مطلع عام 2011 مجموعة من الاجراءات المعتمدة والطموحة نحو الاصلاح سميت بالاجندة الوطنية للاصلاح، وذلك عبر التنسيق من قبل الحكومة والجهات الاخرى، وان الاصلاح امر حيوي في عملية التنمية، وان ظاهرة الفساد المالي والاداري المتفشي في الاردن تعد من اكثر التحديات التي تواجة الاردن في جذب الاستثمارات الاجنبية، وهنا لابد من وجو التزام في تطبيق معايير التدقيق الدولية والاهتمام في جميع القطاعات الاقتصادية في ظل اعباء الدولة المرتفعة وتحسين معيشة الفرد والمجتمع وذلك في ظل ازدياد عدد السكان المستمر نتيجة الازمات التي تمر بها الدول العربية المجاورة، والتي تعتبر هي من الاسباب الرئيسية في عدم جذب الاستثمار الاجنبي نتيجة الظروف السياسية التي تمر بها تلك الدول والذي سمي بالربيع العربي والذي كان له التاثير الفعال في رحيل الكثير من الاستثمارات الاجنبية.

ثانياً: الأنتقادات الموجهة للمعايير الدولية.

هناك العديد من الأنتقادات الموجة لموضوع تدويل معايير المحاسبة والتدقيق، فقد تم الجدال في عام 1971 (قبل تكوين معايير المحاسبة الدولية) بأن عملية وضع معايير دولية هي حل بسيط لمشكلة معقدة، وتشكك هذه الأنتقادات في أن المعايير الدولية ستكون بالمرونة الكافية بحيث تتناول الفروق الكبيرة في الخلفيات والتقاليد والبيئة الاقتصادية، كما أن بعض الأقطار يمكن أن ترفضها من الناحية السياسية لأنها تتعارض مع السيادة القومية.(السيد، واطفي، 2008).

يرى بعض المراقبين أن عملية وضع معايير للتدقيق والمحاسبة الدولية هي حركة تكتيكية تقوم بها مكاتب محاسبية دولية لتوسيع أسواقها، ويقال أن مكاتب المحاسبة الكبرى هي ضرورة لازمة لتطبيق المعايير الدولية في البيئات القومية .

وقد ذكر احد المعلقين الآتي:

"لا يبدو أن تناسق المبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية يمكن أن يتحقق، فهناك الكثير من الجماعات القومية ذوي المصالح في المحافظة على معاييرهم وممارساتهم والتي تكونت من خلال الاعتبارات السياسية، ولا يوجد هيئة لها القدرة والسلطة بحيث تلزم التطبيق العالمي لها"(الصحن، 2007).

ومن هنا يرى الباحث ان معايير التدقيق الدولية لها اثار ايجابية وقد تبين ذلك من خلال آثار الازمة المالية العالمية التي مرت بها جميع دول العالم، حيث ان الدول التي كانت ملتزمة و مطبقة لمعايير التدقيق الدولية كانت اقل ضرراً من الدول غير المطبقة، ومثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية قامت بعض الشركات الامريكية بالسنوات الاخيرة بتطبيق معايير التدقيق الدولية مع ملازمتها للمعايير الامريكية وذلك نظراً لاهمية تلك المعايير في مهنة التدقيق. ومع وجود مصالح مادية لمكاتب التدقيق الدولية والسعي وراء مصالحها الا ان تطبيق تلك المعايير يسهل عملية التدقيق واصدار قوائم مالية تساعد على فهمها وكذلك تحرير التجارة بين الدول وطمئنة المستثمر الاجنبي على استثمارته في مختلف الدول وزيادة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات. الا وان هناك انتقادات وجهت لمعايير التدقيق الدولية واهمها ان المعايير وضعت لخدمة مصالح وضعي تلك المعايير وخدمة مصالحهم.

ثالثاً: علاقة معايير التدقيق الدولية بمعايير المحاسبة الدولية:

- ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم (570) المتعلق بالاستمرارية بمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، وتعرف الاستمرارية في معيار استمراية 570 كم يلي " ينظر إلى المؤسسة عادة على أنها مستمرة في نشاطها مستقبلا، ومن ثم يفترض عدم توفير نية التصفية أو تخفيض حجم عملياتها بصورة أساسية"، ويرتبط هدا بالفقرة الثالثة من معيار التدقيق الدولي رقم 200 هدف ونطاق تدقيق القوائم المالية، والتي تنص على" في الوقت الذي يضفي فيه رأي المدقق الثقة على القوائم المالية، يتعين على مستخدمي هذه القوائم ألا يفترضوا أن هذا الرأي هو تأكيد لاستمرارية المؤسسة"(الشمري، 1994).

- يرتبط معيار التدقيق الدولي 700 والدي يقضي بأن يعبر المدقق صراحة عن رأيه في فقرة مستقلة يبين فيها ما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بصورة عادلة المركز المالي للمؤسسة وكذلك نتائج أعمالها ومصادر واستخدامات الأموال خلال فترة معينة، يرتبط هدا المعيار بمعياريين من معايير المحاسبة الدولية، أولهما المعيار الثالث عشر المتعلق بطريقة عرض الموجودات والمطلوبات المتداولة، وثانيهما المعيار الخامس الذي يرتبط بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وبيان الحد الأدنى اللازم منها والتي تتضمنها الميزانية، وبيان الدخل والملاحظات والبيانات الأخرى والمعلومات التفسيرية التي تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية.(ابو نصار، وحميدات، 2014).

- ارتباط معيار التدقيق الدولي 560 المتعلق بالأحداث المحتملة والأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية بمعيار المحاسبة الدولي رقم 10، حيث ينص هذا المعيار على ضرورة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية التي تتعلق بأوضاع وأحوال نشأت بعد ذلك التاريخ، إذا كان إغفالها يؤثر على إعداد التقويم أو اتخاذ قرار سليم من قبل مستخدمي القوائم المالية، مثل القيام بعملية شراء المؤسسة كبيرة لمؤسسة أخرى، ويوضع معيار التدقيق مسؤوليات المدقق تجاه الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية والإجراءات الواجب علية القيام بها.

ويلاحظ مما سبق ان معايير التدقيق الدولية مرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية وان مهنة التدقيق هي مهنة مكملة لمهنة المحاسبة كون المدقق يبداء من حيث ما انهى المحاسب من عملة وان معايير

المحاسبة والتدقيق الدولية تساعد على سهولة عمل وتدقيق القوائم المالية التي تساعد المستخدمين على اتخاذ قراراتهم بناء على تلك القوائم وعلى زيادة استثماراتهم اذا تبين صحة تلك القوائم وجذب المستثمرين من خلال اللالتزام بتطبيق معايير المحاسبة التدقيق الدولية.

2-10 تبني وتطبيق معايير التدقيق الدولية في الاردن

نظرا لأهمية معايير التدقيق الدولية في تعزيز ثقة المستخدمين للبيانات المالية، وإضفاء المصداقية على هذه التقارير، مما يمكن من زيادة الطلب على الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، والتي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وينعكس بالإيجاب على الفرد والمجتمع بشكل عام، حيث باشرت مكاتب التدقيق في الأردن تطبيق معايير التدقيق الدولية، منذ عام (1990)، وقد ألزم قانون الشركات الأردني الشركات المساهمة العامة بتطبيق هذه المعايير عام (2000)، وان الدول المطبقة لمعايير التدقيق الدولية اصبح لديها عاملاً مهماً في جذب الاستثمارت الاجنبية، وشجعت المستثمر الأجنبي على الاستثمار، بسبب فهم المستثمر للبيانات المالية وقدرته على التعامل مع البيانات القوائم المالية التي تم أعدادها وتدقيقها وفق معايير دولية" معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية"، حيث أصبحت هذه المعايير لغة عالمية يمكن للمستثمر من فهمها مهما كانت اللغة التي كتبت فيها طالما تم تطبيقها حسب معايير دولية عالمية (ذنيبات، 2010).

وقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين والجمعيات المهنية الدولية والقائمون على مهنة التدقيق بوضع مجموعة من المعايير المهنية والأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها المدققون في ممارستهم العملية، وتعتبر هذه المعايير دستوراً لمهنة التدقيق، لذا يتوجب على جميع المدققيين معرفة هذه المعايير و كيفية تطبيقها في الواقع العملي للالتزام بها وتجنب التعرض للمسائلة المهنية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009).

حيث إن اكثر من 50 دولة تبنت معايير التدقيق الدولية واستخدامتها كاساس لمعايير التدقيق المحلية والهدف الاساسي للمدقق هو إعطاء المصداقية للتقارير المعدة من قبل الإدارة، ولكون مستخدمي البيانات المالية هم من خارج المنشأة وسيعتمدون على تقرير المدقق فإنه من الضروري للمهنة أن تحدد أهدافها وأن تكون لها معايير مقبولة واضحة تجبر المدققين على تطبيق معايير التدقيق الدولية.

إن المستثمرين الذين يريدون الاستثمار في شركات مركزها المالي في دول أخرى، يحتاجون لبيانات مالية مدققة على أسس ومعايير معروفة وموثوق بها كانت المعايير الدولية من أحد الاسباب الرئيسية لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية لتلك الدول.

تقوم العديد من المنظمات الاقليمة وكذلك الدوليه على إرساء مفهوم موحد للتدقيق المحاسبي يمر عبر تحقيق توافق يشمل عدة مستويات على غرار فروض التدقيق ومبادئه على المستوى النتائج .وعلى مستوى المعايير فحظيت هذه الاخير بدورها باهتمام كبير على مستوى لجنة معايير التدقيق الدوليه المنبثقه عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والتي قامت باصدار مجموعه معايير يتم تكييفها باستمرار مع متطلبات الواقع الاقتصادي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009).

المبحث الثاني

الاستثمارات الأجنبية في الأردن

وسنتناول في هذا المبحث مناخ الاستثمار الاجنبي في الاردن ومفهومة، واهميتة، واثارة، واهدافة ومحدداتة، وسنقوم بعرض واقع القطاع الصناعي والخدمي الاردني ويقسم هذا المبحث الى محورين:

المحور الاول:الاستثمارت الاجنبية في الاردن.

المحور الثاني: اثر الازمة المالية والربيع العربي على الاستثمار الاجنبي في الاردن.

2-2-1 مقدمة:

لقد وضع الاردن على رأس اهتماماتة خلق مناخ خاص وجاذب للاستثمار المحلي والاجنبي على السواء، حيث دأب في سبيل ذلك على الاستثمار في العديد من المشاريع التنموية التي تشكل مداخل جديدة للاستثمار، كما وانة ومن خلال اعتماده لقانون منفتح نسبياً لتشجيع الاستثمار، حيث كان الاردن متميزاً عن دول المنطقة المحيطة به في موضوع تشجيع الاستثمار الاجنبي وجذب رؤوس الاموال الاجنبية حيث يلاحظ كثرة الاتجاة الى حصة حق العامة والتي كانت مملوكة للدولة مقارنة بالدول العربية المجاورة.

وقد عمل الاردن على تقديم الكثير من الحوافز والاعفاءات للمستثمر الاجنبي والمحلي، وهو الامر الذي من شأنة ان يساعد في بلورة ذلك التوجية الى واقع ملموس في المستقبل.(محيسن، 2000).

ومما قد ساعد في تطوير دور المستثمر الاجنبي وجذبة وما حظيت به الاسواق المالية من اهتمام الحكومة وذلك ضمن سعيها وراء جذب الاستثمار الاجنبي الى الاردن وخاصة في ظل المنافسة بشكل خاص. فقد اصدرات الحكومة خلال عام 1997، حزمة من التشريعات الاقتصادية هدفت في مجموعها بتوفير البيئة الاستثمارية قادرة على جذاب الاستثمارات المحلية والاجنبية هذا الامر ادى تشجيع الاستثمار والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وقد كان من اهم هذه القرارات قرار البنك المركزي بتاريخ 1997/6/29 والذ الغى جميع القيود عى حركة الاموال الاجنبية الى الاردن.

اما في مجال تشجيع الاستثمار فقد عملت الحكومة الاردنية خلال عام 2001م الى اصدار نظام رقم (88) لسنة (2001) والذي يمنح كافة المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) Qualified Industrial Zones المقامة في المملكة تصنيف الفئة (ب) مالم تقع هذة المناطق ضمن الفئة (ج)، فقد تم توقيع اتفاقيات مع دولة الكويت لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة في عام 2001.(البنك المركزي الاردني،2001).

ان الاردن من خلال الانجازات التي حققتها الحكومة في جذب المناخ الاستثماري الى الاردن ومع وضع القوانين والتشريعات التي تساعد في جذب الاستثمار الاجنبي الى انه ولغاية الوقت الحاضر لم يحقق ما تصبو اليه الاردن في رفع معيشة الفرد الى المستوى المطلوب، وذلك لوجود بعض الامور التي يجب تصحيحها كون تلك الاتفاقيات والقوانيين والتشريعات كلها تنصف المستثمر الاجنبي ومجحفة لمصلحة الدولة.

2-2-2 مفهوم الاستثمار الاجنبي واهميتة واهدافة ومحدداتة:

وهي تلك المشاريع الاستثمارية التي تجاوزت حدود الدولة الام صاحبة الموارد الاقتصادية، بهدف جني الارباح، وتحقيق حزمة الاهداف الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية المختلفة، ويمول هذا النوع من الاستثمار من قبل المستثمر الاجنبي، او بالمشاركة مع المستثمر الوطني في حصة من راس المال تكفل له السيطرة أو الاشراف على المشروع الاستثماري.(اغا، 2002).

3-2-2 أهمية الاستثمار الاجنبي:

يرى البعض أن أهمية الاستثمار الأجنبي تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل: (عبدالسلام، 2002، ص36).

1.انه وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.
2.كما انه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.
3.يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.

4.قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

ويرى نفس الكاتب بأن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقسيمها إلى آثار إيجابية داخلية وخارجية كما يلي:

الآثار الإيجابية للاستثمارالاجنبي على الصعيد الداخلي:

ويمكن بذلك ابراز الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي بما يلي: (القشي، والعبادي، 2007).

1- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة.

2- السرعة في تراكم رأس المال.

3- نقل المعرفة العلمية.

4- انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية.

5- أحداث آثار تطويرية غير مباشرة.

6- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.

7- زيادة في الأنفاق على البحوث والتنمية.

الآثار الإيجابية على الصعيد الخارجي:

يمكن تلخيصها بما يلي: (محمد، 2005، ص20)

1- تخفيف الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير.

2- تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد عالية وبالتالي خفض العجز في الميزانية.

ويرى آخرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال: إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.

3- المساهمة في خلق فرص عمل والحد من البطالة.

4- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية.

5- انتشار الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي القومي.

6- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

ومما سبق يعتبر تنمية الاستثمار الأجنبي بأشكاله المختلفة يمثل قاسما مشتركا للدول الغنية والفقيرة معا، فالدول الغنية تهتم به رغبة منها في الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي، أما الدول الفقيرة فهي تهتم به رغبة منها في التخلص من الفقر ورفع مستويات النمو الاقتصادي، لهذا فإن عملية الاستثمار الأجنبي تستحوذ على اهتمام زائد من قبل جميع دول العالم

2-2-4 اهداف الاستثمار الاجنبي:

اصبح الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد المعاصر من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، وبالذات في الدول النامية وللاستثمار الاجنبي مجموع من الاهداف اهمها: .(صالح، 2009)

1- هدف اقتصادي، ويتركز في تحقيق الارباح في الدولة المضيفة للاستثمار، والتي عادة تفوق الارباح المتحصل عليها من استثمار الاموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الام لهذا الاستثمار، وذلك لاسباب ومزايا يحصل عليها وخاصة لانخفاض الاجور وضالة تكاليف النقل، او وفرة في المواد الخام الاولية والتسهيلات المالية والضريبية، ووجود اسواق جديدة لتصريف منتجات هذا الاستثمار.

2- هدف سياسي، ويقود الى تمتين العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الام لهذا الاستثمار، وبالتالي التدخل والتأثير في قراراتة السياسية.

3- هدف بيئي، ويتمثل في ابعاد مخلفات التصنيع التي تؤثر على البيئة.

2-2-5 محددات الاستثمار الاجنبي:

بما ان الهدف الاساسي للاستثمار الاجنبي في الدول النامية هو تحقيق اعلى الارباح الممكنة، لهذا لابد من ان ياخذ الاستثمار الى بعض المحددات التي تواجه ذلك الاستثمار ومن اهم تلك المحددات الاتي: (يونس، وعمر، 2006).

1- كلفة عناصر الانتاج بخاصة اجور قوة العمل، فحينما تكون تكلفة العمل عالية تكون عامل غير مشجع لقيام هذا الاستثمار والعكس فانة عندما يكون اجرة العامل منخفضة فانه يكون عامل محفز للاستثمار.

2- انتاجية العامل فاذا كانت هذة الانتاجية عالية تجذب الاستثمار الاجنبي وبالعكس اذا كانت منخفضة.

3- معدلات النمو الاقتصادي، فحينما تكون هذة المعدلات مرتفعة تقود الى تحفيز الاستثمار، وحينما تكون منخفضة فانها تكون مقيداً لهذا الاستثمار.

4- ارتفاع معدلات التضخم النقدي، ويمثل معيقاً للاستثمار الاجنبي المباشر وحينما يكون التضخم ضمن الحدود المرغوب بها فانه يكون مشجعا لهذا الاستثمار.

5- حجم السوق، فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الافراد في البلد النامي يكون عامل غير مشجع للاستثمار الاجنبي المباشر، والعكس حينما يكون هذا الحجم كبير فهو مشجع للاستثمار.

6- ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد المضيف يجذب الاستثمار ، والعكس عندما تكون هناك حالة عجز فهو يكون مقيداً للاستثمار الاجنبي:

7- زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي و منظمات عالمية كصندوق النقد والبنك الدولي حيث تشكل هذه المديونية تحديد لهذا الاستثمار حيث يقيد حركة راس المال الاجنبي نتيجة لعدم سداد هذه الديون.

8- تردي البنية التحتية للاقتصاد، كالطرق ووسائط النقل والموصلات، ويمثل هذا تحديد للاستثمار وبالعكس عندما تكون البنية التحتية متوفرة ومتكاملة.

9- ضعف التسهيلات البنكية والمصرفية

10- ضعف الاستقرار السياسي والامني ويشكل عامل يحدد الاستثمار الاجنبي والعكس عندما يكون البلد مستقر امنياً.

ومن خلال هذة الاهداف والمحددات المذكورة سابقا يتبين ان تلك العوامل تساعد على جذب الاستثمار الاجنبي اذا توفرت في البلد المضيف وانها تعمل زيادة في النمو الاقتصادي له، وفي حاله عدم توفرها فانها تكون سبباً في عدم جذب ذلك الاستثمار. ولكن هناك محدد يضاف الى تلك المحددات وهو ما يعرف بالربيع العربي ويعتبر هذا المحدد من الاسباب الرئيسية في عدم جذب الاستثمارات الى الدول العربية باكملها نتيجة تاثر جميع الدول بالاحداث التي تمر بها تلك الدول وهذا الامر ادى الى

هروب المستثمرين الذين يملكون استثمارات في الدول العربية التي يوجد بها استثمارات اجنبية بالاضافة عدم التفكير بالاستثمار بتلك الدول والمجاورة لها لان الاحداث تنتقل من دولة الى اخرى او تؤثر على استقرارها السياسي والاقتصادي ولو لم يكن لديها أي احداث سياسية، حيث ان الاستقرار الامني مهم جداً في جذب الاستثمارات الاجنبية.

6-2-2 المنافع والاثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر:

بوصف الاستثمار الاجنبي من احد اليات النمو الاقتصادي وبخاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، فهو يحقق منافع للدول النامية مثلما يحقق مساوئ ويمكن توضيح ابراز منافعة بالاتي: (طاقة، واخرون، 2008).

1- يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في البلد المضيف وتحسين نوعية المنتجات وبخاصة في حالة المشاريع الاقتصادية المشتركة او من خلال اقامة مشروعات جديدة والذي يتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا ووفرات الحجم الكبير وهذا يؤدي الى فتح اسواق عالمية امام تلك المنتجات وبدورة يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، ويؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن ذلك يؤدي الى تطوير القطاعات الاقتصاية ذات الانتاجية العالية ويعدل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد.

2- يؤدي الى تنمية البنية التحتية للاقتصاد ذات الصلة بجغرافية هذا الاستثمار كالطرق والجسور والمباني ووسائل النقل والموصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة والتي تشكل احدى دعائم النمو الاقتصادي.

3- يؤدي هذا الاستثمار الى توفير العملات الاجنبية الصعبة من خلال منتجات مشروعات هذا الاستثمار المعدة للتصدير والتي تتميز بقدرتها التنافسية في الاسواق العالمية، وينعكس ذلك على ايجابياً على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الاجنبي وبالتالي على ميزان مدفوعاتة.

4- يؤدي الى معالجة البطالة التي تواجة الدول النامية وتوفير فرص العمل للقوى الوطنية.

5- يؤدي الحصول على التقدم العلمي والتكنولوجي في البلد المضيف، بوصف هذا التقدم عاملاً مهما في العملية الانتاجية، ويتم الحصول على هذا التقدم من خلال تقديم حزمة من نظم واساليب الانتاج والتسويق والمعرفة الفنية، بخاصة اذا ما اتجهت التكنولوجيا الى القطاعات التحويلية.

6- يؤدي هذا الاستثمار الى الحصول على المهارات والخبرات الادارية والقدرات التنظيمية في البلد النامي .

وتعليقاً مما سبق يرى الباحث، ان الاستثمار الاجنبي يجلب معة العديد من المنافع التي تساعد على زيادة الناتج المحلي من خلال زيادة جودة المنتجات المقدمة للسوق المحلية، وكذلك على تحسين البنية التحتية للاقتصاد نتيجة وجود تلك الاستثمارات، حيث تقوم الحكومة على تحسينها من اجل جلب تلك الاستثمارات والتي تعمل على زيادة القدرة التنافسية بين الشركات الاجنبية والمحلية مما يؤدي الى تحسين مستوى الشركات المحلية، وتوفير فرص العمل وزيادة الخبرات لدى هولاء العاملين في الشركات الاجنبية ومن هنا تصبح لدينا ايدي مدربة.

2-2-7 الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي:

أ- الاثار الاقتصادية: ومنها ما يلي: (الغفار، 2002).

اولاً: فيما يتعلق بالارباح التي تحصل عليها اليات الاستثمار الاجنبي، فان الدافع الرئيس لهذا الاستثمار قد يجعلة يتجة نحو المشاريع الاقتصادية غير الاساسية للبلد النامي كمشاريع الاستهلاك الغذائي.

ثانياً: ان خروج هذة الارباح من البلد النامي المضيف للاستثمار، وربما انسحاب رؤوس الاموال قد يؤدي الى حدوث ازمات مالية واقتصادية فيها.

ثالثا: استخام الشركات الاستثمارية الاجنبية انتاج كثيف لراس المال في البلد المضيف ذو الكثافة السكانية العالية لا يؤدي الى معالجة البطالة ولا يؤدي الى وتوفير فرص العمل، وربما يؤدي الى زيادة في حجم البطالة.

رابعاً: قيام الاستثمار الاجنبي المباشر في الانشطة الاقتصادية غير الاساسية قد يؤدي الى ازاحة نشاط اقتصادي اساسي.

خامساً: يخلق هذا الاستثمار اعباء على اقتصاد البلد النامي، مثل تحويل الارباح وتحويل رواتب العاملين الاجانب الى دولهم، مما يشكل عبأ على مورد النقد الاجنبي وعلى ميزان المدفوعات.

ب- الاثار غير الاقتصادية: ومنها ما يلي: (الغفار، 2002).

اولاً: المساوئ التكنولوجية**،** الممثلة في قيام شركات الاستثمار الاجنبي بنقل نوع معين من التكنولوجيا الذي لايتلائم مع خصائص البلد المضيف او النامي، بمعنى ان التكنولوجيا المستخدمة تكون وفق استراتيجية تلك الشركات ليس وفق حاجة البلد النامي.

ثانياً: المساوئ السياسية**،** والتي تتمثل في انتقاص السيادة وربما التاثير في القرار السياسي، وذلك يحصل عندما يكون الاستثمار الاجنبي بحجم كبير قياساً الى حجم الثروة في البلد النامي ومثال ذلك الاستثمار النفطي.

ثالثا: المساوئ الاجتماعية التي تحصل من جراء هذا الاستثمار الذي قد يؤدي الى خلق فئات اجتماعية مرتبطة مصلحياً بالشركات الاجنبية الكبرى، او قد يخلق نمط اجتماعي استهلاكي يتقاطع مع البيئة الاجتماعية للبلد النامي**.**

ويرى الباحث من خلال ذلك ان هناك مساوئ للاستثمار الاجنبي لم يتطرق لها، وهي ان الاستثمار الاجنبي يستثمر رؤوس اموله في مشاريع اساسية ناجحة في الدول النامية لسرعة جني الارباح ويحاول الابتعاد عن المشاريع الاساسية غير الناجحة والتي لا تسطيع الدولة الانفاق عليها نتيجة الوضع الاقتصادي للصعب للدولة النامية وذلك لان الاستثمار فيها تكلفة مبالغ كبيرة وتكون ارباحة فيها اقل وهذا يبين ان المستثمر الاجنبي هدفة هو جني الارباح وليس هدفة افاده الدولة المضيفة في رفع مستوى المعيشة للفرد او زيادة النمو الاقتصادي للدولة المضيفة.

8-2-2 قانون تشجيع الاستثمار:(www.jordaninvestment.com)

تراعي القوانين المختلفة في الأردن منفعة وفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمية تشجيع ودعم الرياديين المحليين على حد سواء.

وفقاً لقانون تشجيع الإستثمار رقم 16 لسنة 1995 يتمتع أي مشروع بالإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها بالقانون إذا كان في أحد القطاعات التالية أو فروعها: الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترفيه، مراكز المؤتمرات والمعارض و مراكز الإتصال.

يوفر قانون تشجيع الإستثمار للمستثمر مجموعة من الإعفاءات الجمركية على الموجودات الثابتة, إضافة إلى تسهيل ترخيص وتسجيل المشروع بالإضافة إلى ضريبة المبيعات.

2-2-9 الحاجة للاستثمار في الأردن:

من المعروف بأن " نجاح الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية أو قدرتها على تحقيق هدف معين هو بلا شك دليل على صحة قراراتها وخططها وسياستها الخاصة بذلك، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية و يتوقف ذلك على قراراتها الخاصة باختيار وتوجيه الاستثمارات و مدى قدرتها على تقييم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات وقدرة الدولة الاقتصادية على جاب الاستثمارات. (أبو قحف، 1988).

"يمكن قياس الثروة الحقيقية لأي مجتمع بقدرتة الإنتاجية أي قدرة الاقتصاد على تزويد أفراده بالخدمات والبضائع." (القشي، والعبادي، 2007).

ويمكن تقسيم قدرة اقتصاد الدولة من حيث الإنتاجية إلى:

- قدرة إنتاجية مباشرة.
- قدرة إنتاجية غير مباشرة.

أ. القدرة الإنتاجية المباشرة:

" تتمثل القدرة الإنتاجية المباشرة في دور العقارات ضمن الاقتصاد، فالمباني والأراضي والمعلومات والآلات المستخدمة في توليد البضاعة والعمالة ذات المهارات المطلوبة لاستخدام الموارد". Bodie and others، 2005، ص4)

ب. القدرة الإنتاجية غير المباشرة:

"تتمثل القدرة الإنتاجية غير المباشرة في دور الأدوات المالية (الأسهم والسندات) والتي لا تمثل رفاهية المجتمع، ولكنها تساهم بشكل غير مباشر من قدرة الاقتصاد الإنتاجية حيث تضمن فصل الإدارة عن أصحاب الملكية وتشجع بالتالي على توليد الثقة لدى الجمهور وجذب الاستثمار". Bodie and others، 2005، ص4)

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن كلا القدرتين السابق ذكرهما متوفرتان في الأردن وخصوصاً القدرة الإنتاجية غير المباشرة المتمثلة في سوق الأوراق المالية.

أن أي الاقتصاد يستند على نجاح سوقه النقدي وسوقه الرأسمالي وفي الأردن يتضح دور البنك المركزي بالسيطرة على السوق النقدي والسوق المالي وبالسيطرة على السوق الرأسمالي، ومن هنا يتبين لنا ان نقول وبقوة أن بنية الأسواق قد تم تهيئتها منذ فترة ليست بالقصيرة لجاب الاستثمار الأجنبي.(القشي، 2007).

2-2-10 الاستثمار الاجنبي والخصخصة:

ادت موجة الخصخصة في الكثير من الدول النامية منذ اواخر عقد الثمانينات الى نمو كبير في تدفق الاستثمارات الاجنبية، كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول اروبا عنصرا هاما من عناصر عملية التحول الى نظام اقتصاد السوق وهي تنطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين اجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة.(الغزالي، 2002).

وخلال الفترات السابقة لعام 1995 تلقت الدول النامية حوالي (38) مليار دولار على شكل تدفقات استثمارات اجنبية مباشرة و(21) مليار على شكل استثمارات اجنبية غير مباشرة ويمثل المبلغان معاً ما نسبتة 45% من ايرادات عمليات الخصخصة.

ويمكن تنفيذ الخصخصة باسلوبين اساسيين: بيع المؤسسات بيعا كاملا لاحد المستثمرين او مجموعة منهم او بيعها عند الاكتتاب العام ولكن بصورة غير كاملة، او بيع المؤسسات بصورة جزئية للمستثمر الاجنبي.

وهكذا يكون للخصخصة اثر ايجابي طويل الاجل على توفير وجذب رؤوس اموال انتاجية الى البلدان المضيفة للاستثمارات الاجنبية، ولكن يعتمد في هذا الاساس على اسلوب ادارة الخصخصة ويعتمد ذلك على الوضع السياسي للشفافية في ادارة برنامج الخصخصة وتحقيق ايرادات عالية لصالح البلد المضيف للاستثمارات الاجنبية وليس كما نراة في الوقت الراهن من استفادة المستثمر الاجنبي من برنامج الخصخصة اكثر من البلد المضيف نتيجة عدم القدرة على توجية المستثمر على الجهات التي بحاجة الى رؤوس اموال يستثمر بها وضعف البلد المضيف في ادارتها ولكن يتم خصخصة المشاريع الناجحة وبهذا فان البلد المضيف لا يستفيد من هذة الاستثمارات ولكنة يخسر ايضا جزاً من ايراداتة.

2-2-11 انواع الاستثمار الاجنبي:

ينقسم الاستثمار الاجنبي الى نوعين الاول الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني الاستثمار الاجنبي غير المباشر.(صالح، 2009).

أ- النوع الاول الاستثمار الاجنبي المباشر ويقصد بة انتقال رؤوس الاموال واسلوب الادارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي او معنوي الى البلد المضيف والذي يعمل وفق حالات عديدة منها:

1- حالة الملكية المطلقة للمشروع الاستثماري الذي يفرض سيطرتة الفعلية الكاملة على الادارة والتنظيم من خلال تاسيس شركة جديدة في البلد المضيف او مصنع تابع للشركة الام.

2- حالة مشاركة الاستثمار الاجنبي المباشر مع استثمار وطني "وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي– الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً- المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادره وخلافه، فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

ب- النوع الثاني الاستثمار الاجنبي غير المباشر وهو الاستثمار في الاوراق المالية، وذلك من خلال امتلاك الافراد والشركات والمصارف لاوراق مالية كألاسهم والسندات دون ممارسة أي نوع من انواع السيطرة او الرقابة على المشروع الاستثماري، وعادة يكون قصير الاجل

2-2-12 ايجابيات جاب الاستثمار الأجنبي للأردن:

1.ويمكن بذلك ابراز الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي بما يلي: (القشي، والعبادي 2007، ص6).

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي تستطيع أن تدعم البرنامج التنموي للدولة. يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تخلق طبقة جيدة من رجال الأعمال الأردنيين.

3. تساهم الاستثمارات الأجنبية بجلب تكنولوجيا حديثة.

4. خلق فرص عمل جيدة للعمالة الأردنية وبهذا تساهم في خفض نسب البطالة.

5. تدريب الأيدي العاملة الأردنية وإكسابها خبرات ومهارات تجعلها أيدي خبيرة.

6. فتح أسواق عالمية جديدة أمام البضائع الأردنية.

7. توفير خدمات وبضائع ذات جودة أفضل للمستهلك المحلي.
8. تقليل الاحتكار في السوق المحلي وخلق منافسة قوية تساهم في تدعيم جودة الخدمة والسلعة.
9. تبادل المعرفة بين القطاعات الصناعية والخدمية.
10. تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .
11. تخفيض نسبة العجز في موازنة الدولة.
12. زيادة نسبة النمو الاقتصادي للدولة.
13. تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
14. تساعد على استقرار أسعار صرف العملة.

وهنا يرى الطالب ان الاستثمار الاجنبي يوجد له الكثير من الايجابيات التي تحفز جميع الحكومات على استقطابة وهي :

أ- تحسين نوعية التعليم وذلك لرفد جميع القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المهارات التي تكتسبها الموارد البشرية التي تم تدريبها من خلال المستثمرين الاجانب.

ب- زيادة حجم التكنولوجيا المتطورة المرتبطة بالعنصر الزمني.

ويشير الجدول رقم (5)الى احصائية حول فرص العمل التي وفرها الاستثمار الاجنبي في الاردن.

جدول رقم(5)

احصائية فرص العمل التي وفرها الاستثمار الاجنبي من عام 1999-2012

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد فرص العمل Jobs Created	12,485	24,204	32,818	22,516	24,834	30,362	23,075	30,370	28,775
Growth نسبة النمو	0.042	0.081	0.11	0.075	0.083	0.10	0.08	0.10	0.096

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الاجمالي
عدد فرص العمل Jobs Created	22,360	25,186	16,164	19,351	25,000	25500	324496
Growth نسبة النمو	0.075	0.084	0.054	0.065	0.084	0.084	**100%**

المصدر: (تقرير مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2013).

ويبين الجدول اعلاة رقم(5) ان الاستثمار الاجنبي وفر فرص عمل في المملكة حيث بلغت النسبة المئوية عام (1999) وبنسبة مئوية(0.042) وقد بلغ عدد العاملين (12485) عامل، وقد بلغت النسبة في عام (2013) وبنسبة مئوية (0.084) وقد بلغ عدد العاملين (25500)عامل وهذا يدل على انة يوجد زيادة في نسبة الاستثمار الاجنبي في الاردن وان الاستثمار يجاب في حال استقطابة يزيد من فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.

ويشير الجدول رقم (6)الى حجم الاستثمار الاجنبي في قطاع الصناعة والخدمات الاردني.

جدول رقم(6)

احصائية حجم الاستثمار الاجنبي في قطاع الصناعة والخدمات الاردني من عام 1999-2012

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قطاع الصناعة	165,666,191	95,928,862	379,461,192	125,114,399	81,764,925	76,677,931	128,964,134	804,444,505
قطاع الخمات	16,770,000	340,500,000	26,362,925	4,034,131	750,000	7,762,000	142,499,850	35,803,573
الاجمالي	182,436,191	436,428,862	405,824,117	129,148,530	82,514,925	84,439,931	271,463,984	840,248,078
النسبة المئوية	0.026	0.061	0.057	0.018	0.012	0.012	0.038	0.118

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الاجمالي
قطاع الصناعة	785,021,017	785,021,017	675,025,117	195,109,100	287,671,525	703,844,700	653,302,456	
قطاع الخمات	260,594,840	256,837,276	30,821,300	26,500,000	6,050,000	800,000	10,851,093	
الاجمالي	1,045,615,857	1,041,858,293	705,846,417	221,609,100	293,721,525	704,644,700	664,153,549	7,109,954,059
النسبة المئوية	0.147	0.147	0.099	0.031	0.041	0.099	0.093	

المصدر: (تقرير مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2013).

ويشير الجدول رقم(6) أن حجم الاستثمار الأجنبي منذ عام 1999 ولغاية 2013 في زيادة مستمرة وهذا ما دلت علية النسب المئوية في عام (1999) حيث بلغت (0.026) وقد بلغت النسبة المئوية لحجم الاستثمار الأجنبي في عام (2013) (0.093) وكما هو ملاحظ فان حجم الاستثمار الأجنبي في المملكة بشكل متزايد ولكن كانت هناك انخفاض في حجم الاستثمار بدء من عام 2010 ولغاية 2011 ويعود السبب في الأوضاع السياسية التي تمر بها المملكة نتيجة الربيع العربي الذي تمر به الدول العربية وبعد ذلك تم إجراء مجموعة من الاصلاحات في برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني يلاحظ من الجدول اعلاه ان النسبة اخذت بالارتفاع، وهذا يدل على انة يوجد زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي نتيجة الالتزام بالأنظمة والقوانين والإجراءات التي تساعد على استقطاب المستثمر الأجنبي وتوفير الحماية لاستثماراته.

2-2-13 اتفاقيات التجارة الخارجية

لجأ الأردن في منحاه الاقتصادي إلى تحرير أسواقة محققاً انفتاح على الاقتصاديات الاقليمية والدولية وذلك في مسمعناً منه لتحفيز الاقتصاد وتشجيع التنمية الاقتصادية من خلال العمل على تقوية القطاع الخاص والحد من الضوابط المعيقة للتنافسية والتنمية، فقد عمل على التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع مجموعة من الدول المختلفة وبخاصة مع الكتل التجارية والاقتصادية الكبيرة منها التي فتحت الأبواب للمنتجات المصنعة في الأردن في الدخول الى أسواق بحجم أكثر من مليار مستهلك. حيث نلاحظ ان الجزء الأكبر من تجارة الأردن الخارجية هو مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول أسيا والولايات المتحدة وكندا، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقيات لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والعربية نتيجة التقيد والالتزام بمتطلبات تلك الدول من جميع النواحي الاقتصادية والمالية، والجدول ادناة يبين عدد الاتفاقيات التي ابرمها الاردن مع جميع دول العالم.(غرفة الصناعة والتجارة، 2013).

ويشير الجدول رقم(7) الى عدد الاتفاقيات التي قام بالتوقيع عليها الدول الاجنبية والعربية.

جدول رقم(7)

الاتفاقيات مع الدول الاجنبية

الدولة	الاتفاقية	الدولة	الاتفاقية
تنزانيا	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	المكسيك	اتفاقية تعاون تجاري
الاتحاد الأوروبي	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	اثيوبيا	اتفاقية تعاون تجاري
البوسنة والهرسك	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	اذربيجان	اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي
غيانا	اتفاقية تعاون تجارية	كازاخستان	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات اتفاقية تشجيع الاستثمار
كازاخستان	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	كرواتيا	اتفاقية تعاون تجاري اتفاقية حول تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
أوكرانيا	اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري اتفاقية منع ازدواج ضريبي	روسيا البيضاء	اتفاقية تشجيع الاستثمار اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري
ايطاليا	اتفاقيه تشجيع وحماية الاستثمار. اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	اسبانيا	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية الحماية والتشجيع المتبادل للاستثمارات.
بلغاريا	اتفاقية تعاون تجاري اتفاقية منع الازدواج الضريبي اتفاق بشأن تشجيع الاستثمار	المملكة المتحدة	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقيه تشجيع وحمايه الاستثمارات
بولندا	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تفاقيه الحماية والتشجيع المتبادل للاستثمارات. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الداخل	هولندا	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات اتفاقية منع الازدواج الضريبي
التشيك	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية منع الازدواج الضريبي تفاقيه للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	المانيا	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ورؤوس الأموال اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
الولايات المتحدة الأمريكية	اتفاقية تجارة حرة اتفاقيه التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار.	النمسا	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية حول تشجيع وحماية الاستثمارات
استراليا	اتفاقيه تعاون تجاريه	فيتنام	اتفاقيه تعاون تجاري

كندا	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات اتفاقيه التعاون التجاري والاقتصادي اتفاقية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.	روسيا الاتحادية	اتفاقية تعاون اقتصادي وفني اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
رومانيا	اتفاقيه تعاون تجاري اتفاقيه حول التعاون الفني والاقتصادي اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات تفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال	ليتوانيا	اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية تشجيع استثمار
تركيا	اتفاقية تطوير وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين. تفاقية تعاون تجاري واقتصادي اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار المتبادل	الفلبين	اتفاقيه تعاون تجاري
فرنسا	اتفاقية تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	كرواتيا	الاقتصاد والتجارة والثقافة اتفاقية تعاون تجاري اتفاقية حول تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
الفلبين	اتفاقيه تعاون تجاري	ماليزيا	اتفاقية تعاون تجاري
ليخنشتاين	اتفاقية منطقة تجارة حرة مع دول رابطة الافتا	سيرلانكا	اتفاقية تعاون تجاري
مملكة النرويج	اتفاقية منطقة تجارة حرة مع دول رابطة الافتا	كوريا	اتفاقية منع الازدواج الضريبي اتفاقية تعاون تجاري
ايسلندا	اتفاقية منطقة تجارة حرة مع دول رابطة الافتا	كوريا الشمالية	اتفاقية تشجيع الاستثمار اتفاقية تعاون تجاري
الهند	اتفاقية تعاون اقتصادي اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	الصين	اتفاقية تعاون تجاري
الباكستان	الاتفاقية الإطارية للتعاون ما بين مجموعة دول الإحدى عشر (G11) في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة	أوزبكستان	اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري

المصدر(http://www.mit.gov.jo/ وزارة الصناعة والتجارة)

جدول رقم(8)

الاتفاقيات مع الدول العربية

الاتفاقية	الدولة	الاتفاقية	الدولة

ليبيا	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات تفاقية للتعاون في مجال التبادل التجاري اتفاقية تأسيس المجلس الاقتصادي العربي الليبي الأردني المشترك. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	سوريا	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.
لبنان	اتفاقية تعاون تجاري اتفاقية حول الحماية والتشجيع المتبادل للاستثمارات	اليمن	اتفاقية تعاون تجاري منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقيه ترويج وحماية الاستثمارات
تونس	اتفاقيه منطقة تجاره حرة اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة(أغادير). اتفاقيه لتشجيع وحماية الاستثمارات اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يختص بالضرائب على الدخل ورأس المال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	فلسطين	اتفاقية معدلة لاتفاقية التعاون في مجال الشؤون التجارية . منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
مصر وجيبوتي	اتفاقيه تعاون اقتصادي وتجاري وفني اتفاقية التبادل التجاري الحر اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة(اغادير) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىر	البحرين	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار اتفاقية منع ازدواج ضريبي
الإمارات العربية المتحدة	تفاقيه بشان تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبه للضرائب على الدخل ورأس المال	قطر	اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي

المصدر(http://www.mit.gov.jo/ وزارة الصناعة والتجارة)

ويرى الباحث ان العدد الكبير لهذه الاتفاقيات له ايجابيات وسلبيات إذا لم يتم إبـرام تلـك الاتفاقيـات لمصلحة الأردن وليس لصالح البلد الموقع على الاتفاقية ومع ذلك يجب دراسة جميع الاتفاقيـات قبـل التوقيع عليها، وان هذه الاتفاقيات تساعد وبشكل كبير على استقطاب الاستثمارت في شتى المجـالات ومن جميع مختلف انحاء العالم. ويتبين لنا من خلال هذه الاتفاقيات ان الاردن مـن الـدول الجاذبـة للاستقطاب الاستثمار الاجنبي من جميع دول العالم.

2-2-14 المحور الثاني: اثر الازمة المالية العالمية والربيع العربي على الاستثمار الاجنبي في الاردن.

أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الاجنبي في الاردن.

لم تنج دولة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كافة أسواق المال في البلدان الراسمالية تعرضت للانهيار، جميع البورصات فقدت ما لا يقل عن نصف موجوداتها منذ انفجار الازمة، مئات الشركات التجارية والصناعية والخدمية، والمؤسسات المالية والمصرفية تعرضت للانهيار، في اميركـا وعـدد من البلدان الراسمالية، حالات من الهلع والرعب عاشها النظام الراسمالي منذ انفجار الازمة في ايلول 2008، حكومات اميركا ودول الاتحاد الاروبي ضخت أكثر من 3 تريليون دولار، لتـوفير السـيولة وحماية العديد من المؤسسات من الانهيار، وشراء ديون البنوك المتعثرة والميئوس منها دون معرفـة لقيمتها الفعلية، لانقاذ المؤسسات المصرفية ، ومكافأة مجالس ادارة هذه المؤسسات التي تسـببت فـي الازمة وحققت ثراء فاحشا،على حساب دافعي الضرائب والفقراء الذين فقدوا منازلهم بعـد اسـتيلاء البنوك عليها. صحيح ان عدد من هذه الدول خرجت من حالة الانكماش في الربع الأخير مـن عـام 2009 ، إلا أن المعطيات الاقتصادية تشير ان خطر عودة الانكماش الاقتصادي قائم في عـام 2010 وخاصة بريطانيا وأميركا. (المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني 2010).

جاءت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتسهم في تعميق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني منذ ثمانينات العقد الماضي، خاصة وان الفريق الاقتصادي لم يفلح بالتعرف على حجم المشكلة، وتعامل مع الأزمة باستخفاف، على الرغم من كافة التحذيرات إلا أن الموقف الرسمي لم يرق الى مستوى المسؤولية، فبعد التصريحات المتكررة لرموز الفريق الاقتصادي، حول عدم تأثر البلاد في الأزمة الاقتصادية، عادت وزارة المالية وقدمت تصورات حول مواجهتا، تمثلت بطرح خطة استثمارية قيمتها 156 مليون دينار لتحفيز الاقتصاد الاردني، لم يمض الوقت الطويل، حتى تراجعت عن قرارها هذا، معلنة عن إلغاء هذه الخطة لعدم توفر الموارد المالية، جاء ذلك بعد أن حاول الفريق الاقتصادي إقناع الرأي العام في المكاسب الاقتصادية التي ستحققها الدولة نتيجة الأزمة، مبررين موقفهم هذا ، بانخفاض فاتورة النفط ، ومبشرين بعودة الاستثمارات العربية المهاجرة الى المنطقة، معتقدين ان الاردن الاوفر حظا لاستقطابها ، وعلى اهمية انخفاض فاتورة النفط، والذي أسهم بتخفيض العجز

التجاري فعليا، الا ان هذا السبب غير كاف للإفراط بالتفاؤل، والأردن جزء من هذا العالم، الذي يتأثر به ولا يؤثر بسبب هشاشة اقتصاده وضعفه، و ان الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصاديات العالم، سيعاني من الأزمة، سواء بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، او بتراجع الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وانخفاض إيرادات الخزينة ، وتأثر صادراتنا بسبب الركود الاقتصادي الذي يواجه العالم ، وزيادة نسبة البطالة وانخفاض حوالات المغتربين. وتراجع المساعدات والمنح الخارجية، إن كل الأسباب متوفرة للعولمة الرأسمالية لتصدير ازمتها الى مختلف دول العالم وفي عدادها الاردن، خاصة وان شبح الازمة الاقتصادية يلف معظم الدول الرأسمالية، وهذا ما جرى فعلا، أما التقديرات السطحية التي وقع بها الفريق الاقتصادي كلفت الاقتصاد الاردني غاليا.

يعاني الاقتصاد الأردني حاليا من أزمة حادة ، فالركود الاقتصادي لم يكن (نشرة وزارة المالية لشهر كانون ثاني 2010) بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فحسب، بل هو ثمرة للسياسات الاقتصادية المتعاقبة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا نسبته 2.7% مقابل9.1% للعام 2008، وأظهرت البيانات تراجع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 5.6 % مقارنة مع عام 2009. كما بلغ عجز ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2008 حوالي 836 مليون دينار، كما اظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تراجع بنسبة 53.6%، من 1270 مليون دينار الى 587 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009، أما على صعيد النشاط المالي في بورصة عمان، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في نهاية عام 2009 بمقدار225 نقطة وبنسبة 8.2% مقارنة مع مستواها في نهاية عام 2008، وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بحوالي 2.8 مليار دينار 11.2%، لتصل الى 22.6 مليار دينار. وانخفضت الإيرادات المحلية لعام 2009 من حوالي 4782 مليون دينار مقدرة، الى حوالي 4192 مليون دينار إعادة تقدير، والمنح والمساعدات الأجنبية مقدرة من 684 مليون دينار، الى 333 مليون دينار إعادة تقدير، وبذلك انخفضت الإيرادات العامة للدولة بحوالي 940 مليون دينار في عام 2009.

ومن المؤشرات على تأثير الأزمة تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 65%، إذ لم يزد حجمها في النصف الأول من العام الجاري عن 310 ملايين دولار، (تقرير البنك المركزي الاردنـي 2009).

وقلصت حالة الركود العالمي حجم الصادرات الأردنية للخارج بنسبة 22%.وحسب دائرة الإحصاءات العامة فإن الاقتصاد الأردني نما في النصف الأول من العام 2009 بنسبة 3.2%.

و أن الأزمة أثرت على الاقتصاد الاردني بسرعة، لذلك تأخرت ردود الفعل الحكومية على مواجهة تداعياتها، وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير في عجز الموازنة.

وهنا يرى الباحث ان الاردن بجهودة الجبارة اجتاز هذه الازمة رغم التحديات والصعوبات التـي وجهها في مرحلة بداية تلك الازمة وتظافر الجهود بين القطاعات المختلفة ومع ذلك تاثرت الاردن في تلك الازمة، في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن بشكل ملحوظ ومع ذلك لم تنقطع الاسـتثمارات الاجنبية الى الاردن في تلك الفترة نتيجة الاستقرار الامني والسياسي التي تتمتع بها الاردن في ظـل القيادة الهاشمية الرشيدة والاصلاحات التي قامت بها الحكومة في سبيل اخراج الاردن من تلك الازمة التي عصفت بها.

2-2-15 اثر الربيع العربي على الاستثمار الاجنبي في الاردن

لقد شهد العالم العربي عدداً من الثورات والاحتجاجات الشعبية التي التي اصطلح على تسميتها ب" الربيع العربي "التي ادت في بعض الدول الى تغير الانظمة السياسية، وفي بعضها الاخر الى صراع مسلح بين المعارضة والسلطة وفي دول اخرى الى حراك شعبي سلمي دائم ومستمر, وان التأثيرات لهذه التحولات الكبرى على اقتصاديات تلك الدول واقتصاد المنطقة بشكل عام قد تكون كبيرة، ولكنها متفاوتة من دولة لاخرى حيث لم يكن الاردن استثناء، فقد شهد حراكا سياسيا متوصلاً منذ نهاية عام 2010 وهو ما زال مستمراً حتى الان.(مركز الدراسات الاستراتيجية, 2012).

ان أثار هذه التحولات السياسية والحراك المستمر كان لهما أثر كبير على الاقتصاد الاردني لا سيما مع ازدياد حدة العنف في سوريا، ويمثل هذا الامر وخاصة لدى المستثمرين في الخارج والداخل نوع من عدم الاستقرار وتخوف على استثمارتهم وان العلاقات التجارية الخارجية للمملكة قد تأثرت بشكل سلبي نتيجة الصرعات المسلحة بالدول العربية وهذا ادى الى انقطاع طريق الموصلات امام الصادرات والوردات الاردنية.

وقد قفزت قيمة الاستثمار الاجنبي الى المملكة من 194 مليون دينار في عام 2001 الى 2516.2

مليون دينار في عام 2006 غير انها عادت وتراجعت بتاثير الازمة الاقتصادية وصولاً الى 1172.1 مليون دينار في العام 2010. واستمر هذا التراجع في عام الربيع العربي ليصل الى 1043.0 مليون دينار بحلول عام 2011 ويشكل ذلك انخفاضاً قدرة 129 مليون دينار او ما نسبتة 11% في العام 2011. واستمر تاثير هذا المؤشر اذ تراجع خلال عام 2012 بنسبة 21% مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق ويعود ذلك الى حساسية قرار الاستثمار الاجنبي لظروف المنطقة المظطربة وتدعيات الازمة المالية العالمية.(مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012).

ويرى الباحث ان مع تلك التطورات التي يمر بها الاردن فانة ما زال يعاني من اثار الربيع العربي ومن الاوضاع التي تمر بها الدول المجاورة مثل سوريا والعراق فان الاوضاع عدم الاستقرار السياسي ادئ في هذا الوقت الى حرمان الاردن من تدفق الاستثمارات الاجنبية وحرمانة من تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، ونظراً لهذه الظروف فان المستثمرين تزيد لديهم حالة الخوف على استثماراتهم مما يؤدي الى نقل تلك الاستثمارات من الاردن الى دول اخرى وذلك بسبب الوضع الملتهب بالدول المجاورة.

المبحث الثالث

واقع القطاع الصناعي والخدمي الاردني.

3-2 نبذة عن القطاع الصناعي والخدمي في الاردن.ttp://www.jci.org.jo/jci/ar/tabid/89

يعتبر القطاع الصناعي من اهم القطاعات المكونة للاقتصاد الاردني إذ يساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر، هذا بالإضافة الى ارتباطه بالعديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى. ويستوعب جزءاً من قوة العمل الأردنية، ويوفر فرص التأهيل والتدريب لها، الأمر الذي عمل على رفع كفاءتها الفنية وزيادة إنتاجيتها، وتقدر العمالة المشتغلة فيه حوالي (15%) من مجمل القوى العاملة. ويساهم في تغطية جزء من عجز الميزان التجاري عن طريق صادراته، التي تشكل جزءاً مهماً من إجمالي الصادرات حيث تقدر الصادرات الصناعية بحوالي (90%) من مجمل الصادرات السلعية.

1-3-2 تقسم الصناعات في الاردن الى ثلاث قطاعات رئيسية، وهي:

1. قطاع الصناعات التحويلية: حيث تساهم هذه الصناعات بحوالي (20%) من الناتج المحلي الاجمالي، ويقسم هذا القطاع الى: الصناعـات العلاجيـة واللوازم الطبية، الصناعات البلاسـتيكية والمطاطية، الصناعات الكيمـاوية ومستحضرات التجميل، الصناعات الجلدية والمحيكات، الصناعات الخشبية والأثاث، الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الإنشائية، الصناعات التموينية والغذائية,، صنـاعة التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية.
2. قطاع الصناعة الاستخراجية وتشمل الصناعات التعدينية, وتساهم بما نسبته (3.0%) من الناتج المحلي الإجمالي.
3. قطاع الكهرباء والمياه: وتبلغ مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حـوالي (%.2.0) ومن

اجل خدمة هذا القطاع فقد تم انشاء غرفة صناعة الأردن للعمل كهيئة وطنية تضم تحت مظلتها جميع الغرف الصناعية في الأردن، حيث تسعى الغرفة إلى تمثيل مصالح هذه الغـرف وتعزيـز التعـاون والتنسيق التام بينها، وتضم غرفة صناعة عمان التي تأسست عام 1962، وغرفة صـناعة الزرقـاء التـي تأسسـت عـام 1998، وغرفـة صـناعة إربـد التـي تأسسـت عـام 1999. و يحتل قطاع الإنتاج الصناعي دورا طليعياً ومحورياً هاما في الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول،

فهو يكاد يكون المعيار الرئيس للحكم على مدى تقدم الدولة ونحن في الأردن كمعظم الدول النامية, ما زال اقتصادنا يعاني من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي، على الرغم من الحديث المتكرر وفي مختلف المناسبات حول رغبتنا في "تحقيق تنمية مستدامة، ووضع البلاد في مصاف الدول المتقدمة", إلا أن قطاع الخدمات والمالية والتجارة ما زال يحتل الدور الرئيس في الاقتصاد الوطني, علما ان الأردن يتمتع بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور قطاع الإنتاج الصناعي, بفضل الثروات الغنية التي تختزنها البلاد، بما يسهم بزيادة نمو هذه القطاعات وزيادة القيمة المضافة، باستغلال الثروات الوطنية على الوجه الأمثل بدلا من خصخصتها، مثل الفوسفات والبوتاس والصخر الزيتي واليورانيوم والنحاس وأملاح البحر الميت والرمال الزجاجية وغيرها من الثروات المعدنية، بحيث تحقق هذه الاستثمارات القيمة المضافة المناسبة. كما ان المشاريع التنموية تسهم بشكل كبير في معالجة البطالة ، وتجفيف منابع الفقر، بتأهيل وإعداد وتدريب العمال الأردنيين وإحلالهم مكان العمالة الوافدة, مستفيدين من والمستويات التعليمية والثقافية الذي يتمتع به المجتمع الأردني, مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجوهرية المطلوبة في المناهج التعليمية، بالاستناد الى تكنولوجيا المعلومات، وتحفيز الشباب على إتباع النهج العلمي في البحث والدراسة،. (غرفة صناعة الاردن، 2013).

إن تحقيق تنمية مستدامة تسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، وتوسيع مصادر إيرادات الخزينة، وتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد خدمات الى اقتصاد قائم بالدرجة الأولى على إنتاج الثروات الوطنية، هو السبيل الوحيد لإخراج البلاد من الأزمات ، والكف عن سياسة الاعتماد على التوسع الضريبي بشكل رئيس، وخاصة الضرائب غير المباشرة، التي تسهم برفع كلفة السلع الأساسية الأمر الذي يؤدي الى سوء الأوضاع المعيشية ويترك آثارا مؤلمة على ذوي الدخل المحدود، ويسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب تراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين.

ان قطاع الخدمات يمتاز بارتفاع القيمة المضافة فيه لاعتماده بدرجة كبيرة على الموارد البشرية في المملكة، كما تعتبر التحديات الماثلة أمامه قليلة إذا قورنت مع القطاعات الأخرى، و ان الفرص في هذا القطاع تتمثل بالموارد البشرية المؤهلة في مستوى الخبير والفني وحتى العامل الماهر، وكذلك وجود بنية تحتية تشمل الطرق والاتصالات والبيئة التشريعية المحفزة والجاذبة، ما يزيد من أهميته.

ومن هنا يرى الطالب نظراً لموقع الأردن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط وما يتمتع به من أمن واستقرار على مستوى المنطقة، اضافة الى التشريعات الناظمة للاقتصاد الوطني، ورؤية جلالة الملك ،كل ذلك اعطى المملكة ميزة تنافسية مع دول المنطقة في مجال جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية في مختلف القطاعات وخصوصا في القطاع الصناعي والخدمي، وتولي الحكومة اهتماماً بالغاً بدعم القطاع الصناعي بطرق مختلفة، والاهتمام بالتشريعات الناظمة لعمل القطاعين إضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات لتطوير عمل القطاع الصناعي بشكل اكبر.ملحق رقم (3) يبين اسماء الشركات الصناعية والخدمية في بورصة عمان.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 أولاً: الدراسات العربية

دراسة محمود، (1989)، بعنوان " دراسة تحليلية لمعايير التدقيق الدولية من حيث النطاق والخصائص والأهداف" وقد **هدفت الدراسة إلى توضيح وتفسير بالمقصود بمعايير التدقيق الدولية و مصدرها ونطاقها ومدى وفائها بمتطلبات المهنة واحتياجات وتوقعات المجتمع المعاصر،** وقد هدفت الدراسة أن معايير التدقيق الدولية الصادرة عن لجنة التدقيق الدولية التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي قد راعت عند إعدادها الظروف البيئية لكل دولة من دول الاتحاد وتوافر لتلك المعايير إمكانية التطوير والتحديث المستمر أن من خلال لجان المتابعة المنبثقة عن الاتحاد، كما تهدف الدراسة إلى حث المنظمات في الدول العربية على الاهتمام بدراسة تلك المعايير والاسترشاد بها في صياغة معاييرها المحلية بما يتماشى مع ظروفها البيئية حتى تواكب متطلبات المجتمع المتطور في مهنة التدقيق، وبينت نتيجة الدراسة أن تلك المعايير أضافت أفاقاً جديدة لعملية التدقيق وفتحت مجالات لم تتطرق لها المعايير السابقة وحددت بشكل قاطع بعض الأمور التي أغفلتها المعايير السابقة وعلى الأخص المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي.

دراسة مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، (2001)، بعنوان " مناخ الاستثمار في الأردن ومصر هدفت إلى التعرف على الأسباب التي دفعتهم للاستثمار فيها، بالرغم من أن 66.6% من العينة أكدوا انه يمكن تصنيف قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن ما بين ممتازة وجيدة، **"،** حيث تم استطلاع آراء عينة عشوائية حجمها (30) مستثمراً ميدانياً ممن قاموا بتأسيس مشاريع استثمارية في مصر، كما تم لاغراض اثبات ونفي فرضيات الدراسة اسلوب التحليل المالي والتحليل الاحصائي لحساب معامل الارتباط(R)، ومعامل التحديد(R2)، ومعامل الانحدار،و كما وأظهرت نتيجة الدراسة أن من العوامل

المثبطة للاستثمار في الأردن هي : ارتفاع نسب الضرائب، والرسوم الجمركية، ووجود تعقيدات تتعلق بالحصول على تراخيص المشاريع، ووجود إجراءات جمركية معقدة، وقلة الشفافية، والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة، وارتفاع تكلفة التمويل، وعدم كفاءة الأيدي العاملة، وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط وتحسين نظامي الجمارك، والضريبة، وتحسين أداء موظفي الجمارك وتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة المشاريع وتجنب التغيير المستمر في قوانين الاستثمار.

دراسة هيل، عجمي (2002) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته "
هدفت الدراسة الى التعرف على حجم ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن، حيث قام الباحث بإجراء دراسة إحصائية على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الحكومة الأردنية في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث استخدم الباحث نموذج لقياس المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وذلك لدراسة قياس تأثير معدل التضخم، ومعدل الفائدة، ومعدل صرف الدينار على الاستثمار الاجنبي، وقد استخدم الباحث الحزمة الاحصائية (Eviewz 501) وكذلك الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في قياس متغيرات الدراسة.وقد كانت نتائج الدراسة بان حجم الاستثمار الأجنبي ما زال قليلاً وهذا يرجع إلى عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة وأن الناتج المحلي أكبر عامل يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وأوصى الباحث بضرورة توفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة الجميل، سرمد (2002) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة "، هدفت الدراسة على مدى الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، وتقييم الآثار الإيجابية، والسلبية لهذه الاستثمارات، وما هي المقومات التي ترتكز إليها الدول العربية من إجراءات وقوانين في سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في سباق تنافسي فيما بينها لجذب هذه الاستثمارات، حيث قام الباحث بتحديد مستويات السباق وترتيبها، حيث كان مجتمع الدراسة مجموعة من الدول العربية وقد تم اخذ حجم الاستثمار لكل دولة من الدول حسب حجم الاستثمار فيها وقد بلغ اعلى حجم استثمار في الدول العربية في العراق وادنى استثمار اجنبي في اليمن، وقد استخدم الباحس اسلوب الاحصاء لحساب متغيرات الدراسة واستخدم برنامج(spss) لوصول الى اهداف الدراسة واستخدم معامل الانحدار (R) حيث تم استخدام اساليب التحليل العنقودي لعينة الدراسة، وتوصل إلى استنتاجات

خلاصتها تصنيف الدول العربية إلى مجاميع، وأكد الباحث على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها دولة معينة، وخاصة في مجال التلوث البيئي نتيجة للاستثمارات الأجنبية.

دراسة الخطيب، (2004)، دراسة بعنوان اهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الاردن، وتهدف هذة الدراسة الى التعرف على الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث طبيعتة واتجاهاتة والعوامل المؤثرة فيه وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن بما فيه رؤوس الاموال المستثمرة في الشركات الاردنية والمؤسسات الفردية وتحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الاجنبية ، والتعرف على الجهود المبذولة في الاردن لجذب الاستثمارات الاجنبية.

وقد اتبعت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي، حيث وضعت الدراسة نموذجا لتشخيص المتغيرات الاقتصادية الوطنية المؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر للاردن وذلك من واقع البيانات المتوفرة في النشرات والاحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي وتم استخدام اساليب الاقتصاد القياسي للوصول الى نتائج الدراسة. حيث تناولت الدراسة عدة محاور كان اهمها العوامل المؤثرة على الاستثمار الاجنبي والجهود المبذولة لجذب الاستثمار الاجنبي الى الاردن وكان مجتمع الدراسة جميع الشركات التي يساهم بها اجانب.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1: ان الاستثمارات الاجنبية هي اكثر استقرارا من الاستثمارات الاخرى كون حجم هذه الاستثمارات كبير جداومن الصعوبة ايجاد مشتري لها .

2: توجة الاستثمارات الاجنبية نحو قطاع الصناعة والتجارة بالدرجة الرئيسية

3: هناك عامل واحد من تسع عوامل هو الناتج المحلي الاجمالي كان لة الاثر على الاستثمار الاجنبي وتدفق رؤوس الاموال الى الاردن

4: نتيجة الظروف السياسية التي تمر بها البلدان العربية حد من توسع السوق الاردنية نتيجة جذب استثمارات محددة لاسباب سياسية وامنية.

وتوصي الدراسة الى انه يجب الاعتماد على الاستثمار الاحنبية بدل من الاعتماد على القروض الاجنبة وتوفير بيئة استثمارية لتحقيق زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية وتوصي الدراسة الى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لتوسيع قاعدة الجودة.

دراسة العتيبي، قدري، (2004)، بعنوان أثر الاستثمار ألاجنبي على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (1988-2002)، هدفت الدراسة الى معرفة دور الاستثمار الاجنبي على الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة الاردنية في سوق عمان المالي خلال فترة الدراسة، ولقد سعت الدراسة الى بيان طبيعة واتجاة علاقة الاستثمار الاجنبي بمعايير الاداء المالي للشركات محل الدراسة واستخدمت الدراسة معايير الاداء المالي للشركات(عائد السهم، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الاصول ، والعائد على المبيعات ، والقيمة السوقية للسهم)وقد تكون مجتمع الدراسة من كل الشركات المساهمة العامة الاردنية في قطاع الصناعة والتي يساهم بها مستثمرون اجانب بغض النظر عن نسب استثمارتهم والبالغ عددها (70) شركة صناعية من اصل 83 شركة ، وشملت عينة الدراسة (15) شركة صناعية يتثمر بها اجانب غير اردنيين، وقد تم استخدام عدة نماذج قياسية خطية وغير خطية لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها: انخفاض نسبة الاستثمار الاجنبي في هذة الشركات محل الدراسة ويعود ذلك للاوضاع السياسة التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط ، وكما ان الاستثمار الاجنبي في قطاع الخدمات اكبر من قطاع الصناعة، وقد اوصت الدراسة بضرورة تخفيف الاجراءات الحكومية امام تأسيس وانشاء شركات مساهمة عامة وذلك لتعزيز نسبة الاستثمار الاجنبي في الشركات المساهمة الصناعية، وزيادة الافصاح لدى الشركات الصناعية للاطلاع بسرعة وبدقة وعدالة على كافة المؤشرات المالية المتعلقة باداء الشركة في السوق المالي.

دراسة قطروز، وائل، (2004)، بعنوان " الاستثمار الاحنبي في سوق عمان المالي ايجابياته وسلبياته" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية في سوق عمان المالي ومدى تطور هذه الاستثمارات، وذلك بعد ان اصبح الاردن رسميا العضو رقم (136) في منظمة التجارة العالمية ، وبعد صدور قانون تشجيع الاستثمار، وسياسة الخصخصة، وبيع جز كبير من حصة الحكومة الى مستثمرين محليين واجانب، وكذلك يهدف البحث الى دراسة فحص وتأثير حجم الصفقات الكبيرة على اسعار الاسهم، والتعرف على الاثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي، وكذلك معرفة أكثر القطاعات الاقتصادية التي يقبل عليها المستثمرون الأجانب، وقد اتبعت الدراسة منهجية

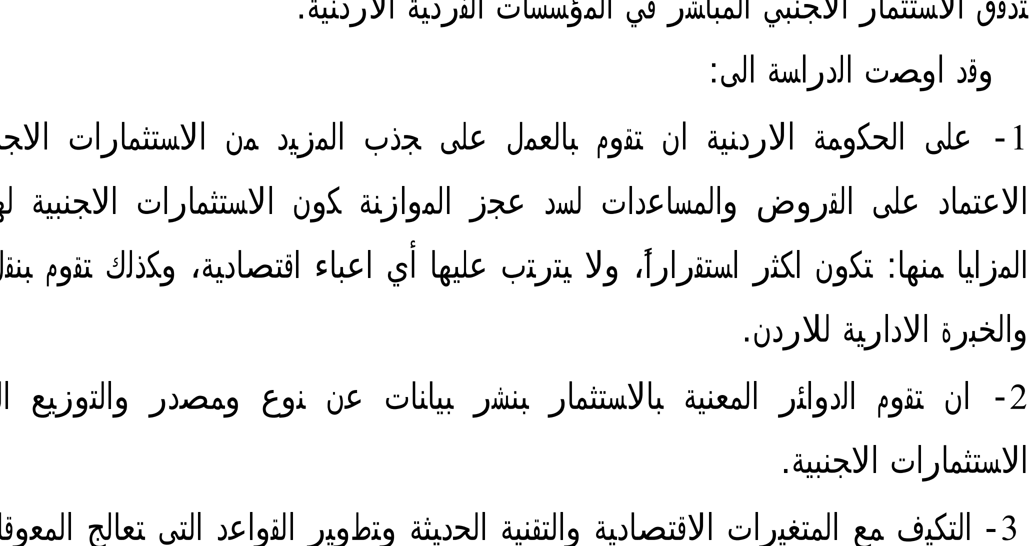
الحدث(Event Study)، من خلال قياس تسعة ايام بعد وقبل الحدث وهي صفقة البيع والشراء ،ن فكانت فترة الدراسة (100) يوم، وكان مجتمع الدراسة عبارة عن الشركات المساهمة في سوق عمان المالي،وكانت نتائج الراسة أن أسعار الأسهم في سوق عمان المالي تتأثر أحجام التداولات الكبيرة عندما يكون المستثمر الأجنبي طرفاً فيها، وكذلك تتأثر أسعار الاسهم في سوق عمان المالي بحجم التداول تأثرا كبيرا عندما يكون المشتري اجنبي الجنسية.

دراسة قدومي، (2006)، دراسة بعنوان العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن، هدفت الدراسة الى التعرف على حجم وطبيعة الاستثمارات الاجنبية في الاردن والعوامل التي تؤثر عليها للفترة (1996-2003). حيث تناولت الدراسة حجم الاستثمارات الاجنبية (متغير تابع) ومعدل تغيرها السنوي مع تحديد العوامل المؤثرة عليها (متغير مستقل)، تم استخدام التحليل المالي الافقي (تحليل الاتجاهات) واستخدم تحليل معامل الارتباط (R) لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل و(R2) و معامل الانحدار (B) لتحديد مقدار التغير في المتغير التابع. وكان مجتمع الدرسة مكون من مجموع المشاريع التي فيها نسبة استثمار اجنبي، وتوصلت الدراسة مجموعة من النتائج اهمها ان تأثير المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة على حجم الاستثمارات الاجنبية كانت قوية جداً. كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات التي تركز على ضرورة توفير العوامل والمناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي يكون للحكومة المشؤولية الاساسية في توفير هذا المناخ مع عدم اغفال دور مؤسسة تشجيع الاستثمار في هذا الخصوص.

دراسة الفواز، واخرون،(2006) بعنوان الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن، هدفت الدراسة الى التعرف عملياً على تأثير كل من (عجز الموازنة، ودرجة الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم) على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن، خلال الفترة الواقعة بين 1976- 2006، وتم التركيز على حجم رؤوس الاموال العربية والاجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية.

وتعتمد الدراسة في تحليل البيانات على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وفقاً للنموذج الاقتصادي المستخدم لقياس وتحليل المتغيرات في الدراسة، وبينت الدراسة مجموعة من النتائج كان اهمها: وجود اثر سلبي لعجز الموازنة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المؤسسات الفردية الاردنية، اما بالنسبة الى درجة الانفتاح التجاري فقد كان التاثير ايجابي على تدفق الاستثمار الاجنبي

المباشر الى المؤسسات الفردية الاردنية، وكذلك الامر الى ان معدل التضخم لم يكن له أي تأثير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الفردية الاردنية.



وقد اوصت الدراسة الى:

1- على الحكومة الاردنية ان تقوم بالعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية بدلاً من الاعتماد على القروض والمساعدات لسد عجز الموازنة كون الاستثمارات الاجنبية لها العديد من المزايا منها: تكون اكثر استقراراً، ولا يترتب عليها أي اعباء اقتصادية، وكذلك تقوم بنقل التكنولوجيا والخبرة الادارية للاردن.

2- ان تقوم الدوائر المعنية بالاستثمار بنشر بيانات عن نوع ومصدر والتوزيع القطاعي لهذة الاستثمارات الاجنبية.

3- التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية الحديثة وتطوير القواعد التي تعالج المعوقات التي تقف امام توسيع وتسهيل التجارة بين الاردن وشركاءها التجاريين.

دراسة السميران،(2007)، بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004) حيث تم استخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيا(ARDL) ، وذلك للتعرف على تأثير المتغيرات على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل. ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة بما يلي : (1) وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي في الأردن (الاستثمار المحلي، رؤوس الأموال، الصادرات، ورأس المال البشري، والمؤسسات المالية)، (2) للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي،(3) وكذلك للصادرات دور مهم في النمو الاقتصادي الأردني(4) تطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية يسهمان في زيادة النمو الاقتصادي في الأردن.

وأوصت الدراسة بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار وتطوير رأس المال البشري والمؤسسات المالية.

دراسة ارشيد،(2008)، بعنوان"العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال الفترة (1985-2005) وهدفت الدراسة الى معرفة العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي في

الاردن، حيث تم الاستعانة بنموذج رياضي يتضمن مجموعة من المتغيرات ليتم فحصها مع المتغير التابع، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقات معنوية مرتفعة نسبياً وبدرجات متفاوتة بين كل من المتغيرات المستقلة(الاستثمار الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي، ولوغاريتم شروط التبادل التجاري ولوغريتم حجم الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ومن جهة اخرى، مما يجعل المتغيرات المستقلة ينظر اليها كمؤشرات مؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر، واظهرت نتائج التحليل القياسي ان متغير الناتج المحلي الاجمالي كان الاكبر تأثيراً لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتوصي الدراسة في ضرورة العمل على خلق استراتجية جيدة لجذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن .

دراسة سبيل، وحسن، (2009) بعنوان تطبيق معايير المحاسبة الدولية واثرها في جذب الاستثمارات الاجنبية للاسواق المالية بالدول النامية، "دراسة حالة سوق الخرطوم للاوراق المالية" هدفت الدراسة الى معرفة اثر تتطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات الاستثمار الاجنبي بسوق الخرطوم للاوراق المالية، حيث اعتمدات الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي، اضافة الى المنهج التحليلي الوصفي، وكما استخدمت الدراسة اسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- ان التوافق المحاسبي الدولي يوفر معلومات محاسبية موثوقة وملائمة لقرارات المستثمرين الاجانب بالاسواق المالية.

2- ان التطبيقات المحاسبية المعمول بها في سوق الخرطوم للاوراق المالية لا تتلائم مع التوافق المحاسبي الدولي.

3- ان توافر المعلومات المحاسبية المنشورة في غياب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤدي الى ارباك قرارات المستثمرين الاجانب بالسوق.

4- ان ضعف الرقابة على نوعية وكمية المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الخرطوم للاوراق المالية يؤثر سلباً على جذب المستثمرين الاجانب الى السوق.

5- ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي الى تحسين بيئة المحاسبة بالدول النامية فيجذب المستثمرين الاجانب الى اسواقها المالية.

6- ان اعداد القوائم المالية المنشورة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يزيد من ثقة المستثمرين الاجانب في الافصاح المحاسبي.

7- ان قرارات الاستثمار اجنبي بالسوق المالية تتأثر بقوة القوانين والتشريعات التي تحمي المستثمرين الاجانب بالسوق.

8- ان سياسة الدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد قرارات الاستثمار الاجنبي .

ولقد كانت اهم التوصيات كالاتي:

1- العمل على تحيق التوافق المحاسبي الدولي من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية لخدمة قرارات المستثمرين الاجانب.

2- تهيئة البيئة المواتية لاستقطاب المستثمرين الاجانب.

3- العمل على اشاعة المعرفة باهمية الاستثمار الاجنبي ودورة في التنمية الاقتصادية على المستويات الرسمية والشعبية في البلاد والترحيب به.

دراسة العمري، معن،(2009)، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر وتحرير التجارة على انتاج القطاع الصناعي الاردني(1985-2006)، هدفت الدراسة الى اختبار افترض ان الاستثمار الاجنبي وتحرير التجارة أثر ايجابي على حجم انتاج القطاع الصناعي الاردني، وتحديد اتجاة العلاقة السببية بين هذين المتغيرين، والانتاج الصناعي في الاردن، وكان مجتمع الدراسة يتكون من الشركات الصناعية المساهمة في الانتاج، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات تم استخدام نموذج معدل عن دالة الانتاج ل كوب دوغلاس، وبعد ان تم توظيف الاختبارات الاحصائية اللازمة تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وتوصلت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير موجب على انتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونتة (0.06)، ولم يكن ذو دلاله احصائية ، كما الظهرت الدراسة بان الانتاج الصناعي الاردني وتحرير التجارة سبب في جذب الاستثمارات الاجنبية في حين ان هذه الاستثمارات ليست سبب في خلق كل من الانتاج الصناعي وتحرير التجارة, ولم يكن هناك علاقة تربط بين تحرير التجارة بالانتاج الصناعي .

دراسة إسماعيل، (2009)، بعنوان " دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة تحليلية لسوريا".

هدفت الدراسة إلى التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار في تنمية الاقتصاد السوري لتمكنه من جذب الاستثمار المناسب للاقتصاد السوري، وكذلك تحديد الدور الذي تلعبه الأنظمة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك تقديم مقترحات من شانها المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري لسوريا.

وكانت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي يقوم بتنفيذ سياسات مالية وإدارية أكثر تطوراً في الشركات التي يستثمر بها من اجل زيادة أرباح هذه الشركات، وأن الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجابياً على العائد على السهم والاستثمار ، وكذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ارتفاع القيمة السوقية للسهم وتعتبر مؤشراً على نجاح هذه الشركة وسيرها بالاتجاه الصحيح.

دراسة الرواشدة، (2010)، دراسة بعنوان الاستثمار الاجنبي المباشر واثرة على النمو الاقتصادي في الاردن في الفترة (1980-2008)، وهدفت الدراسة الى التعرف على الاستثمارات الاجنبية واثرها على النمو الاقتصادي في الاردن، وكذلك تمحورت الدراسة حول بيان اثر الاستثمارات الاجنبية في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ، والتعرف على اثر الانفتاح التجاري ودورة في خلق بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن.

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية (Vector Autoregression (VAR والتي تضمنت الاختبارات القياسية التالية: اختبار جذر الوحدة لفحص الاستقرار، واختبار جرينجر للسببية، وتحليل مكونات التابين، واختبار جوهانسن، واختبار دالة الاستجابة. وبعد اجراء هذة الاختبارات اشارت النتائج الى ما يلي:

1- اظهرت نتائج اختبار السببية انة لا يوجد للاستثمار الاجنبي وتحرير التجارة اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الاردن.

2- اشارت نتائج دالة الاستجابة الى ان هناك اثر ايجابي للاستثمار الاجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الاردن .

وتوصي الدراسة بما يلي :



أ- ضرورة العمل على خلق استراتجية وطنية شاملة لجذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن وخاصة في القطاع الصناعي.

ب- التركيز على الاستثمارات الاجنبية التي تتضمن فرص عمل للمواطنيين الاردنيين .

ت- الاستمرار في برنامج الانفتاح التجاري لما لذلك من قدرة كبيرة في تعزيز جذب الاستثمارات الاجنبية.

ث- ضرورة التركيز على السلع التي يمكن حصول الاردن فيها على ميزة تنافسية وتوجية الاستثمارات الاجنبية باتجاهها.

دراسة بن عيشي، (2010)، بعنوان " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، وكذلك التعرف على مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري والحلول الكفيلة بتقليصها.

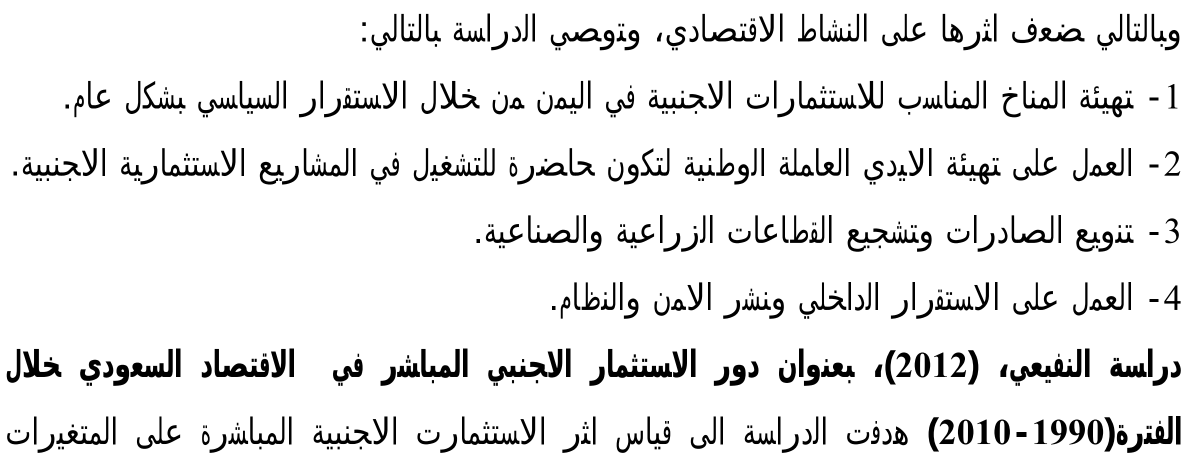
واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات على برنامج spss لدراسة العلاقة الارتباطية بين معدلات الاستثمار الاجنبي ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، وقد ركزت الدراسة على الاستثمار الاجنبي واثارة والبطالة والعلاقة بينهما، ويتكون مجتمع وعينة الدراسة من الشركات العاملة في القطاعات الصناعية والخدمية السياحية والزراعية واعمال البناء والصحة، وكانت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة عكسية بين المتغيرين المستقل والتابع أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين البطالة، أي كلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما انخفضت نسبة البطالة، وان



نسبة البطالة في انخفاض كون الناتج الداخلي كان نسبتة 0.8% عام 2000 ارتفع الى 27.3% عام 2001 وهذا ادى الى انخفاض معدل البطالة من 29.77 عام 2000 الى نسبة 27.3 في عام 2001. وتوصي الدراسة بالاهتمام المتزايد باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والذي يساعد على نمو الاقتصاد الوطني.

دراسة وهبان،(2011)، بعنوان أثر الاستثمار الاجنبي على النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (1994-200)، وهدفت الدراسة على اعتبار الاستثمار الاجنبي احد مصادر التمويل الخارجية والمرغوب في وقتنا الحاضر، وهدف البحث الى قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي وعلاقتة بالانفتاح التجاري في الجمهورية اليمنية

وتوصلت الدراسة الى ان اثر الاستثمارات الاجنبية في النشاط الاقتصادي ضعيف، بسبب الاوضاع غير المستقرة الداخلية والخارجية المحيطة باليمن، مما ادى الى تذبذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة



وبالتالي ضعف اثرها على النشاط الاقتصادي، وتوصي الدراسة بالتالي:

1- تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الاجنبية في اليمن من خلال الاستقرار السياسي بشكل عام.

2- العمل على تهيئة الايدي العاملة الوطنية لتكون حاضرة للتشغيل في المشاريع الاستثمارية الاجنبية.

3- تنويع الصادرات وتشجيع القطاعات الزراعية والصناعية.

4- العمل على الاستقرار الداخلي ونشر الامن والنظام.

دراسة النفيعي، (2012)، بعنوان دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي خلال الفترة(1990-2010) هدفت الدراسة الى قياس اثر الاستثمارت الاجنبية المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد وبيان مدى انعكاسها ، واثرها على نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو الصادرات السعودية غير النفطية وتطور انتاج العامل، كما هدفت الى معرفة الاسباب التي تحول دون الاستفادة القصوى من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المملكة، تم استخدام نموذج لقياس متغيرات الدراسة لمعرفة اثر الاستثمارات الاجنبية على الناتج المحلي الاجمالي وقياس مستوى الصادرات، وكذلك قياس انتاجية العامل. وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل الارتباط، وبعد هذه النماذج والتحليلات نتج عنها ما يلي:

1- بينت وجود علاقة ارتباط طردية بين تدفق الاستثمارات الاجنبية والناتج المحلي الاجمالي الا ان تقدير داله الناتج المحلي قد اشارت الى ان الاستثمارات الاجنبية تؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية.

2- وجود علاقة ارتباط عكسية بن الاستثمارات الاجنبية وانتاجية العامل وبنا على ذلك تبين ان الاستثمارات الاجنبية لا تستغل في الناتج الحقيقي الذي يؤدي الى نمو الاقتصاد.

وقد اوصت الدراسة الى اهمية تشجيع الاستثمارات الاجنبية لانها تعتبر رافدا اقتصادياً يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية ، حيث انة يمكن تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال التركيز على حزم جديدة تواكب التطورات العالمية، من خلال اساليب جديدة تلبي طموح المستثمر الاجنبي، وكما توصي الدراسة بمنح امتيازات ضريبية لعدد من المناطق الاقل نمواً بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية اليها. واتباع سياسة استثمارية مناسبة والعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية وزيادة

معدلاتها بصورة تتلاءم مع تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب، اضافة الى منح المستثمر الاجنبي الحق من الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية.

2-3 ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة Yueting, yong(2001)

Foreign Direct Investment. Export, And Firm Performance in Southeast asia.

بعنوان الاستثمار الاجنبي المباشر واداء الشركات في جنوب شرق اسيا. هدفت الدراسة الى دراسة العوامل التي تؤثر على التكامل الاقتصادي وبخاصة عملية الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية ودول شرق اسيا، وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول.

استخدامت الدراسة مجموعة من النماذج لتقدير الاستثمار المباشر بين الدول، وكذلك اهمية الترويج وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة الى ان اهمية الاستثمار الاجنبي يمكن ان تختلف

للبلدان في جنوب شرق اسيا مقارنة بمناطق اخرى وهذا التاثير مهم. وتوصلت الى ان تدفق المعرفة الاجنبية على اداء الشركات عينة الدراسة يتم بشكل رئيسي من خلال الاستثمار الاجنبي وكذلك دخول الاسواق الاجنبية. واوصت الدراسة الى ضرورة دعم الدول النامية في زيادة الاستثمارات الاجنبية لها.

دراسة Alvin & Densil (2002)

Attracting Foreign Direct Investment In Developig Countries

بعنوان " جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI للدول النامية "، و من خلال هذه الدراسة تم التعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، حيث قام الباحثان ببناء نموذج إحصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية والتي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، معدل النمو في الدولة، معدل دخل الفرد، وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة بان معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة ومستوى الثقافة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية .

دراسة Heinz, &Frank McDonald (2002)

Foreign Direct Investment and Employment in Host Region

بعنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوظائف في الدول المضيفة "، حيث قام الباحثون في هذه الدراسة بالتحري في أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير الوظائف في الاتحاد الأوروبي، إذ تم دراسة دور شركات تشجيع التصدير الألمانية في بريطانيا، التي كانت تمثل الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الألمانية في بريطانيا، ووصل الباحثون إلى نتيجة مفادها، أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي عمل على توفير وظائف في بريطانيا ولكن بشكل ضئيل، وأوضح الباحثون أن نتائج هذه الدراسة كانت محدودة، بسبب صغر العينة، وعدم توفر المعلومات من قبل الشركة الأم، وأوصى الباحثون بضرورة عمل دراسة على عينة أكبر وأوسع .

دراسة Andrew, & Others (2003)

Factors Influencing Foreign Direct Investment and ,International Joint Venture comparative study on the State of Bahrain and Northern Ireland

بعنوأن" العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات المشتركة، دراسة مقارنة على دولة البحرين وايرلندا الشمالية".

هدفت الدراسة للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المدراء العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في أقامة المشاريع، سواء أكان استثمار كاملاً أو مشتركاً، وكانت نتائج الدراسة أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركة أما ايرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة الملكية ولكن فقط أربع شركات كانت مشتركة الملكية.

ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بإشكال متفاوتة، ولم يكن تدني الأجور من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي، وأيضا لم يكن المستوى الثقافي ذا تأثير مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

دراسة Metwally ,(2004)

The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East

بعنوأن " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط"، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن، ومصر، وعمان، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، وتم من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، من خلال معادلة الأنحدار، وكانت نتائج الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو،والفوائد، كان لها الأثر الايجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية.

دراسة Zekos, Georgios (2005),*Foreign Direct Investment In Digital Economy*

بعنوان " الاستثمار الاجنبي في الاقتصايات الرقمية " حيث هدفت الراسة الى تحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل ظهور وتطور الاقتصاد في الول التي قامت باتخاذ اجراءات عديدة لتحرير الاقتصاد. وتوصلت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر عمل على احلال الاستيراد وايضاً عمل على تحسين وتطوير فاعلية وكفاءة الادارة في الشركات، وان ازالة المعوقات الداخلية امام حركة

راس المال ساعدت على التطور السريع في المشاريع متعددة الجنسية، وتوصي الدراسة بان الاقتصاد الرقمي يجب ان يكون محصوراً بالاعمال الالكترونية او التجارة الالكترونية.

دراسة (2005), Thomas, and Sorensen

Attracting Foreign Direct Investmentm" The Potential Role Of National Culture"

بعنوان"جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الدور الكامن للثقافة الوطنية "، قام الباحثان بالتحري عن الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص، وخلص الباحثان إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار، وعدم وجود سلطة القوة، والمحسوبية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما خلص الباحثان أيضاً إلى انه ليس من الضروري للدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل أن التطور الاقتصادي سيؤدي إلى هذا التغير، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفضيلات المستثمرين وتوفيرها.

3-3 ثالثاً: ملخص الدراسات السابقة.

أ. ملخص أهداف ونتائج الدراسات السابقة العربية

جدول رقم (9)

ملخص أهداف ونتائج الدراسات السابقة العربية

NO	الباحث	السنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج
1	محمود	1989	دراسة تحليلية لمعايير التدقيق الدولية من حيث النطاق	هدفت الدراسة إلى توضيح وتفسير بالمقصود بمعايير التدقيق الدولية و مصدرها ونطاقها ومدى وفائها بمتطلبات المهنة احتياجات وتوقعات	وكانت نتائج الدراسة إلى حث المنظمات بالدول العربية على الاهتمام بدراسة تلك المعايير والاسترشاد بها في صياغة معاييرها المحلية بما يتماشى مع ظروفها

			والخصائص والأهداف	المجتمع المعاصر	البيئية حتى تواكب متطلبات المجتمع المتطور في مهنة التدقيق
2	مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن	2001	مناخ الاستثمار في الأردن ومصر	وهدفت إلى التعرف على الأسباب التي دفعت المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في مصر والأردن، كما تم لاغراض اثبات ونفي فرضيات الدراسة اسلوب التحليل المالي والتحليل الاحصائي لحساب معامل الارتباط(R)، ومعامل التحديد(R2)، ومعامل الانحدار	وأظهرت نتيجة الدراسة أن من العوامل المثبطة للاستثمار في الأردن هي : ارتفاع نسب الضرائب، والرسوم الجمركية، ووجود تعقيدات تتعلق بالحصول على تراخيص المشاريع، ووجود إجراءات جمركية معقدة، وقلة الشفافية، والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة، وارتفاع تكلفة التمويل، وعدم كفاءة الأيدي العاملة، **وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط وتحسين نظامي الجمارك، والضريبة، وتحسين أداء موظفي الجمارك وتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة المشاريع وتجنب التغيير المستمر في قوانين الاستثمار.**
3	عجمي	2002	الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته	هدف الدراسة دراسة إحصائية على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الحكومة الأردنية في جذب الاستثمارات الأجنبية	وكانت نتائج الدراسة بأن حجم الاستثمار الأجنبي ما زال قليلاً وهذا يرجع إلى عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة وأن الناتج المحلي أكبر عامل يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية
4	الجميل	2002	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة	هدفت الدراسة بدراسة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، وتقييم الآثار الإيجابية، والسلبية لهذه الاستثمارات	وكانت أهم النتائج في تصنيف الدول العربية إلى مجاميع، وأكد الباحث على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها دولة معينة، وخاصة في مجال التلوث البيئي نتيجة للاستثمارات الأجنبية
5	قدومي	2006	العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن والعوامل التي تؤثر عليها للفترة (1996-2003)، وكذلك التعرف على قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام التحليل المالي الأفقي	وكانت أهم النتائج أن تأثير المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت قوية جدا وهي التغير السنوي في النفقات الرأسمالية، حجم التجارة الخارجية، فائدة القروض، الاستثمار المحلي
6	العتيبي	2004	أثر الاستثمار الاجنبي على أداء الشركات الصناعية المدرجة في	وتهدف الدراسة الى معرفة دور الاستثمار الاجنبي على الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة الاردنية في سوق عمان المالي خلال فترة الدراسة	وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها: انخفاض نسبة الاستثمار الاجنبي في هذة الشركات محل الدراسة ويعود ذلك للاوضاع السياسة التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط ، وكما ان الاستثمار

الاجنبي في قطاع الخدمات اكبر من قطاع الصناعة		سوق عمان المالي خلال الفترة (1988-2002)،			
وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية 1: ان الاستثمارات الاجنبية هي اكثر استقرارا من الاستثمارات الاخرى كون حجم هذه الاستثمارات كبير جداومن الصعوبة ايجاد مشتري لها . 2: توجة الاستثمارات الاجنبية نحو قطاع الصناعة والتجارة بالدرجة الرئيسية 3: هناك عامل واحد من تسع عوامل هو الناتج المحلي الاجمالي كان لة الاثر على الاستثمار الاجنبي وتدفق رؤوس الاموال الى الاردن 4: نتيجة الظروف السياسية التي تمر بها البلدان العربية فهذا حد من توسع السوق الاردنية نتيجة جذب استثمارات محددة لاسباب سياسية وامنية.	وتهدف هذة الدراسة الى التعرف على الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث طبيعتة واتجاهاتة والعوامل المؤثرة فيه وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن بما فيه رؤوس الاموال المستثمرة في الشركات الاردنية والمؤسسات الفردية وتحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الاجنبية ، والتعرف على الجهود المبذولة في الاردن لجذب الاستثمارات الاجنبية.	اهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الاردن	2004	الخطيب	7
وكانت نتائج الدراسة بأن أسعار الأسهم في سوق عمان المالي تتأثر عند أحجام التداولات الكبيرة عندما يكون المستثمر الأجنبي طرفاً فيها، وكذلك أيضا تتأثر أسعار الأسهم في سوق عمان المالي بحجم التداول تأثرا كبيرا عندما يكون المشتري أجنبي الجنسية	هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية في سوق عمان المالي ومدى تطور هذه الاستثمارات، وكذلك معرفة أكثر القطاعات الاقتصادية التي يقبل عليها المستثمرون الأجانب وكذلك يهدف البحث الى دراسة فحص وتأثير حجم الصفقات الكبيرة على اسعار الاسهم، والتعرف على الاثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي، وكذلك معرفة أكثر القطاعات الاقتصادية التي يقبل عليها المستثمرون الأجانب، وقد اتبعت	الاستثمار الاجنبي في سوق عمان المالي ايجابياته وسلبياته	2004	قطروز	8

				الدراسة منهجية الحدث(Event Study)،	
9	الفواز	2006	الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن،	هدفت الدراسة الى التعرف عملياً على تأثير كل من (عجز الموازنة، ودرجة الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم) على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن، خلال الفترة الواقعة بين 1976- 2006، وتم التركيز على حجم رؤوس الاموال العربية والاجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية.	وبينت الدراسة مجموعة من النتائج كان اهمها: وجود اثر سلبي لعجز الموازنة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المؤسسات الفردية الاردنية، اما بالنسبة الى درجة الانفتاح التجاري فقد كان التاثير ايجابي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المؤسسات الفردية الاردنية، وكذلك الامر الى ان معدل التضخم لم يكن له أي تأثير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الفردية الاردنية.
10	السميران	2007	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن	هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004)	(1) وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي في الأردن ومحدداتة (الاستثمار المحلي، رؤوس الأموال، الصادرات، ورأس المال البشري، والمؤسسات المالية) (2) للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي (3) وكذلك للصادرات دور مهم في النمو الاقتصادي الأردني (4) تطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية يسهمان في زيادة النمو الاقتصادي في الأردن.
11	ارشيد	2008	العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال الفترة (1985-2005)	وهدفت الدراسة الى معرفة العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي في الاردن	توصلت الدراسة الى وجود علاقات معنوية مرتفعة نسبياً وبدرجات متفاوتة بين كل من المتغيرات المستقلة(الاستثمار الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي، ولوغاريتم شروط التبادل التجاري ولوغريتم حجم الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ومن جهة اخرى
12	سبيل	2009	تطبيق معايير المحاسبة الدولية واثرها في جذب الاستثمارات الاجنبية للاسواق	هدفت الدراسة الى معرفة اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات الاستثمار الاجنبي بسوق الخرطوم للاوراق المالية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي	وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية: 1- ان التوافق المحاسبي الدولي يوفر معلومات محاسبية موثوقة وملائمة لقرارات

			المالية بالدول النامية، "دراسة حالة سوق الخرطوم للاوراق المالية"	والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي، اضافة الى المنهج التحليلي الوصفي، وكما استخدمت الدراسة اسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية.	المستثمرين الاجانب بالاسواق المالية. 2- ان التطبيقات المحاسبية المعمول بها في سوق الخرطوم للاوراق المالية لا تتلائم مع التوافق المحاسبي الدولي. 3- ان توافر المعلومات المحاسبية المنشورة في غياب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤدي الى اربكا قرارات المستثمرين الاجانب بالسوق. ولقد كانت اهم التوصيات كالاتي: 1- العمل على تحيق التوافق المحاسبي الدولي من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية لخدمة قرارات المستثمرين الاجانب. 2- تهيئة البيئة المواتية لاستقطاب المستثمرين الاجانب.
13	العمري	2009	اثر الاستثمار الاجنبي المباشر وتحرير التجارة على انتاج القطاع الصناعي الاردني(1985-2006)،	هدفت الدراسة الى اختبار افترض ان الاستثمار الاجنبي وتحرير التجارة أثر ايجابي على حجم انتاج القطاع الصناعي الاردني، وتحديد اتجاة العلاقة السببية بين هذين المتغيرين، والانتاج الصناعي في الاردن، وكان مجتمع الدراسة يتكون من الشركات الصناعية المساهمة في الانتاج، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات تم استخدام نموذج معدل عن دالة الانتاج ل كوب دوغلاس، وبعد ان تم توظيف الاختبارات الاحصائية اللازمة تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).	وتوصلت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير موجب على انتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونتة (0.06)، ولم يكن ذو دلاله احصائية ، كما اظهرت الدراسة بان الانتاج الصناعي الاردني وتحرير التجارة سبب في جذب الاستثمارات الاجنبية في حين ان هذه الاستثمارات ليست سبب في خلق كل من الانتاج الصناعي وتحرير التجارة, ولم يكن هناك علاقة تربط بين تحرير التجارة بالانتاج الصناعي .

14	إسماعيل	2009	دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة تحليلية لسوريا	هدفت الدراسة إلى التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار في تنمية الاقتصاد السوري لتمكنه من جذب الاستثمار المناسب للاقتصاد السوري، وكذلك تحديد الدور الذي تلعبه الأنظمة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ورفع معدلات النمو الاقتصادي	وكانت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي يقوم بتنفيذ سياسات مالية وإدارية أكثر تطوراً في الشركات التي يستثمر بها من اجل زيادة أرباح هذه الشركات، وأن الاستثمار الأجنبي يؤثر ايجابياً على العائد على السهم والاستثمار ، وكذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ارتفاع القيمة السوقية للسهم وتعتبر مؤشر على نجاح هذه الشركة وسيرها بالاتجاه الصحيح
15	الرواشدة	2010	الاستثمار الاجنبي المباشر واثرة على النمو الاقتصادي في الاردن في الفترة (1980-2008)	وهدفت الدراسة الى التعرف على الاستثمارات الاجنبية واثرها على النمو الاقتصادي في الاردن، وكذلك تمحورت الدراسة حول بيان اثر الاستثمارات الاجنبية في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن	1- اظهرت نتائج اختبار السببية انة لا يوجد للاستثمار الاجنبي وتحرير التجارة اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الاردن. 2- اشارت نتائج دالة الاستجابة الى ان هناك اثر ايجابي للاستثمار الاجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الاردن .
16	بن عيشي	2010	واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، وكذلك التعرف على مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري والحلول الكفيلة بتقليصها.	وكانت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة عكسية بين المتغيرين المستقل والتابع أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين البطالة، أي كلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما انخفضت نسبة البطالة.
17	وهبان	2011	أثر الاستثمار الاجنبيي النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (1994-200)	وهدفت الدراسة على اعتبار الاستثمار الاجنبي احد مصادر التمويل الخارجية والمرغوب في في وقتنا الحاضر، وهدف البحث الى قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي وعلاقتة بالانفتاح التجاري في الجمهورية اليمنية	وتوصلت الدراسة الى ان اثر الاستثمارات الاجنبية في النشاط الاقتصادي ضعيف، بسبب الاوضاع غير المستقرة الداخلية والخارجية المحيطة باليمن، مما ادى الى تذبذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
18	النفيعي	2012	دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي خلال الفترة(1990-	دفت الدراسة الى قياس اثر الاستثمارت الاجنبية المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد وبيان	بينت وجود علاقة ارتباط طردية بين تدفق الاستثمارات الاجنبية والناتج المحلي الاجمالي

			2010)	مدى انعكاسها ، واثرها على نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو الصادرات السعودية غير النفطية وتطور انتاج العامل، كما هدفت الى معرفة الاسباب التي تحول دون الاستفادة القصوى من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المملكة	الا ان تقدير داله الناتج المحلي قد اشارت الى ان الاستثمارات الاجنبية تؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية. 2- وجود علاقة ارتباط عكسية بن الاستثمارات الاجنبية وانتاجية العامل وبنا على ذلك تبين ان الاستثمارات الاجنبية لا تستغل في الناتج الحقيقي الذي يؤدي الى نمو الاقتصاد.

4-3 ب.ملخص أهداف ونتائج الدراسات السابقة الاجنبية.

جدول رقم (10)

ملخص أهداف ونتائج الدراسات السابقة الأجنبية

No	الباحث	السنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج
1	Yueting, yong	2001	Foreign Direct Investment. Export, And Firm Performance in Southeast asia. بعنوان الاستثمار الاجنبي المباشر واداء الشركات في جنوب شرق اسيا	هدفت الدراسة الى دراسة العوامل التي تؤثر على التكامل الاقتصادي وبخاصة عملية الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية ودول شرق اسيا، وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول.	وتوصلت الدراسة الى ان اهمية الاستثمار الاجنبي يمكن ان تختلف للبلدان في جنوب شرق اسيا مقارنة بمناطق اخرى وهذا التاثير مهم. وتوصلت الى ان تدفق المعرفة الاجنبية على اداء الشركات عينة الدراسة يتم بشكل رئيسي من خلال الاستثمار الاجنبي وكذلك دخول الاسواق الاجنبية.
2	Alvin	2002	Attracting Foreign Direct Investment In Developig Countries جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية	كانت نتائج الدراسة هي بناء نموذج إحصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية والتي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، معدل النمو في الدولة، معدل دخل الفرد، وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة بأن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة ومستوى الثقافة
3	Heinz	2002	Foreign Direct Investment and Employment in Host Region بعنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوظائف في الدول المضيفة	هدفت هذه الدراسة الى التحري في أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير الوظائف في الاتحاد الأوروبي	ووصل الباحثون إلى نتيجة مفادها، أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي عمل على توفير وظائف في بريطانيا ولكن بشكل ضئيل
4	Andrew	2003	Factors Influencing	هدفت هذه دراسة الى مقارنة بين دولة البحرين وايرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق	واستنتجت الدراسة، أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركة أما في ايرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة الملكية وفقط "4" مشاريع كانت

			Foreign Direct Investment and ,International Joint Venture comparative study on the State of Bahrain and Northern Ireland بعنوان" العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات المشتركة، دراسة مقارنة على دولة البحرين وايرلندا الشمالية".	للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات أن كان استثماراً أجنبياً كاملاً ام مشتركاً	مشتركة. ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة
5	Metwally	2004	The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East بعنوان " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط	هدفت الدراسة الى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن، ومصر، وعمان، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، وتم من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال	وكانت نتائج الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو،والفوائد، كان لها الأثر الايجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية
6	Zekos	2005	*Foreign Direct Investment In Digital Economy* بعنوان " الاستثمار الاجنبي في الاقتصاديات	هدفت الراسة الى تحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل ظهور وتطور الاقتصاد في الول التي قامت باتخاذ اجراءات عديدة لتحرير الاقتصاد	وتوصلت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر عمل على على احلال الاستيراد وايضاً فع الشركات على تحسين وتطوير فاعلية وكفاءة الادارة وان ازالة المعوقات الداخلية

امام حركة راس المال ساعدت على التطور السريع في المشاريع متعددة الجنسية		الرقمية			
وكانت نتائج الدراسة إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار، وعدم وجود سلطة القوة، والمحسوبية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما خاص الباحثان أيضاً إلى انه ليس من الضروري على الدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل أن التطور الاقتصادي سيؤدي إلى هذا التغير، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفضيلات المستثمرين وتوفيرها	هدفت الدراسة إلى التحري في الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص	Attracting Foreign Direct Investment" The Potential Role Of National Culture" بعنوان"جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الدور الكامن للثقافة الوطنية	2005	Headk	7

3-5 رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

اخذت الدراسات السابقة بعين الاعتبار عوامل مختلفة في قياس تأثيرها على جذب الاستثمارات الاجنبية مثل معدل دخل الفرد، والاستقرار السياسي، ودور ثقافة المجتمع ومعدلات النمو الاقتصاي وقد قامت تلك الدراسات بدراسة مدى تأثير هذة العوامل امختلفة على حجم الاستثمار الاجنبي وزيادتة، وبعض من هذة الدراسات قامت بدراسة دور الاستثمارات الاجنبية في توفير فرص العمل وزيادة الانتاجية والعمل على تحسين الصادرات و جاب التكنولوجيا الحديثة.

أن معظم الدراسات السابقة كانت تركز في مجملها على دراسة معيار واحد ودراسة أثرة على عامـل أخر فقط، إلا أن الدراسة ركزت على معايير التدقيق الدولية التي لها للاثر فـي تقريـر المـدقق ذو الاهمية لفئات المستخدمين، وكذلك الأمرفان الدراسة أخـذت عينـة لأكثـر مـن قطـاع لاختبـار الفرضيات، وايضا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن الدراسة الحالية أضـافت إلـى عوامل استقطاب الاستثمارات الأجنبية عامل الالتزام بمعايير التدقيق الدولية بأكملها حيث كان للمعايير الدولية الأثر الواضح في استقطاب الاستثمارات الأجنبيـة إلـى الأردن فـي القطـاعين الصـناعي والخدمي.

وما يميز الدراسة الحالية ايضاً:

1- الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في دعم جهود البحث العلمي حول فاعلية آليات تشجيع الاستثمار.

2- ولم تتطرق الدراسات السابقة للمعايير التدقيق الدولية بشكل كامل وعلاقتها بجذب الاستثمار .

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

4-1 مقدمة:

تحاول الدراسة التعرف على اثر الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن من خلال التعرف على واقع الاستثمار الاجنبي في الاردن من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات، و المستثمرين، وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي والخدمي الاردني.

وتساعد هذه الدراسة من خلال تحقيق اهدافها في توفير بيانات ونتائج تساعد في السياسات التعليمية والعملية في الاردن، واعادة النظر في موضوع الاستثمارات الاجنبية ونتناول منهجية الدراسة من خلال الاتي:

4-2 اولاً: مجتمـــــع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركات ومكاتب تدقيق الحسابات، والمستثمرين والعاملين في القطاع الخدمي والعاملين في القطاع الصناعي في البيئة الأردنية،وكانت عينة الدراسة عينة عشوائية بسيطة، اذ عمدت الدراسة إلى توزيع (60) استبيان لكل فئة من فئات مجتمع الدراسة، وذلك خلال عام (2014). عطفاً على ما سبق، تستند هذه الدراسة على أراء مدققي الحسابات والمستثمرين وموظفي القطاع الخدمي والقطاع الصناعي في البيئة الأردنية والعاملين ضمن الإدارات المالية، حيث تم اختيار عينة الدراسة كعينة عشوائية لزيادة موضوعية نتائجها.

علاوة على ذلك، بلغ عدد الاستبيانات التي تم استلامها (199) استبيان، وبذلك قد بلغت نسبة الإسترداد للإستبيان ما يساوي (83%)، وكما قد خضعت ما نسبتة (82%) منها للتحليل وإختبار الإفتراضات موضوع الدراسة لملائمتها لإجراءات الإختبارات الإحصائية المناسبة.

جدول رقم (11)

عدد الإستبيانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل الإحصائي

الاستبانات	العدد	النسبة المئوية %
الاستبانات الموزعة على المجتمع	240	100
الاستبانات المسترجعة	199	83
الاستبانات غير الملائمة للتحليل	2	1
الاستبانات الخاضعة للتحليل	**197**	**82**

4-3 ثانيا: مصادر جمع البيانات:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم اتباع مصادر لجمع البيانات وهي كالاتي:

المصادر الثانوية:

- وتتمثل بالمراجع من الكتب العلمية، والدراسات السابقة، والدراسات التي قدمت للمؤتمرات، ومعايير التدقيق الدولية، ومعاير المحاسبة الدولية والمقالات، والدراسات المنشورة، والدوريات، والرسائل الجامعية.

المصادر الاولية:

- تم تصميم استبانه لجمع البيانات الأولية حيث تم توزيع هذه الإستبانه على عينة الدراسة لقياس أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وقد تم جمع بيانات من مكاتب التدقيق المحلية والدولية، والشركات المدرجة في القطاع الخدمي والقطاع الصناعي، والمستثمرين في البيئة الأردنية.

4-4 ثالثاً: أساليب التحليل الإحصائي

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفي لبيانات الدراسة، وكذلك الأساليب الإحصائية الملائمة (اختبار "t" للعينة الواحدة، وذلك للتعرف على احتمالية وجود اختلافات جوهرية في مفردات عينة الدراسة, واختبار تحليل التباين (ANOVA)، للتعرف على مدى وجود فرقات في اجابات افراد عينة الدراسة، بالاضافة الى الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة, ومعاملات الإرتباط من خلال اختبار بيرسون) لإختبار الفرضيات موضوع الدراسة، لمعرفة مقدار الارتباط بين المتغيرات، وبذلك يتناول المحورين القادمين التحليل الوصفي بإستخدام أدوات وأساليب الإحصاء الوصفي (مقاييس النزعة المركزية) الملاءمة، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات موضوع الدراسة.

للتحقق من صدق اداة الدراسة وثباتها، فقد اعتمدت الدراسة الحالية على عرض اداة الدراسة على عدد من المقيمين ذوي الخبرة والعاملين في الجامعات الأردنية – أعضاء هيئة التدريس – للتحقق من صدق الأداة وملاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة، وتم اجراء التعديلات الضرورية واللازمة استناداً الى الأراء والملاحظات المزودة. كما استخدمت هذه الدراسة وقبل البدء بإختبار فرضيات الدراسة، اختبار معامل كرونباخ ألفا "Cronbach's alpha" لقياس درجة اتساق عبارات الإستبيان وثباتها، مشيراً بأنه قد بلغ معامل كرونباخ ألفا لكافة عبارات الاستبيان (79%)، وهو أعلى من درجة الاتساق المقبولة احصائياً (60%). (Hair et al., 2010; Gujarati and Porter, 2009).

جدول رقم (12)

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	المتغير	كرونباخ ألفا
10-1	شخصية المدقق	%75.5
24-11	التخطيط واجراءات التدقيق(العمل الميداني)	%85.4
35-25	تقرير المدقق	%57.3
58-36	واقع الاستثمار الاجنبي	%80.1
73-59	استقطاب الاستثمار الاجنبي	%54.9
73-1	**المعدل العام للثبات**	**%79.1**

4-5 رابعاً: أداة الدراسة:

قد تم استخدام استبيان كأداة أساسية لجمع البيانات وتم الاعتماد في تصميمها على نتائج المقابلات بالاضافة إلى مجموعة الأفكار التي تم الحصول عليها من قراءة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع وذلك بعد تطويرها لتتلاءم مع أهداف الدراسة وتمكن من التحقق من فرضيات الدراسة.

4-6 خامساً: صدق صحة أداة الدراسة:

قد تم عرض الاستبانة إلى عدد من الأساتذة الجامعيين والمهنيين بمعايير التدقيق الدولية وقد قاموا بالاطلاع على فقرات وأسئلة الاستبانه وابدوا رأيهم في بعض الاقتراحات اللازمة وتم اخذ جميع الملاحظات المقترحة في عين الاعتبار كونهم أصحاب خبرة ودراية.ملحق رقم (4).

7-4 سادساً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الاولى:

$H0_1$: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

$H0_{1-1}$: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بشخصية المدقق

$H0_{1-2}$: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بـالتخطيط واجـراءات التدقيق(العمل الميداني).

$H0_{1-3}$: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بتقرير المدقق.

الفرضية الرئيسية الثانية:

HO2: لا يوجد اثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المسـاهمة العامـة الأردنية على واقع الاستثمار الاجنبي في الاردن.

$H0_3$: لا يوجد اثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الاردنيـة على استقطاب الاستثمار الاجنبي من وجهة نظر المدققين، والمستثمرين، والعاملين في القطـاع الخـدمي والقطاع الصناعي، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

$H0_{3-1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر مدققي الحسابات.

$H0_{3-2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمرين.

$H0_{3-3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي.

$H0_{3-4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي.

الفرضية الرئيسية الرابعة::

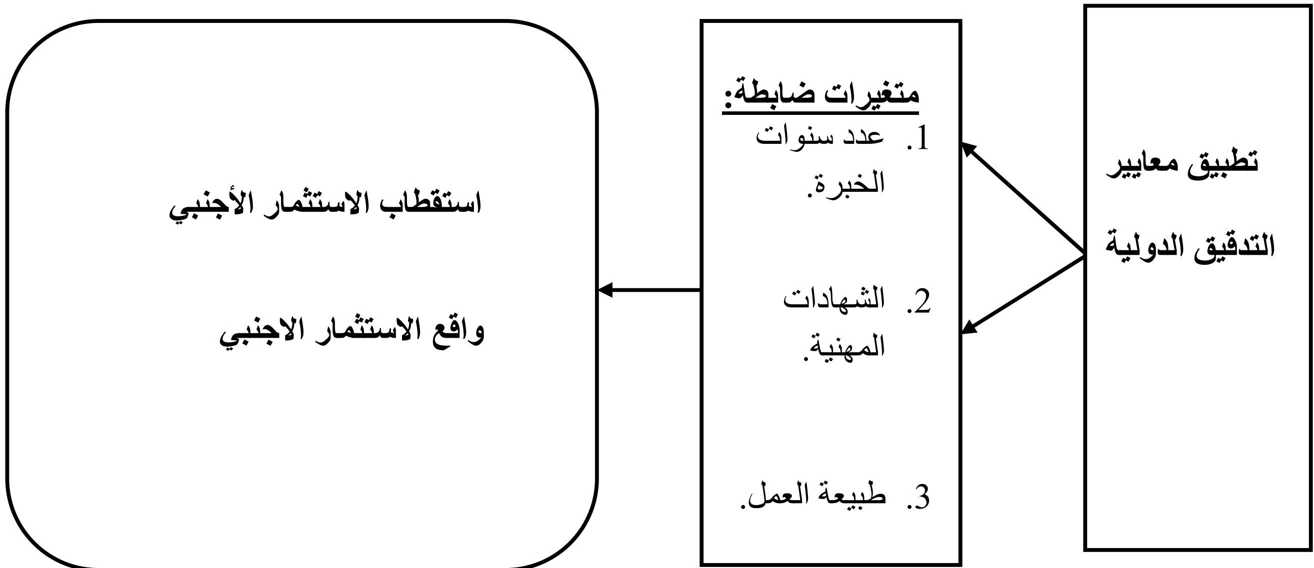
H04: لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدوليـة فـي الأردن تعزى لسنوات الخبرة، والشهادات المهنية، وطبيعة العمل.

4-8 سابعاً: أنموذج الدراسة:

شكل رقم(1)

يبين الشكل أدناه طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة والمتغيرات الضابطة.

المتغير المستقل **المتغيرات التابعة**



المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الخامس

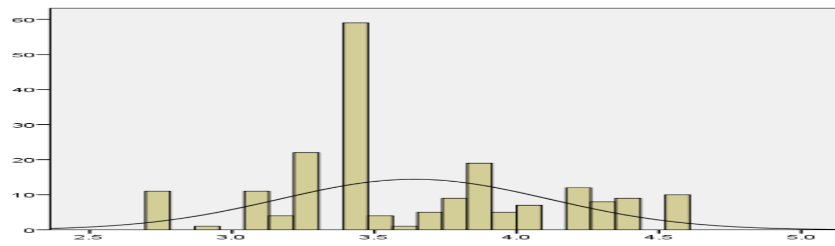
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5-1 مقدمة:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الإستثمار الأجنبي في البيئة الأردنية، من وجهة نظر مدققي الحسابات والمستثمرين وموظفي القطاع الخدمي وموظفي القطاع الصناعي، حيث عمدت الدراسة إلى التطرق للمعايير الخاصة بشخصية المدقق، ومعايير العمل الميداني والتي تتناول التخطيط واجراءات التدقيق، بالإضافة إلى المعايير التي تتعلق بتقرير المدقق، وكما عمدت الدراسة ايضاً إلى النظر في دور تطبيق هذه المعايير على واقع الإستثمار الأجنبي واستقطاب الإستثمار الأجنبي. وبذلك، تعتمد هذه الدراسة على المصادر الأولية والتي تنحصر في أراء مدققي الحسابات والمستثمرين وموظفي القطاع الخدمي وموظفي القطاع الصناعي في البيئة الأردنية، بالتالي تستخدم هذه الدراسة الأستبان "Questionnaire" كأحد الأساليب الرئيسية لجمع البيانات، اضافةً إلى المصادر المساندة (الثانوية)، حيث تستند هذه الدراسة على الكتب والدوريات والنشرات والدراسات المنشورة وغير المنشورة ذات العلاقة، بالاضافة إلى المواقع الالكترونية.

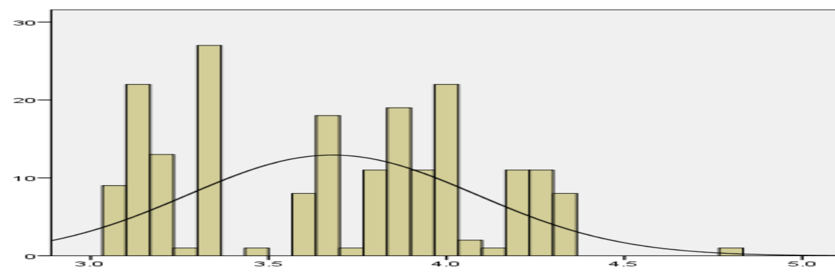
علاوة على ذلك، فقد استخدمت هذه الدراسة اساليب الرسم البياني للتعرف على طبيعة بيانات الدراسة والتي تم جمعها من أداة الدراسة الرئيسية، وتوضح الرسومات البيانية التالية نتائج هذا الاختبار فيما يخص كل متغير من متغيرات الدراسة سواء المستقلة أو التابعة منها، حيث تشير الرسومات البيانية التالية بأن بيانات الدراسة والتي تم جمعها لتحقيق أهداف هذه الدراسة قد خضعت لتوزيع طبيعي، حيث تتمركز أغلب إجابات المستجيبين عينة الدراسة حول الوسط الحسابي.

اختبار طبيعة بيانات واقع الإستثمار الأجنبي – المتغير التابع



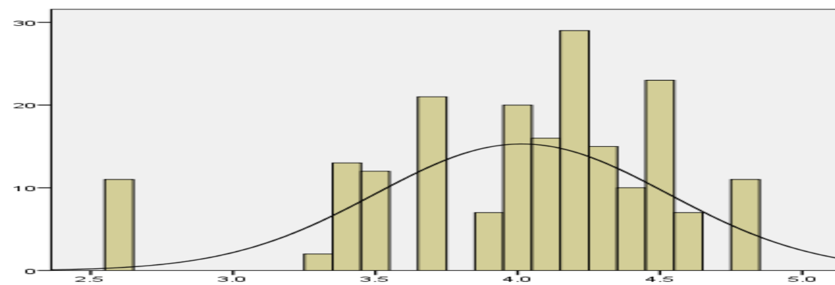
الشكل رقم(2)

اختبار طبيعة بيانات إستقطاب الإستثمار الاجنبي – المتغير التابع



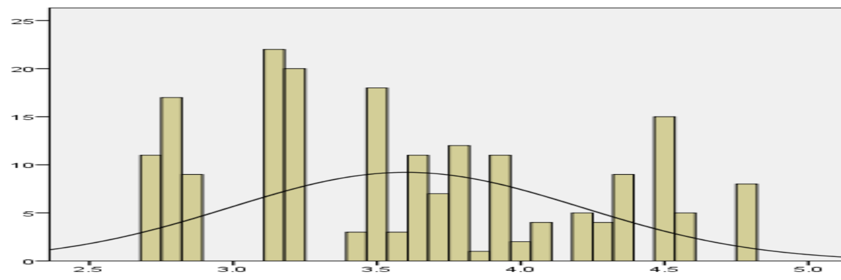
الشكل رقم (3)

اختبار طبيعة بيانات شخصية المدقق – المتغير المستقل الأول



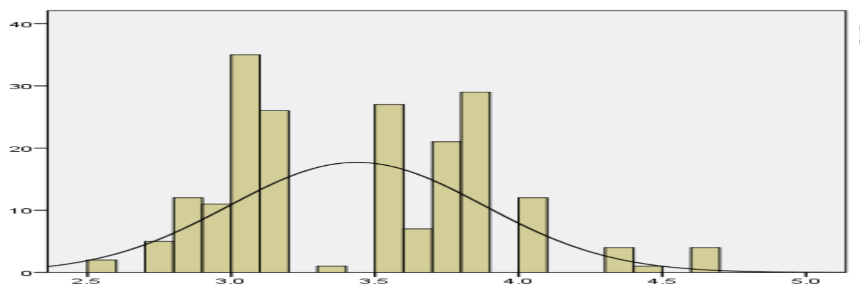
الشكل رقم (4)

اختبار طبيعة بيانات التخطيط واجراءات التدقيق (العمل الميداني) – المتغير المستقل الثاني



الشكل رقم (5)

اختبار طبيعة بيانات تقرير المدقق – المتغير المستقل الثالث



الشكل رقم (6)

المبحث الاول

الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

تستند هذه الدراسة على أراء مدققي الحسابات والمستثمرين وموظفي القطاع الخدمي وموظفي القطاع الصناعي في البيئة الأردنية للتعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الإستثمار الأجنبي، حيث تناولت هذه الدراسة العوامل التالية كعوامل ومؤشرات هامة تندرج ضمن معايير التدقيق الدولية وتعكس مدى الإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية، وهي كما يلي:

1. المعايير المتعلقة بشخصية المدقق.
2. المعايير المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق (العمل الميداني).
3. المعايير المتعلقة بتقرير المدقق.

علاوة على ذلك، تستند هذه الدراسة على العوامل والخصائص السابقة كأحد النماذج الهامة والتي يتوقع تأثرها على استقطاب الإستثمار الأجنبي في البيئة الأردنية، والذي تم الإشارة اليه سابقاً بالمتغير التابع.

مع ذلك، وقبل البدء بإختبار الفرضيات موضوع الدراسة، تبين المحاور التالية الإختبارات الوصفية والتحليل الوصفي للبيانات موضوع الدراسة من خلال استخدام مقاييس النزعة المركزية، حيث تتكون أداة الدراسة الرئيسية (Questionnaire) من محورين رئيسيين وهما المحور الذي يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية، بالاضافة المحور الذي يتعلق بقياس متغيرات الدراسة.

5-2 المحور الأول: المتغيرات الديموغرافية.

تستخدم هذه الدراسة العديد من الأسئلة الشخصية والعامة والذي يتكون منها عينة الدراسة، وذلك من أجل وصف خصائص المستجيبين، حيث تستخدم هذه الدراسة اربعة خصائص رئيسية وهي المؤهل

العلمي، طبيعة العمل، الخبرة المهنية في مجال العمل، بالإضافة إلى الشهادات المهنية. ويشير الجدول رقم (13) نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية، استناداً على معاملات التكرار والنسبة المئوية لتمثيل المجتمع.

جدول رقم (13)

اختبارات الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

النسبة المئوية التراكمية %	النسبة المئوية %	االتكرار	التفاصيل الشخصية	البيان
9.6	9.6	19	دبلوم	1. المؤهل العلمي
62.9	53.3	105	بكالوريوس	
86.8	23.9	47	ماجستير	
100.0	13.2	26	دكتوراه	
197			المجموع	
26.9	26.9	53	مدقق	2. طبيعة العمل
46.7	19.8	39	مستثمر	
74.1	27.4	54	موظف القطاع الصناعي	
100.0	25.9	51	موظف القطاع الخدمي	
197			المجموع	
18.8	18.8	37	أقل من 5 سنوات	3. الخبرة المهنية في مجال العمل
58.4	39.6	78	5 واقل من 10 سنة	
84.3	25.9	51	من 10 واقل من 15سنة	
100.0	15.7	31	15 سنة فأكثر	
197			المجموع	
6.6	3.0	6	CPA	4. الشهادات مهنية
24.2	8.1	16	JCPA	
38.5	6.6	13	CMA	
40.7	1.0	2	CIA	

	أخرى	54	27.4	100.0
	المجموع	91		

يتضح من الجدول رقم (13) بأن أعلى فئة لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمؤهل العلمي هي من ضمن حملة درجة البكالوريوس وبنسبة (53.3%) من جملة عينة الدراسة، يليها نسبة حملة درجة الماجستير (23.9%)، وقد يعود ذلك الى اهمية المركز الوظيفي المستجيبين موضوع الدراسة، وكما قد أشارت النتائج ايضاً بأنه قد كانت أعلى نسبة استرداد لجملة الإستبانات الموزعة هي القطاع الصناعي، وأن أدنى نسبة استرداد للإستبيانات الموزعة قد كانت تختص بفئة المستثمرين، اما فيما يتعلق في الخبرة العملية التي يمتلكها المستجيبين من عينة الدراسة، فقد أشارت النتائج بانه قد كانت أعلى فئة تختص بالخبرة التي تتمركز بين (5) سنوات وأقل من عشر سنوات، تليها فئة (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة، وفيما يخص الشهادات المهنية والتي يحملها المستجيبين، فقد اشارت النتائج التي يبينها الجدول السابق الى كفاءة المستجيبين المهنية والتي تعكس قدرتهم على الاجابة على تساؤلات الاستبيان، حيث اظهرت النتائج بان هنالك (91) مبحوث من عينة الدراسة يحمل شهادات مهنية مختلفة (CPA, CMA, CIA, JCPA واخرى)، وبنسبة (46%) من جملة المستجيبين، مما يؤكد بذلك ايضاً الى امكانية الاعتماد على أراء هؤلاء المستجيبين في الاجابة على تساؤلات الاستبان موضوع الدراسة.

3-5 المحور الثاني: قياس متغيرات الدراسة.

وفيما يلي نتائج الإختبارات الوصفية الإحصائية للمتغيرات موضوع الدراسة، سواء المستقلة أو التابعة منها.

أولاً: معايير التدقيق الدولية.

وبالنظر إلى مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية ومدى الإلتزام بتطبيقها في الأردن، ترتكز الدراسة على المعايير المتعلقة بشخصية المدقق، والتخطيط واجراءات التدقيق (معايير العمل الميداني)،

والمعايير المتعلقة بتقرير المدقق كمؤشرات هادفة إلى عكس مدى تطبيق وإلتزام تطبيق معايير التدقيق الدولية، وتبين الجداول التالية أبرز نتائج الإختبارات الإحصائية الوصفية للفقرات الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة.

جدول رقم (14)

تطبيق المعايير المتعلقة بشخصية المدقق

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. يشمل التدريب اللازم لمهمة مدقق الحسابات الخـارجي منهاجـا علميا موسعا و دراسة مهنية شاملة في المحاسبة والمـواد المرتبطـة بها.	3.64	1.466
2. يحصل مدقق الحسابات على التدريب المهني الملائـم والاطـلاع على المجلات المهنية والنشرات من الجهات المنظمة للمهنة.	4.26	.932
3. يلتزم مدقق الحسابات باستقلال تفكيره في جميع الأمور المتعلقـة بالمهمة المناطة به.	4.21	.929
4. يعتمد المستثمرون على رأي المدقق بصفته خبيرا مستقلا محايدا.	4.13	.641
5. يعتبر الاستقلال من أهم ما يجب توفره في المدقق.	4.34	.505
6. يتطلب الحذر المهني المعقول (العناية الواجبة) مراجعة انتقاديـه لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل المنجز، والأحكام التي يقررها المساعدون.	4.05	.676
7. يتطلب الحذر المهني المعقول (العناية الواجبـة) عنايـة لازمـة بأوراق عمل المدقق وحصوله على أدلة وقرائن الإثبات.	4.03	.788
8. يقوم المدقق بتقييم مخاطر التحريفات المادية في البيانات الماليـة الناشئة عن الاحتيال والغش.	3.96	.979
9. يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وفقـاً لمعـايير التـدقيق الدولية للكشف عن عمليات التلاعب المتعمدة بالقوائم الماليـة محـل	3.67	.946

		التدقيق.
.985	3.84	10. يتوفر لدى مدقق الحسابات معرفة كافية بمعايير التدقيق الدوليـة التي تمكنة من اكتشاف الغش والخطأ.
.514	**4.01**	**الالتزام بالمعايير المتعلقة بشخصية المدقق**

يشير الجدول رقم (14) إلى نتائج الإختبارات الوصفية استدلالاً بمعاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للفقرات الخاصة بالإلتزام بتطبيق المعايير المرتبطة بشخصية المدقق، حيث أشارت النتائج بأنه قد بلغ أعلى وسط حسابي للفقرات موضوع الإختبار (4.34)، وبمعامل إنحراف معياري (0.505)، وتمركز هذا بين حدي الموافق والموافق بشدة، وذلك فيما يختص بالفقرة " يعتبر الاستقلال من أهم ما يجب توفره في المدقق"، وكما بلغ أدنى وسط حسابي (3.64)، وبمعامل إنحراف معياري (1.466)، ويتمركز ذلك بين حدي الموافق والموافق إلى حد ما، مشيراً بأنها خاصة بفقرة " يشمل التدريب اللازم لمهمة مدقق الحسابات الخارجي منهاجا علميا موسعا و دراسة مهنية شاملة في المحاسبة والمواد المرتبطة بها". مع ذلك، وعند النظر في معاملات الإنحراف المعياري، يمكن الإستدلال إلى أن معاملات الإنحراف المعياري للفقرات الخاصة بمعايير شخصية المدقق قد كانت بين حدي (1.466 - 0.505) ايضاً، وبصفة إجمالية يمكن استخلاص بأن هناك اجماع بين كافة أفراد عينة الدراسة(مدققي الحسابات، المستثمرون، موظفي القطاع الصناعي والخدمي) على الموافقة للإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية والتي تتعلق بشخصية المدقق، حيث بلغ الوسط الحسابي لكافة الفقرات موضوع الإختبار (4.01)، وهو الأقرب للموافق، وبمعامل إنحراف معياري (0.514).

جدول رقم (15)

تطبيق المعايير المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
11. يضع المدقق مخططاً وافأً لعملية التدقيق قبل البدء بالعملية.	3.63	1.151
12. يقوم المدقق بإشراف كفؤ ودقيق على المساعدين الذين قد يستعين بهم.	3.82	.930
13. يقوم المدقق بإجراء تقييم شامل لنظام الضبط الداخلي المعمول به لدى العميل.	3.83	.985
14. يقوم المدقق بتحديد نطاق عملية التدقيق ومدى الاختبارات التي تقتصر عليها أعمال التدقيق بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية.	3.62	.991
15. يتم إعادة النظر في برنامج التدقيق وتنقيحه عند توصل المدقق إلى عدم صحة الفروض الأولية التي بنى عليها برنامجه الأصلي.	3.53	1.268
16. يسعى المدقق إلى الحصول على أدلة وقرائن إثبات ملائمة وكافية وموثوق بها.	3.66	1.065
17. يقوم المدقق بحضور عملية جرد المخزون في نهاية الفترة المالية.	3.37	1.257

1.104	3.29	18. يوجد لدى المدقق قناعة بأن أدلة وقرائن الإثبات التـي يقوم بجمعها ملاءمة وكافية.
1.214	3.21	19. يتأكد المدقق من أن العمليات والأحداث الاقتصادية في منشأة العميل قد تم تسجيلها وفق معايير المحاسبة الدولية.
.712	3.85	20. يشير تقرير المدقق بوضوح الى قيام المـدقق بتقيـيم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات.
.763	3.72	21. يتأكد المدقق من قابلية القوائم المالية للمقارنة.
.853	3.71	22. يتأكد المدقق من أن المعلومات الواردة فـي القـوائم المالية قابلة للفهم من قبل المستخدمين لهذه المعلومات.
1.017	3.54	23. يتأكد المدقق من أن المعلومات الواردة فـي القـوائم المالية قابلة للتحقق منها.
1.010	3.63	24. يتأكد المدقق من وجود إفصـاح كـاف وإيضـاحات تفسيرية حول المعلومات الواردة في القوائم المالية.
.609	**3.60**	**الالتزام بمعايير المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق**

يشير الجدول رقم (15) إلى نتائج الإختبارات الوصفية للفقرات الخاصة بالإلتزام والتطبيق للمعايير المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق، حيث تعتمد الدراسة الحالية على استخدام معاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري. مع ذلك، أشارت النتائج بأنه قد بلغ أعلى وسط حسابي للفقرات موضوع الإختبار (3.85)، وبمعامل إنحراف معياري (0.712)، وهي الأقرب للموافق وذلك فيما يختص بالفقرة " يشير تقرير المدقق بوضوح الى قيام المدقق بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات"، وكما بلغ أدنى وسط حسابي (3.21)، وبمعامل إنحراف معياري (1.214)، ويقترب بذلك من الموافق إلى حد ما، مشيراً بانها خاصة بفقرة " يتأكد المدقق من أن العمليات والأحداث الاقتصادية في منشأة العميل قد تم تسجيلها وفق معايير المحاسبة الدولية"، وبالنظر الى معاملات الإنحراف المعياري، فيمكن الإستدلال بأن معاملات الإنحراف المعياري للفقرات موضوع الإختبار هي تتمركز بين حدي (1.268 – 0.712). ويمكن الإستدلال بأنه قد بلغ معامل الوسط الحسابي لكافة فقرات التطبيق والإلتزام بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق (3.60)،

وبمعامل إنحراف معياري (0.609)، وذلك ضمن المقبول والمقبول إلى حد ما استناداً إلى أراء المستجيبين من عينة الدراسة.

جدول رقم (16)

تطبيق المعايير المتعلقة بتقرير المدقق

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيان
1.036	3.35	25. يشير تقرير المدقق بوضوح بأن مسؤولية المدقق هـي ابداء رأي حول البيانات المالية.
.793	3.40	26. تقرير المدقق لا يعتبر ضامن بصورة مطلقـة لقـدرة المنشأة على الوفاء بكافة التزاماتها المالية.
.705	3.80	27. يشير تقرير المدقق بشكل واضح الى مـدى ملاءمـة السياسات المحاسبية المتبعة.
1.041	3.44	28. يشير تقرير المدقق بوضوح الى قيام المـدقق بتقيـيم العرض الشامل للبيانات المالية.
.975	3.43	29. يبين تقرير المدقق ان اجراءات التدقيق التـي اتبعهـا المدقق تعتمد على الحكم المهني في تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية.

30. يشير المدقق بشكل واضح الى ان التدقيق تم إجـراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	3.52	.945
31. يبين تقرير المدقق مدى محافظة المدقق على استقلالة من خلال ممارسة عملة المهني.	3.41	1.248
32. يلخص تقرير المدقق بشكل واضح مدى وطبيعة الادله التي تم جمعها.	3.30	.999
33. يشير تقرير المدقق الى ان المسؤولية الاساسية عـن منع اكتشاف الغش والاحتيال تقع على عاتق الادارة.	3.30	1.024
34. يوضح تقرير المدقق ان المـدقق لا يعتبـر ضـامناً بصورة مطلقة لقدرة المنشأة على الوفاء بالتزامتها المالية.	3.37	1.133
35. يشير تقرير المدقق بوضوح الى ان المدقق لا يعتبـر مسئولاً عن اعداد القوائم المالية	3.49	1.189
الالتزام بالمعايير المتعلقة بتقرير المدقق	**3.44**	**.444**

يشير الجدول رقم (16) إلى نتائج الإختبارات الوصفية للفقرات الخاصة بالإلتزام والتطبيق لمعايير التدقيق المتعلقة بتقرير المدقق، وكما عمدت الدراسة الحالية إلى استخدام معاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للتعرف على النتائج الوصفية للفقرات موضوع الإختبار، وأظهرت نتائج الإختبارات السابقة بأنه قد بلغ أعلى وسط حسابي للفقرات موضوع الإختبار (3.80)، وبمعامل إنحراف معياري (0.705)، وهي الأقرب للموافق وذلك فيما يختص بالفقرة " يشير تقرير المدقق بشكل واضح الى مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة"، وكما قد بلغ أدنى والوسط حسابي (3.30)، وهي تختص بالفقرة التي تتمحور حول "يلخص تقرير المدقق بشكل واضح مدى وطبيعة الادله التي تم جمعها"، وكذلك الفقرة التي تتمحور حول " يشير تقرير المدقق الى ان المسؤولية الاساسية عن منع اكتشاف الغش والاحتيال تقع على عاتق الادارة"، وبمعامل إنحراف معياري (0.999 -1.024) على التوالي، وبالنظر في معاملات الإنحراف المعياري لإجابات المستجيبين عينة الدراسة حول الفقرات موضوع الإختبار، فقد بلغت معاملات الإنحراف المعياري بين حدي (0.705-1.248). علاوة على ذلك، فقد بينت نتائج الإختبارات الوصفية سابقة الذكر أنه قد بلغ

الوسط الحسابي لكافة الفقرات الخاصة بالإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية الخاصة بتقرير المدقق (3.44)، وبإنحراف معياري (0.444)، مشيراً بانه بين حدي الموافق والموافق إلى حد ما.

ثانياً: واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن.

عمدت الدراسة إلى تكوين ثلاثة وعشرين فقرة لقياس واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن، ويشيرالجدول رقم (17) نتائج الإختبارات الوصفية الإحصائية لمعاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لواقع الاستثمار الاجنبي في الاردن.

جدول رقم (17)

واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن

البيان	الوسط الحسابي	البيان
1. يبدي المستثمر الاجنبي اهتماماً بالقوائم المالية، (الافصاحات والمعلومات المالية المنشورة).	3.72	1.233
2. هناك ثقة لدى المستثمر الاجنبي بالتقارير المالية ذات الغرض العام.	3.47	1.180
3. وجود الاستقرار السياسي يعمل على طمأنة المستثمر الأجنبي واستقطاب استثماراته.	3.64	1.269
4. يساعد الاستثمار الأجنبي على زيادة قيمة الصادرات الأردنية.	3.38	1.165
5. يساعد الاستثمار الأجنبي على جلب التقنيات الحديثة للسوق المحلي.	3.50	1.272

1.076	3.53	6. يساعد الاستثمار الأجنبي على التعريف بالشركات المحلية وبالتالي ظهورها في الأسواق العالمية.
1.061	3.77	7. يساعد الاستثمار الأجنبي على الدخول في الاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة.
1.161	3.94	8. يشعر المستثمر الاجنبي بالراحه لتقرير المدقق لأنه معد بنفس الشكل الذي يراه في بلده حول استثماراته هناك.
1.000	4.00	9. لا تعاني البيئة الاستثمارية المحلية من مشكلات تشريعية أو قانونية تمنع من استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المحلية.
.849	3.75	10. يعمل الاستثمار الأجنبي على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.
1.018	3.68	11. يساعد الاستثمار الأجنبي على رفد خزينة الدولة بالإيرادات من الضرائب وغيرها.
.847	3.92	12. يساعد الاستثمار الأجنبي على الاستغلال الأمثل للثروة وبالتالي حسن تخصيص الموارد.
1.024	3.96	13. وجود الاستثمارات الأجنبية في الأردن يساعد على زيادة العمالة وتخفيض نسبة العاطلين عن العمل.
.968	3.83	14. يساعد الاستثمار الاجنبي في الحصول على العملات الأجنبية.
.936	3.89	15. يشارك المستثمر المحلي (القطاع الخاص أو العام أو كلاهما) المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية في الاردن.
1.104	3.61	16. يساعد الاستثمار الاجنبي في تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة مشاركته المستثمر المحلي في المشروعات الاقتصادية.
1.095	3.35	17. تتميز المشروعات الاقتصادية المملوكة للمستثمر الاجنبي أو المشتركة بكبر حجم إنتاجها وتنوعه.
1.314	3.43	18. يساهم الاستثمار الاجنبي في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية.
1.032	3.55	19. يساهم الاستثمار الاجنبي على نقل المعرفة العلمية.
1.085	3.65	20. يساهم الاستثمار الاجنبي يحد من الاحتكار في السوق المحلي.

21. غياب الاستثمار الاجنبي ربما يشكل معوقا رئيسيا من معوقات التنمية.	3.49	1.062
22. يشعر المستثمر الاجنبي بالأمان تجاه استثماراته المالية.	3.42	1.129
23. يساهم استقطاب الاستثمار الاجنبي في تخفيف تكاليف الانتاج مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عاليه على المنافسة عالمياً.	3.25	1.251
واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن	3.64	.474

يعكس الجدول رقم (17) نتائج الإختبارات الإحصائية الوصفية استدلالاً بمعاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، وذلك فيما يخص الفقرات التي تهدف إلى قياس واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن، وكما اشارت النتائج بأنه قد بلغ أعلى وسط حسابي (4.00)، وبمعامل إنحراف معياري (1.000)، وهو يتمركز عند مستوى الموافق، وذلك فيما يخص الفقرة التي تتناول "لا تعاني البيئة الاستثمارية المحلية من مشكلات تشريعية أو قانونية تمنع من دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المحلية"، وكما قد بلغ أدنى وسط حسابي (3.25)، وبمعامل إنحراف معياري (1.251)، ويقترب بذلك من الموافق إلى حد ما، مشيراً بانها تختص بفقرة "يساهم الاستثمار الاجنبي في تخفيف تكاليف الانتاج مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عاليه على المنافسة عالميا"، وبالنظر في معاملات الإنحراف المعياري، فيمكن الإستدلال بأن معاملات الإنحراف المعياري للفقرات موضوع الإختبار هي تتمركز بين حدي (1.314 – 0.847). علاوة على ذلك، يمكن الإستدلال كذلك بأنه قد بلغ معامل الوسط الحسابي لكافة الفقرات التي تتناول واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن (3.64) وبمعامل انحراف معياري (0.474)، وذلك بين حدي المقبول والمقبول إلى حد ما استناداً إلى أراء المستجيبين عينة الدراسة.

ثالثاً: استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن.

تتناول هذه الدراسة موضوع استقطاب الأستثمار الأجنبي، وأبرز الأدوار التي يلعبها عامل الإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية فيها، حيث عمدت الدراسة إلى إعداد وتكوين خمسة عشرة فقرة تعكس

عامل استقطاب الإستثمار الأجنبي في البيئة الأردنية، حيث ان المستثمر يولي اهتماماً في البيئات الاقتصادية التي تستقطب الاستثمار الاجنبي، وذلك لوجو العديد من الجهات الحكومية والخاصة تلتزم بالمتطلبات مثل: القوانين والانظمة والتعليمات والمعايير الدولية. وكما يشير الجدول رقم (18) نتائج الإختبارات الإحصائية الوصفية استدلالاً بمعاملات الوسط الحسابي والإنحراف المعياري.

جدول رقم (18)

استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. يتأكد المستثمر الأجنبي من التزام مكاتب التدقيق بتطبيق معـايير التدقيق الدولية قبل جاب استثماراته للأردن.	3.42	1.333
2. هناك التزام معلن من قبل جميع مكاتـب التـدقيق فـي الأردن بتطبيق معايير التدقيق الدولية.	3.79	1.185
3. يعد الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية احـد البنـود الهامـة للدخول في الاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة.	3.62	1.016
4. يزيد الالتزام بتطبيق معـايير التـدقيق الدوليـة مـن مسـتوى الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي والخدمي في الأردن.	3.51	1.028
5. أن الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يسهل عمل مقارنـات ماليـة دولية وبالتالي يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.	3.64	.849
6. أن التطبيق الفعال لمعايير التدقيق الدوليـة يقـدم تأكيـداً علـى الاستغلال الأمثل لثروة المجتمع التي اسـتغلتها الشـركات لتحقيـق أرباحها ورفد الناتج المحلي.	3.37	1.216
7. يساهم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين ايرادات خزينة الدولة بالإيرادات من خلال ايرادات الضرائب .	3.76	.904
8. ان الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يرفع من جودة التدقيق وهـذا يعد السند الاساسي لثقة المستثمر الاجنبي.	3.45	.997
9. ان الالتزام بمعايير التدقيق الدولية التـي وضـعتها المنظمـات المهنية يضمن قيام مهنة التدقيق بسؤوليتها تجـاه كافـة الاطـراف	3.74	1.044

المعنية .		
10. يعطي الالتزام بمعايير التدقيق الدولية المستثمر الاجنبي اكثـر اهتماماً بالقوائم المالية المدققة والمعدة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	3.82	1.232
11. يعزز الالتزام بمعايير التدقيق الدولية ثقـة لـدى المسـتثمر الاجنبي بمستوى الافصاح الوارد في التقارير المالية ذات الغـرض العام.	3.71	1.144
12. الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يـدعم اسـتمرارية الشـركات المملوكة من مستثمرين اجانب.	4.06	1.070
13. تستمر المشاريع التي يمتلكها المستثمر الاجنبي لما بعد انتهـاء فترة الاعفاءات الضريبية الممنوحة له.	3.85	1.159
14. الارباح التي يحصل عليها المستثمر الاجنبي نتيجة استثمارة يتم اعادة استثمارها في مشاريع جديدة او في توسيع استثمارتة الحالية.	3.99	.931
15. يساهم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية بشكل عـام فـي جاب واستقطاب الاستثمار الاجنبي.	3.48	1.215
دور تطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن	**3.68**	**.405**

يشير الجدول رقم (18) إلى نتائج الإختبارات الإحصائية الوصفية للفقرات الخاصة باستقطاب الإستثمار الأجنبية في الأردن، حيث تشير النتائج بأنه قد بلغ أعلى معامل وسط حسابي (4.06)، وبمعامل إنحراف معياري (1.070)، وهو الأقرب عند مستوى الموافق، وذلك فيما يخص الفقرة التي تتناول "الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يدعم استمرارية الشركات المملوكة من مستثمرين اجانب"، وكما قد بلغ أدنى وسط حسابي (3.37)، وبمعامل إنحراف معياري (1.216)، ويقترب بذلك من الموافق إلى حد ما، مشيراً بأنها خاصة بفقرة "أن التطبيق الفعال لمعايير التدقيق الدولية يقدم تأكيداً على الاستغلال الأمثل لثروة المجتمع التي استغلتها الشركات لتحقيق أرباحها ورفد الناتج المحلي"، و بالنظر في معاملات الإنحراف المعياري، يمكن الإستدلال بأن معاملات الإنحراف المعياري للفقرات موضوع الإختبار هي تتمركز بين حدي (1.333 – 0.849). و بلغ معامل الوسط الحسابي لكافة

الفقرات التي تتعلق بعامل إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن (3.68)، وذلك عندما بلغ معامل الإنحراف المعياري (0.405)، وهو الأقرب إلى الموافق استناداً إلى أراء المستجيبين عينة الدراسة.

المبحث الثاني

اختبار العلاقات بين العوامل المستقلة موضوع الدراسة (Multicollinearity Test)

من أجل اختبار مدى تجانس المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة، ومدى صحة أنموذج الدراسة لإستخدام المتغيرات المستقلة، تستند هذه الدراسة على اختبار العلاقة (Pearson Correlation) بين المتغيرات المستفلة، حيث يشير الأدب السابق إلى ضرورة اختبار مدى العلاقات الاحصائية بين المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة وذلك قبل البدء في اختبار فرضيات الدراسة، حيث عمدت

الدراسة الحالية إلى استخدام المعيار العلمي الإحصائي من خلال النظر بضرورة أن يكون مقدار العلاقة (Beta) بين كافة العلاقات الخاصة بالمتغيرات المستقلة أقل من (80 – 90%) لإثبات صحة أنموذج الدراسة المستقل ((Krishnaswamy, Sivakumar, and Mathirajan, 2009)).

مع ذلك، يشير الجدول رقم (19) نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة استناداً إلى اختبار Pearson Correlation، حيث تشير النتائج إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعامل المعايير التي تتعلق بشخصية المدقق ومعايير العمل الميداني، وبمقدار قوة علاقة (0.346)، وكما يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعامل المعايير التي تتعلق بالعمل الميداني والمعايير التي تتعلق بتقرير المدقق، وبمقدار قوة علاقة (0.196)، بالإضافة إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعامل تطبيق المعايير الشخصية للمدقق والمعايير التي تتعلق بتقرير المدقق. مع ذلك، تشير كافة النتائج بان معامل قوة العلاقة (Beta) للعلاقات بين المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة (المعايير التي تتعلق بشخصية المدقق، ومعايير العمل الميداني، والمعايير التي تتعلق بتقرير المدقق) مع بعضها البعض هي أقل من قاعدة القرار (80 – 90%) التي تعتمد عليه هذه الدراسة لإختبار صحة أنموذج الدراسة المستقل. وبذلك، يمكن الاستدلال بأنه لا يوجد تجانس عالي بين متغيرات الدراسة المستقله، مما يدل على امكانية تنفيذ الإختبارات الملائمة لإختبار الفرضيات موضوع الدراسة.

الجدول رقم (19)

اختبار العلاقات بين المتغيرات المستقله موضوع الدراسة

البيان		شخصية المدقق	العمل الميداني	تقرير المدقق
شخصية المدقق	Pearson Correlation	1		
	Sig. (2-tailed)			

العمل الميداني	Pearson Correlation	.346**	1	
	Sig. (2-tailed)	.000		
تقرير المدقق	Pearson Correlation	-.088	.196**	1
	Sig. (2-tailed)	.221	.006	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المبحث الثالث

إختبار الفرضيات

تستخدم هذه الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.20) من اجل تنفيذ واختبار الفرضيات، وذلك للإجابة على التساؤلات موضوع الدراسة، حيث تعتمد هذه الدراسة على استخدام اختبار "t" للعنية الواحدة، والإنحدار المتعدد (Multiple Regression)، بالاضافة الى اختبار التباين (ANOVA) لإختبار الفرضيات سواء الرئيسية أو الفرعية منها.

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية.

تهدف الفرضية الرئيسية الى التعرف على مدى إلتزام مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية، حيث عمدت الدراسة إلى التعرف على أراء المدققين الخارجين والعاملين في مكاتب التدقيق الأردنية حول مدى الإلتزام بتطبيق المعايير التي تتعلق بشخصية المدقق، والمعايير التي تتعلق بالتخطيط واجراءات التدقيق (العمل الميداني)، بالإضافة إلى المعايير التي تتعلق بتقرير المدقق كجزء من أنموذج الدراسة. و تفترض هذه الدراسة بأنه لا تلتزم مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية عند مستوى معنوية إحصائي (0.05) لزيادة موضوعية نتائج الدراسة.

وتستخدم هذه الدراسة اسلوب اختبار "t" للعينة الواحدة كأحد الأساليب الإحصائية الملاءمة لإختبار هذه الفرضية الرئيسية، ويشير الجدول رقم(20) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (20)

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

مستوى الدلاله Sig	قيمة t	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	d.f
.000	12.649	.434	3.75	52

يبين الجدول رقم(20) نتائج اختبار "t" للعينة الواحدة للتعرف على مدى إلتزام مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية، وقد أشارت النتائج بأن معامل مستوى الدلاله (Sig) قد كان (0.000)، عندما بلغت قيمة (t) ما يساوي (12.649)، وبذلك يمكن الإستدلال بان معامل مستوى الدلالة (Sig) كان أقل من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (0.05)، حيث استندت هذه الدراسة على قاعدة قرار تنص "إذا بلغ معامل مستوى الدلالة (Sig) يساوي او يقل عن (0.05) فيتم بذلك رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وفي خلاف ذلك يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة"، مستدلاً بذلك بالخلاص إلى وجود إلتزام من قبل مكاتب التدقيق الأردنية حول تطبيق معايير التدقيق الدولية، وذلك عند مستوى دلاله إحصائية (0.05)، مؤكداً بذلك بأن معامل

الوسط الحسابي لكافة الفقرات التي تعكس تطبيق معايير التدقيق الدولية قد كان (3.75)، وهو الأقرب للموافق من وجهة نظر المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية، وبمعامل إنحراف معياري (0.434).

تتفرع من الفرضية الرئيسية الاولى موضوع الدراسة ثلاثة فرضيات فرعية تتمحور جلها في التعرف على مدى إلتزام مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية التي تتعلق بشخصية المدقق، والتخطيط واجراءات التدقيق، وتقرير المدقق.

الفرضية الفرعية الأولى: H01-1: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بشخصية المدقق.

تهدف الفرضية موضوع الإختبار إلى التعرف على مدى إلتزام مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بشخصية المدقق، وذلك استناداً إلى وجهة نظر المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي الأردنية، وكما استندت الدراسة على إستخدام اختبار "t" للعينة الواحدة كأحد الأساليب الإحصائية الملاءمة، ويشير الجدول رقم(21) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (21)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

d.f	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلاله Sig
52	4.11	.577	14.042	.000

يبين الجدول رقم (21) نتائج اختبار "t" للعينة الواحدة لإختبار الفرضية موضوع الدراسة والذي يتمحور حول مدى إلتزام مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية التي تتعلق بشخصية

المدقق، وكما قد أشارت النتائج بأن معامل مستوى الدلاله (Sig) قد كان (0.000)، وذلك عندما بلغت قيمة (t) (14.042)، وبذلك يمكن الإستدلال بأن معامل مستوى الدلالة (Sig) قد كان أقل من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة كقاعدة قرار (0.05)، حيث استندت الدراسة على قاعدة قرار تفيد "إذا بلغ معامل مستوى الدلالة (Sig) ما يساوي او يقل عن (0.05) فيتم بذلك رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وفي خلاف ذلك يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة".

ويمكن القول بأنه يوجد إلتزام من قبل مكاتب التدقيق الأردنية حول تطبيق معايير التدقيق الدولية التي تتعلق بشخصية المدقق، وذلك عند مستوى دلاله إحصائية (0.05)، مؤكداً بذلك بأن معامل الوسط الحسابي لكافة الفقرات التي تعكس تطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بشخصية المدقق قد كان (4.11)، وهو بين حدي الموافق والموافق بشدة من وجهة نظر المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية، وبمعامل إنحراف معياري (0.577)، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية: H01-2: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق (العمل الميداني).

تتطلع الفرضية الفرعية الثانية إلى التعرف على أراء المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي الأردنية حول مدى إلتزام مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق، وكما عمدت الدراسة الحالية إلى استخدام اختبار "t" للعينة الواحدة كأحد الإختبارات الإحصائية الملاءمة، ويشير الجدول رقم(22) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (22)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

مستوى الدلاله Sig	قيمة t	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	d.f
.000	7.055	.701	3.68	52

يبين الجدول رقم (22) نتائج اختبار "t" للعينة الواحدة لإختبار الفرضية موضوع الدراسة، حيث أشارت النتائج حول مدى إلتزام مكاتب التدقيق بتطبيق معايير التدقيق الدولية التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق ويتبين أن معامل مستوى الدلاله (Sig) قد كان (0.000)، وذلك عندما بلغت قيمة (t) (7.055)، وبالتالي يمكن الإستدلال بأن معامل مستوى الدلالة (Sig) قد كان أقل من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة كقاعدة قرار وهي (0.05)، حيث استندت الدراسة على قاعدة قرار تفيد "إذا بلغ معامل مستوى الدلالة (Sig) ما يساوي او يقل عن (0.05) فيتم بذلك رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وفي خلاف ذلك يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة". تبعاً لذلك، فقد أشارات النتائج ايضاً أن معامل الوسط الحسابي قد بلغ (3.68) وهو الأقرب للموافق، وبمعامل إنحراف معياري (0.701)، مستدلاً بذلك بالقول بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، أي أن مكاتب التدقيق الأردنية تلتزم بتطبيق معايير التدقيق الدولية التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق.

الفرضية الفرعية الثالثة: H01-3: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بتقرير المدقق.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إلتزام مكاتب التدقيق الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بتقرير المدقق، وذلك من خلال التعرف على وجهات نظر المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي الأردنية، وكما عمدت الدراسة إلى استخدام اختبار "t" للعينة الواحدة كأحد الإختبارات الإحصائية الملاءمة، ويشير الجدول رقم(23) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (23)

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

مستوى الدلاله Sig	قيمة t	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	d.f
.000	8.236	.500	3.57	52

يبين الجدول رقم (23) نتائج اختبار "t" للعينة الواحدة لإختبار الفرضية موضوع الدراسة، والذي يتمركز حول مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية المرتبطة بتقرير المدقق من قبل مكاتب التدقيق الأردنية، وذلك استناداً على أراء المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي، حيث أشارت النتائج بأن معامل مستوى الدلاله (Sig) قد كان (0.000)، وذلك عندما بلغت قيمة (t) (8.236)، وبالتالي يمكن الإستدلال بأن معامل مستوى الدلالة (Sig) قد كان أقل من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة كقاعدة قرار هي (0.05)، حيث تستند الدراسة الحالية على قاعدة قرار تفيد "إذا بلغ معامل مستوى الدلالة (Sig) ما يساوي او يقل عن (0.05) فيتم بذلك رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وفي خلاف ذلك يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة".

وبالتالي يمكن القول بان مكاتب التدقيق الأردنية تلتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية التي ترتبط بتقرير المدقق، من وجهة نظر المدققين العاملين في مكاتب التدقيق، مؤكداً بذلك ايضاً بان معامل الوسط الحسابي لكافة الفقرات موضوع القياس قد بلغ (3.57)، وبمعامل إنحراف معياري (0.500).

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد اثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على واقع الاستثمار الاجنبي في الأردن.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية والتي تتعلق بشخصية المدقق، وبالتخطيط واجراءات العمل، بالإضافة إلى بتقرير المدقق (بشكل إجمالي) في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على واقع الإستثمار الاجنبي في الأردن، وذلك استناداً إلى أراء

المدققين، والمستثمرين، وموظفي القطاع الخدمي، وموظفي القطاع الصناعي. مع ذلك، وقد استخدمت الدراسة اختبار الإنحدار المتعدد كأحد الإختبارات الإحصائية والعلمية الملاءمة، ويشير الجدول رقم(24) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (24)

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Beta	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	قيمة F	مستوى الدلاله Sig
.318a	.101	.087	7.228	.000b

a. Dependent Variable: واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن

b. Predictors: (Constant)، تطبيق معايير التدقيق الدولية

تشير نتائج اختبار الإنحدار المتعدد والتي يبينها الجدول رقم (24) بأن مستوى الدلاله (Sig) هو أدنى من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة لإختبار الفرضيات (0.05)، حيث بلغ مستوى الدلاله لإختبار أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن ما يساوي (0.000)، وذلك عندما بلغت قيمة (F) ما يساوي (7.228)، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، مشيراً بأنه يمكن الإستدلال إلى أنه يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على واقع الإستثمار الأجنبي في الأردن.

علاوة على ذلك، وبالنظر الى قوة العلاقة يشير الجدول اعلاه بأن معامل (Beta) قد بلغ (0.318)، وذلك عندما بلغت النسبة التفسيرية المعدلة (Adj.R 2) (0.087)، وقد يعزى ذلك إلى أن تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية يساهم في عكس الصورة الموضوعية ـ وذات الشفافية، والمصداقية لجانب الإستثمار في البيئة الأردنية، مما يؤدي إلى تحسين واقع الإستثمار الأجنبي فيها.

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المدققين، والمستثمرين، وموظفي القطاع الخدمي، وموظفي القطاع الصناعي.

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن، وذلك استناداً إلى وجهة نظر المدققين، والمستثمرين، والعاملين في القطاع الخدمي، بالإضافة إلى موظفي القطاع الصناعي، حيث استندت الدراسة على استخدام اختبار الإنحدار المتعدد كأحد الإختبارات الإحصائية الملاءمة، ويشير الجدول رقم(25) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (25)

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

مستوى الدلاله Sig	قيمة F	النسبة التفسيرية المعدلة Adj.R^2	النسبة التفسيرية R^2	Beta
.000b	17.526	.202	.214	.463a

a. Dependent Variable: استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن

b. Predictors: (Constant)، تطبيق معايير التدقيق الدولية

تشير نتائج اختبار الإنحدار المتعدد والتي يبينها الجدول رقم (25) للتعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المدققين، والمستثمرين، وموظفي القطاع الخدمي، وموظفي القطاع الصناعي بأن مستوى الدلاله (Sig) قد بلغ (0.000)، وذلك عندما بلغ معامل (F) ما يساوي (17.526)، وأن معامل مستوى الدلاله (Sig) هو أدنى من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة لإختبار الفرضيات (0.05). وبالتالي يمكن القول بأن هناك أثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق

حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن، وبمعامل قوة علاقة (Beta) قد بلغت (0.463)، وبجملة نسبة تفسيرية معدلة (Adj.R 2) ما يساوي (0.202)، مستخلصاُ رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة الأمر الذي قد يعزى إلى أن المستثمرين الأجانب قد يرغبون في الإستثمار في الأماكن التي تتمتع بالأداء الشفاف والموضوعي، والذي يعكس مستوى المخاطر المتدنية فيها.

علاوة على ذلك، يتفرع من هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية، تتمحور جلها في التعرف على أراء المستجيبين على الخصائص المشتركة فيها للتعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن.

الفرضية الفرعية الأولى: H03-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر مدققي الحسابات.

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في أراء المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي الأردنية حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي، وعمدت الدراسة إلى إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد كأحد الإختبارات الملاءمة لإختبار الفرضية موضوع الدراسة، ويشير الجدول رقم(26) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (26)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى – وجهة نظر المدققين

مستوى الدلاله Sig	قيمة F	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	النسبة التفسيرية R^2	Beta

.660a	.435	.401	12.584	.000b

a. Dependent Variable: استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن

b. Predictors: (Constant)، تطبيق معايير التدقيق الدولية

ويشير الجدول رقم(26) نتائج اختبار الإنحدار المتعدد للتعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المدققين بأن مستوى الدلاله (Sig) قد بلغ (0.000)، وذلك عندما بلغ معامل (F) ما يساوي (12.584)، وأن معامل مستوى الدلاله (Sig) هو أدنى من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة لإختبار الفرضيات (0.05)، مستدلاً بذلك بالقول بأن هناك أثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن من وجهة نظر المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي الأردنية، وبمعامل قوة علاقة (Beta) قد بلغت (0.660)، وبجملة نسبة تفسيرية معدلة (Adj.R 2) (0.401)، مستخلصاُ رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة عدمية ـ الأمر الذي قد يعزى إلى إعتقاد المدققين الخارجيين بأهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات ومنظمات الأعمال، ومدى مساهمتها في جاب الإستثمارات وتعزيزيها.

الفرضية الفرعية الثاية: H03-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمرين.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أراء المستثمرين حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبيمن وجهة نظر المستثمرين، وعمدت الدراسة إلى إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد كأحد الإختبارات الملاءمة لإختبار الفرضية موضوع الدراسة، ويشير الجدول رقم(27) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (27)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية – وجهة نظر المستثمرين

Beta	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	قيمة F	مستوى الدلاله Sig
.717a	.515	.473	12.376	.000b

a. Dependent Variable: استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن

b. Predictors: (Constant)، تطبيق معايير التدقيق الدولية

تشير نتائج اختبار الإنحدار المتعدد للتعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمرين بأن مستوى الدلاله (Sig) قد بلغ (0.000)، وذلك عندما بلغ معامل (F) ما يساوي (12.376)، و أن معامل مستوى الدلاله (Sig) هو أدنى من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة لإختبار الفرضيات (0.05)، مستخلصاً بالقول بأن هناك أثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن من وجهة نظر المستثمرين، وبمعامل قوة علاقة (Beta) قد بلغت (0.717)، وبجملة نسبة تفسيرية معدلة (Adj.R 2 ما يساوي (0.473)، مستخلصاً ايضاً بالقول رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، الأمر الذي قد يعزى إلى إعتقاد المستثمرين بأن تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات ومنظمات الأعمال يعكس الصورة الجوهرية التي تتبناها أدارات هذه الشركات ومنظمات الأعمال وتلك نحو إستخدام أفضل السبل الرامية إلى تحسين الأداء فيها، مما يؤثر بذلك على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: H03-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أراء موظفي القطاع الخدمي حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي، وعمدت الدراسة إلى

إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد كأحد الإختبارات الملاءمة لإختبار الفرضية موضوع الدراسة ويشير الجدول رقم(28) نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (28)

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة – وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي

Beta	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة $Adj.R^2$	قيمة F	مستوى الدلاله Sig
.342a	.117	.060	2.073	.117b

a. Dependent Variable: استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن

b. Predictors: (Constant)، تطبيق معايير التدقيق الدولية

تشير نتائج اختبار الإنحدار المتعدد والتي يبينها الجدول السابق رقم (28) للتعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة موظفي القطاع الخدمي بأن مستوى الدلاله (Sig) قد بلغ (0.117)، وذلك عندما بلغ معامل (F) ما يساوي (2.073)، وبالتالي يمكن القول إلى أن معامل مستوى الدلاله (Sig) هو أعلى من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة لإختبار الفرضيات (0.05)، مستدلاً بذلك بأنه لا يوجد أثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن من وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي، مشيراً بأنه قد بلغ معامل قوة علاقة (Beta) ما يساوي (0.342)، وبجملة نسبة تفسيرية معدلة (Adj.R 2) ما يساوي (0.060)، مستخلصاً رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية، الأمر الذي قد يعزى إلى إهتمام موظفي القطاع الخدمي بالعوامل البيئية، واعتقادهم بأن العوامل التي تتعلق بالدعم المادي كالإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى أن السياسات الإقتصادية التي تعتمدها الحكومة الأردنية هي أبرز العوامل التي تؤثر على استقطاب الإستثمارات الأجنبية في الأردن، مما يقلل من تأثير عامل تطبيق معايير التدقيق الدولية على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في البيئة الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: H03-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أراء موظفي القطاع الصناعي حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي، وذلك استدلالاً بأراء موظفي القطاع الصناعي، وكما عمدت الدراسة إلى إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد كأحد الإختبارات الملاءمة لإختبار الفرضية موضوع الدراسة، ويشير الجدول رقم(29) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (29)

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة – وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي

Beta	**النسبة التفسيرية** R^2	**النسبة التفسيرية** Adj.R^2 **المعدلة**	**قيمة F**	**مستوى الدلاله Sig**
.395a	.156	.105	3.083	.036b

a. Dependent Variable: استقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن

b. Predictors: (Constant)، تطبيق معايير التدقيق الدولية

تشير نتائج اختبار الإنحدار المتعدد للتعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي في البيئة الأردنية بأن مستوى الدلاله (Sig) قد بلغ (0.036)، وذلك عندما بلغ معامل (F) ما يساوي (3.083)، والنتيجة تبين أن معامل مستوى الدلاله (Sig) هو أدنى من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة لإختبار الفرضيات (0.05). وبالتالي تكون النتيجة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الأردن من وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي الأردني، وبمعامل قوة علاقة (Beta) قد بلغت (0.395)، وبجملة نسبة تفسيرية معدلة (Adj.R 2) ما يساوي (0.105)، مستخلصاً ايضاً برفض الفرضية العمية وبقبول الفرضية البديلة ، الأمر الذي قد يعزى إلى إدراك

موظفي القطاع الصناعي الأردني بأهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية وإنعكاساتها على جاب الإستثمارات الأجنبية للبيئة الأردنية.

الفرضية الرئيسية الرابعة H04: لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لسنوات الخبرة.

تهدف هذه الفرضية إلى التعرف على مدى وجود إنحرفات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لأراء افراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لسنوات الخبرة، وبالتالي فقد عمدت الدراسة إلى استخدام اختبار التبيان الأحادي (One-way ANOVA) كأحد الإختبارات الملاءمة، ويشير الجدول رقم(30) نتائج الإختبار الإحصائي سابق الذكر.

الجدول رقم (30)

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

تطبيق معايير التدقيق الدولية، وتتضمن ما يلي:-	مصدر التباين	درجة الحرية (d.f)	قيمة (F)	مستوى الدلالة Sig
المعايير التي ترتبط بشخصية المدقق	بين المجموعات	3	2.198	.090
	داخل المجموعات	193		
المعايير التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق	بين المجموعات	3	.153	.928
	داخل المجموعات	193		
المعايير التي ترتبط بتقرير المدقق	بين المجموعات	3	1.779	.153
	داخل المجموعات	193		

يشير الجدول السابق رقم (30) إلى نتائج اختبار التباين الأحادي حول إحتمالية وجود فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لسنوات الخبرة، ويمكن الإشارة بذلك إلى أن مستوى الدلاله (Sig) الإحصائي قد كان بين حدي (0.090 – 0.928)، وهو أعلى من مستوى المعنوية والتي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (0.05)، وبذلك يمكن القول بأنه لا يوجد فروقات ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في إجابات المستجيبين عينة الدراسة لأثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لسنوات الخبرة.

الفرضية الرئيسية الخامسة H05: لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى للشهادات المهنية.

تهدف الفرضية الى اختبار مدى وجود إنحرفات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لأراء المستجيبين عينة الدراسة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى للشهادات المهنية، وبالتالي فقد عمدت الدراسة إلى استخدام اختبار التبيان الأحادي (One-way ANOVA) كأحد الإختبارات الملاءمة، ويشير الجدول رقم(31) نتائج الإختبار الإحصائي سابق الذكر.

الجدول رقم (31)

اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

تطبيق معايير التدقيق الدولية، وتتضمن ما يلي:-	مصدر التباين	درجة الحرية (d.f)	قيمة (F)	مستوى الدلالة Sig
المعايير التي ترتبط بشخصية المدقق	بين المجموعات	4	.524	.718
	داخل المجموعات	86		
المعايير التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق	بين المجموعات	4	2.182	.078
	داخل المجموعات	86		
المعايير التي ترتبط بتقرير المدقق	بين المجموعات	4	3.269	.015
	داخل المجموعات	86		

يشير الجدول السابق رقم (31) إلى نتائج اختبار التباين الأحادي حول إحتمالية وجود فروقات ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في إجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى للشهادات المهنية، ويمكن الإشارة بذلك إلى أن مستوى الدلاله (Sig) الإحصائي قد كان بين حدي (0.718 – 0.015)، مشيراً بذلك بأنه لم يكن هناك فروقات ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في إجابات افراد عينة الدراسة لأثر تطبيق معايير التدقيق الدولية والتي تتعلق بشخصية المدقق والتي تتعلق بالتخطيط واجراءات التدقيق في الأردن تعزى للشهادات المهنية، بينما فقد أشارت النتائج إلى أن معامل الأهمية النسبية (Sig) فيما يتعلق بأثر تطبيق معايير التي ترتبط بتقرير المدقق في الأردن وقد بلغ (0.015) وهو أقل من مستوى المعنوية التي تعتمد عليه الدراسة كقاعدة قرار (0.05)، وبالتالي تكون النتيجة بان هناك فروقات جوهرية ذات دلاله إحصائية في إجابات افراد عينة الدراسة لأثر تطبيق معايير التدقيق الدولية والتي ترتبط بتقرير المدقق تعزي للشهادات المهنية، وقد يعزى ذلك إلى مدى وعي الأفراد عينة الدراسة والذين يحملون الشهادات المهنية المختلفة بأهمية تقرير مدقق الحسابات الخارجي لدى مستخذي القرارات الإستثمارية، ومنها القرارات التي تتعلق بجاب الإستثمارات وتمتينها.

الفرضية الرئيسيةالسادسة H06: لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لطبيعة العمل (مدققي الحسابات، المستثمرين، موظفي القطاع الخدمي، موظفي القطاع الصناعي).

تهدف هذه الفرضية لإختبار مدى وجود إنحرفات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لأراء افراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لطبيعة العمل (مدققي الحسابات، المستثمرين، موظفي القطاع الخدمي، موظفي القطاع الصناعي)، وبالتالي فقد عمدت الدراسة إلى استخدام اختبار التبيان الأحادي (One-way ANOVA) كأحد الإختبارات الملاءمة، ويشير الجدول رقم(32) نتائج الإختبار الإحصائي سابق الذكر.

الجدول رقم (32)

اختبار الفرضية الرئيسية السادسة

تطبيق معايير التدقيق الدولية، وتتصمن ما يلي:-	مصدر التباين	درجة الحرية (d.f)	قيمة (F)	مستوى الدلالة Sig
المعايير التي ترتبط بشخصية المدقق	بين المجموعات	3	.325	.808
	داخل المجموعات	193		
المعايير التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق	بين المجموعات	3	.487	.692
	داخل المجموعات	193		
المعايير التي ترتبط بتقرير المدقق	بين المجموعات	3	.300	.825
	داخل المجموعات	193		

يشير الجدول السابق رقم (32) إلى نتائج اختبار التباين الأحادي حول إحتمالية وجود فروقات ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في إجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تطبيق معايير

التدقيق الدولية في الأردن تعزى لطبيعة العمل، ويمكن الإشارة بذلك إلى أن مستوى الدلاله (Sig) الإحصائي قد كان بين حدي (0.825 – 0.692)، مشيراً بذلك بأنه لم يكن هناك فروقات ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في إجابات افراد عينة الدراسة لأثر تطبيق معايير التدقيق الدولية والتي تتعلق بشخصية المدقق والتي تتعلق بالتخطيط واجراءات التدقيق، اضافة إلى المعايير التي ترتبط بتقرير المدقق في الأردن تعزى لطبيعة العمل.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1-6 أولاً: النتائج:

تتمحور أهداف هذه الدراسة في دراسة أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على استقطاب الإستثمارات الأجنبية في البيئة الأردنية، حيث عمدت الدراسة إلى تكوين العديد من الفرضيات الرامية بمجملها إلى تحقيق الهدف من الدراسة، وتحقيق غايتها، ويشير الجدول رقم(33) فرضيات الدراسة ونتائج إختبارها:-

الجدول رقم (33)

خلاصة اختبارات الفرضيات

الإفتراضات	نتيجة الإختبار
الفرضية الرئيسية الأولى: H01: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية.	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الفرعية الأولى: H01-1: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بشخصية المدقق.	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الفرعية الثانية: H01-2: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق (العمل الميداني).	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الفرعية الثالثة: H01-3: لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بتقرير المدقق.	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الرئيسية الثانية: H02: لا يوجد اثر لتطبيق معايير التدقيق	قبول الفرضية البديلة

الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على واقع الاستثمار الاجنبي في الأردن.	
الفرضية الرئيسية الثالثة: H03: لا يوجد أثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المدققيين، والمستثمرين، وموظفي القطاع الخدمي، وموظفي القطاع الصناعي.	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الفرعية الأولى: H03-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر مدققي الحسابات.	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الفرعية الثانية: H03-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمرين.	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الفرعية الثالثة: H03-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الخدمي.	رفض الفرضية البديلة
الفرضية الفرعية الرابعة: H03-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر موظفي القطاع الصناعي.	قبول الفرضية البديلة
الفرضية الرئيسية الرابعة: H04: لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى	• المعايير التي ترتبط بشخصية المدقق– قبول الفرضية البديلة

لسنوات الخبرة.	• المعايير التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق– قبول الفرضية البديلة • المعايير التي ترتبط بتقرير المدقق– قبول الفرضية البديلة
الفرضية الرئيسية الخامسة: H05: لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى للشهادات المهنية.	• المعايير التي ترتبط بشخصية المدقق– قبول الفرضية البديلة • المعايير التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق– قبول الفرضية البديلة • المعايير التي ترتبط بتقرير المدقق– قبول الفرضية العدمية
الفرضية الرئيسية السادسة: H06: لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في الأردن تعزى لطبيعة العمل.	• المعايير التي ترتبط بشخصية المدقق– قبول الفرضية العدمية • المعايير التي ترتبط بالتخطيط واجراءات التدقيق– قبول الفرضية العدمية • المعايير التي ترتبط بتقرير

المدقق– قبول الفرضية العدمية	

وهذه النتيجة تدعم ما توصلت اليه الدراسات السابقة والأدب السابق حيث توافقت الدراسة مع دراسة (الرواشدة، 2010، واسماعيل، 2009, ووقدومي، 2006، سبيل،2009)، ويعزى ذلك الى دور وأهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية للشركات ومنظمات الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي مع وجود العوامل الأخرى، وهذا ما دلت علية النسب التفسيرية لتطبيق معايير التدقيق الدولية في استقطاب و واقع الاستثمار الأجنبي في الأردن.

1- وتبين النتائج ان تطبيق معايير التدقيق الدولية توفر معلومات موثوقة وملائمة لقرارات المستثمرين الاجانب المستثمرين بالقطاعين الصناعي والخدمي الاردني.

2- وان توافر المعلومات المحاسبية المنشورة في غياب الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يؤدي الى ارباك قرارات المستثمرين الاجانب بالاستثمار في الشركات الصناعية والخدمية الاردنية.

3- ان تطبيق معايير التدقيق الدولية يؤدي الى تحسين بيئة التدقيق بالدول النامية ويجذب المستثمرين الاجانب.

4- تبين النتائج ان تطبيق معايير التدقيق الدولية من وجهة نظر كل من المدققيين والمستثمرين وموظفي القطاع الصناعي تقوم على استقطاب الاستثمارات الاجنبية الى القطاع الصناعي والخدمي الاردني وهذا الامر يتوافق مع دراسة (سبيل، وحسن، 2009).

6-2 ثانياً: التوصيات

وتوصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة تشجيع الشركات ومنظمات الأعمال على تطبيق معايير التدقيق الدولية.

2- ضرورة أيجاد أدلة من قبل الجهات الرسمية والداعمة لتفسير واقع الاستثمارات الأجنبية في البيئة الأردنية.

3- ضرورة أيجاد بيانات إحصائية حقيقية من قبل الجهات الحكومية والرسمية تعكس واقع الاستثمار الأجنبي في البيئة الأردنية.

4- ضرورة أيجاد دليل من قبل الجهات الرسمية يوضح من خلاله حوافز الاستثمار الأجنبي في البيئة الأردنية.

5- ضرورة أيجاد الآليات والسبل التشجيعية الرامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي.

6- ضرورة المضي قدماً من قبل الباحثين للبحث في العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي في البيئة الأردنية.

7- توصي الدراسة إعادة مراجعة ودراسات جميع الاتفاقيات التجارية التي دخلت فيها الأردن مع العديد من الدول وبيان جدواها قبل المضي باتفاقيات تجارية جديدة.

8- العمل على إعداد ملخاصات أو أوراق عمل خاصة عند إصدار معايير جديدة أو تعديلات على معايير التدقيق الدولية لضمان التطبيق الأمثل لها من قبل مكاتب التدقيق المحلية والعالمية العاملة في الأردن.

9- العمل على تحقيق التوافق الدولي من خلال تطبيق معايير التدقيق الدولية لخدمة قرارات المستثمرين الاجانب.

10- تهيئة البيئة المواتية لاستقطاب المستثمرين الاجانب.

11- العمل على اشاعة المعرفة باهمية الاستثمار الاجنبي ودورة في التنمية الاقتصادية على المستويات الرسمية والشعبية في البلاد والترحيب بها.

-12

المراجع العربية:

اولاً: الكتب:

- ابو نصار، محمد، وحميدات، جمعة، (2014)، **معـايير المحاسـبة الدوليـة والابـلاغ المـالي الدولي،الجوانب النظرية والعملية**، كلية الاعمال، الجامعة الاردنية، دار وائل للنشر.

- الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل، (2009)، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، الطبعة الأولى، دار المستقبل لنشر والتوزيع.

- السيد، أمين، لطفي، احمد، (2008)، **معايير المراجعة والتأكيد الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- الشيشيني، حاتم محمد، (2007)، **أساسيات المراجعة- مدخل معاصر**-، المكتبة العصرية، مصر.

- السيد، أمين، لطفي، احمد، (2007)، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص91.

- الصحن، عبد الفتاح، وعبيد، احمد، واخرون، (2007)، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

- المطارنة، غسان فلاح، (2006)، **تدقيق الحسابات المعاصر**- الناحية النظرية-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

- التميمي، هادي، (2006)، **مدخل إلى تدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن،.

- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (2006)، **البحث العلمي**- الدليل التطبيقي للباحثين-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2006)، **اصدرات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**. منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن.

- ألفين، ارينز، لوبك، جيمس، (2005)، **المراجعة مدخل متكامل**، تعريب محمد عبد القادر الديسطي، احمد حامد حجاج، دار المريخ، ، السعودية.

- السيد، أمين، لطفي، احمد، (2005)، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- الصحن، عبد الفتاح، و الصبان، محمد، وآخرون، (2004) **أسس المراجعة(الأسس العلمية والعملية)،** الدار الجامعية، مصر.

-إبراهيم، عبد الوهاب، (2004)، **المراجعة-النظرية العلمية والممارسة المهنية**-،جامعة المنصورة،.

- البيومي، محمود، محمد عبد السلام (2003)، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

- الالوسي، حازم هاشم، (2003)، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، الجامعة المفتوحة**، طرابلس، ج 1، ط 1.

- البديوي، منصور احمد ، شحاتة، السيد شحاتة (2003)، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- الرمحي، عبد الكريم، (2002)، تدقيق **الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، الطبعة الأولى، من نشر المؤلف، الأردن. - الصبان، محمد، و نصر، علي، (2002)، المراجعة الخارجية- المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية- الدار الجامعية، الإسكندرية.

- الصبان، محمد، و نصر، علي، (2002)، **المراجعة الخارجية- المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**- الدار الجامعية، الإسكندرية.

- البكري، انس، والصافي، وليد، (2002)، **الأسواق المالية الدولية** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

- الصحن، عبد الفتاح، رجب، راشد، واخرون، (2000)، **اصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- القاضي، حسين، ومأمون، حمدان، (2000)، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان.

- الناغي، محمود السيد، (2000)، **دراسات في المعايير الدولية للمراجعة**- تحليل وإطار للتطبيق-، الطبعة الأولى، مصر،.

- الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل، (1998) **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، الأردن،.

- الغفار، هناء، (2002)، **الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية**، بيت الحكمة، المجلد 1 والطبعة الاولى بغداد، ص14.

- الفيومي، محمد، وعوض، لبيب، (1998)، **أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية،.

-أبو قحف، عبد السلام، (1988)، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى.

- الشمري، معيوف، (1994)، **معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير منشورة، مجلة الادارة العامة، معهد الادارة العامة للبحوث، ط1، الرياض.

- بوتين، محمد، (2005)، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- توماس، وليم ، وهنكي، امرسون، ،(1997)، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، السعودية،.

- جمعة، احمد حلمي، (2009)، **تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، الكتب(الثاني، التاسع، العاشر)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان.

- جمعة، احمد حلمي، (2008)، **تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان.

- جمعة، احمد حلمي، (2005) **المدخل إلى تدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان،.

- جمعة، احمد حلمي، (2000)، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة 1، دار الصفاء، الأردن.

- دحدوح، حسين، والقاضي، حسين، (2009) **مراجعة الحسابات المتقدمة**- الإطار النظري والإجراءات العملية-، ج 1، ط1، دار الثقافة.

- دحدوح، حسين، والقاضي، حسين، (1999) ، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، مؤسسة الوراق، ط 1، عمان.

- ذنيبات، علي، (2010)، **تدقيق الحسابات في ضؤ المعايير الدولية**، نظرية وتطبيق، الجامعة الأردنية، كلية الاعمال، قسم المحاسبة

- عبد العال، طارق، (2004)، **موسوعة معايير المراجعة**، ج1، ج2، ج3، جامعة عين شمس، الإسكندرية.

- عبداللة، خالد أمين، (2005)،**علم تدقيق الحسابات**، ،دار وائل للنشر ،الأردن، الطبعة الثانية.

- عبد ا ، خالد أمين، (2004)، **علم تدقيق الحسابات**،(الناحية النظرية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.

- عبد ا ، خالد أمين، (2000)، **علم تدقيق الحسابات**(الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

- عبدالوهاب، ابراهيم، (2004)، **المراجعة النظرية والعلمية والممارسة المهنية**، جامعة المنصورة، ، ص 79-83.

- فارس، زين العابدين، وهادي دعية، (2001)، **درسات وبحوث في المحاسبة الدولية**، بور سعيد، مكتبة الجلاء الحديثة.

(ب): الدوريات

- العقبي، علي، (2011)، دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع إشارة الى محافظة البصرة العراقية، جامعة البصرة، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد(19).

- الرواشدة، محمد سليمان، (2010)، الاستثمار الاجنبي المباشر واثرة على النمو الاقتصادي في الاردن في الفترة (1980-2008)، **مجلة مؤتة**، كلية الاقتصاد، جامعة مؤتة، مجلد2، العدد2.

- المومني، محمد عبد ا ، (2009)، دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية، الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر.

- المومني، منذر طلال، (2009)، معيار التدقيق الدولي رقم 240 والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعة، **مجلة أخبار المحاسبة**، العدد السادس، **الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر**، الدوحة، فيفري.

- المومني، منذر، والبدور، جمال، (2008)، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الاردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم(240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش،**الجامعة الاردنية دراسات العلوم الادارة**، المجلد 35، العدد1.

- التويجري، عبد الرحمن، والنافعي، حسين (2008)، جودة خدمة المراجعة، دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة**، المملكة العربية السعودية.

- السميران، محمد، (2007)، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن، **اربد للبحوث والدراسات**، جامعة اربد الاهلية، المجلد 11 العدد الاول، الصفحات43-68.

- الفواز، تركي، واخرون، (2006)، الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الزرقاء الجامعية، **مجلة جامعة البلقاء** الاردن، المجلد4، العدد2.

- الجعفري، عبد الصمد، و القريشي، اياد، (2006)، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، **المعهد العربي للمحاسبين القانونيين**، جامعة بغداد،.

-الذنيبات، علي، واخرون، (2006)، تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (610): دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الأردن ، **مجلة إدارة الأعمال**، الجامعة الأردنية، المجلد2، العدد 2.

- المومني، طلال، الشويات، زياد (2005)، بعنوان مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي الخاص بالإستمرارية من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، **جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية** ، المجد رقم5، العددالاول ص 7-61.

- السعايدة، منصور، ابو طبنجة، عبدالسلام، (2004)، **كفاءة تنظيم مهنة المحاسبة في الاردن،** ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول لكلية ادارة الاعمال (المحاسبة في عصر المعلوماتية :واقع وتحديات)، **جامعة مؤتة الاردن.**

- الذنيبات، علي، (2004), دراسة تحليلية ناقدة لمدى انسجام واجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في القوانين الأردنية مع معايير التدقيق الدولية، **مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية**، المجلد31، العدد 1

- الخطيب، حازم، (2004)، اهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاستها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الاردن، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،** العدد4.

- الذنيبات، علي، (2002)، " بنية فجوة التوقعات في التدقيق واسبابها، **مجلة الدراسات والعلوم الادارية**، المجلد 30، العدد1، ص108-127.

- الجميل، سرمد كوكب، (2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، **مجلة الإداري**، السنة 24، العدد 88 ، معهد الإدارة العامة، مسقط ، عمان، ص 45-72 .

- الغزالي، عيسى، (2002)، الاستثمار الاجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة المعهد العربي للتخطيط**، العدد الاول، ص1-169 .

- بن عيشي، عمر، (2010)، " **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر**"، جامعة بسكرة، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 1، العدد 27.

- جمعه، احمد، (2010)، بعنوان"تأثير التطور في المعايير الدولية للتدقيق في قرار إعتماد المدقق الخارجي على عمل التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية : دراسة تحليليه ميدانيه،المجلة **العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة،** جامعة عين شمس،العدد 4،عام.

- حامدة، رشا، (2003)، دور مدقق الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، **نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الشهرية**، العدد 13، جانفي.

- حسان، خضر، (2004)، الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا سلسلة جسر التنمية، العدد الثاني والثلاثون، **المعهد العربي للتخطيط بالكويت.**

- درغام، ماهر، ومطير، رافت، (2008)، امكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في فلسطين**:** دراسة ميدانية على قطاع غزة"**المجلة العربية للادارة**، جامعة الدول العربية، القاهرة،مجلد رقم 28، العدد1، ص47-89.

- عبد الرحمن، إبراهيم الحميد، (2007)، **مجلة أخبار المحاسبة**، العدد الرابع، الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر، الدوحة، سبتمبر.

- عبدالسلام، رضا، (2002)، لحوافز الضريبية وأثارها علي الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تطبيقية لقانون حوافز الاستثمار المصري، **ورشة العمل التي نظمها المعهد العربي للتخطيط،** الكويت، ص36).

- اميرة، محمد، (2005)، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصـادية العربية، **الدار الجامعية**،الإسكندرية، مجلد رقم 3، العدد 3، ص20.

- صيام، وابو حميد، (2005)، " مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، ***مجلة جامعة الملك عبدالعزيز***:كلية *الاقتصاد والإدارة، الجامعة الهاشمية، مجلد رقم 2، العدد2.*

- صديقي، مسعود، (2000)، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، **مجلة الباحث**، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،.

- صديقي، مسعود، براق، محمد، (2005)، انعكاس تكامل الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

- صالح، عدنان، (2009)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية**، العدد الخاص بموتمر الكلية.

- طاقة، محمد، نور، محمد، واخرون، (2008)، الاستثمار العربي واثرة على الاقتصاد الاردني،**مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد السابع عشر،ص24.

- القشي، ظاهر، و العبادي، هيثم، (2007)، اثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، **المجلة العربيىة للادارة**، القاهرة، المجلد25، العدد2.

- قدومي، ثائر، (2006)، "العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن، **مجلة البصائر**، جامعة البتراء.

- محيسن، فؤاد، (2000)، تطوير الاستثمار الاجنبي في سوق عمان المالي ، **مجلة البنوك في الاردن**، مجلد18، عدد8، عمان، تشرين اول .

- محمود، سمير عبد الغني، (1989)، بعنوان " دراسة تحليلية لمعايير التدقيق الدولية من حيث النطاق والخصائص والاهداف"، **الادارة العامة** ، معهد الادارة العامة.

- مطير، رافت، (2005)، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد13، العدد الأول، عمان،.مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء، جامعة الموصل، تموز 2006، ص103.

- مؤسسة تشجيع الاستثمار، (2001) ، **دراسة مقارنة لرصد مناخ الاستثمار في الأردن ومصر**، العدد 11229، عمان، الأردن.

- هيل، عجمي، (1999)، الاستثمار الاجنبي الخاص في الدول النامية، دراسات استراتيجية، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، الطبعة الاولى، عدد 32.
- هيل، عجمي، (2002) ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته ، **إربد للبحوث والدراسات** ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، إربد ، عمان ، ص 1-35 .
- هوام، جمعة، كوردي، وداد، (2010)، أثر الهندسة المالية الحديثة على فعالية دور التدقيق وحكومة الشركات، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 11و12 أكتوبر .
- يونس، مفيد، عمر، دينار، (2006) محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية مختارة.

(ج): الرسائل الجامعية:

- القيق، أمير، (2012)، " **مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة ،غزة.
- النفيعي، محمد، (2012)، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي خلال الفترة(1990-2010) ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والادارة.**
- اسماعيل، رولا، (2009)، **دور النظام المالي في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، دراسة تحليلية لسوريا**"، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين .
- ارشيد، عبدالمعطي، (2008)، العوامل المؤثرة في الاستثمارالاجنبي المباشر في الاردن للفترة (1985-2005)،**مجلة البصائر**، المجلد رقم2، العدد8، الاردن.
- الجعافرة، (2008)، **مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط،كلية العلوم الادارية.

- السويطي، موسى، (2006)، **تطوير انموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، الأردن.

- العتيبي، قدري، (2004)، **أثر الاستثمار ألاجنبي على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (1988-2002)،** جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم التمويل والمصارف.

العمري، معن، (2009)، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر وتحرير التجارة على انتاج القطاع الصناعي الاردني(1985-2006)،** جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الاردن

- اغا، عماد، (2002)، **الاستثمار الاجنبي في الاردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ص17.

- الخريسات، حمدان، (1993)، **تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- الشطرات، وسيم، (1999)، **تخطيط عملية التدقيق في الأردن وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجستير جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

- ازمقنا، تيسير، (1993)، **تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية**،رسالة ماجستير غير منشورة.الجامعة الأردنية، الأردن.

- الادغم، دأود، (1994)، محمد، **تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية**،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، الأردن.

- حداد، عاصم، (1992)، **مدى توافق آراء مدققي الحسابات الأردنيين مع معايير التدقييق الدولية وقانون الشركات الأردني**،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية.

- حجازين، زياد، (1996)، **مؤسسات تشجيع الاستثمار الاردنية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة**، رسالة ماجستير في التمويل، الجامعة الاردنية.

- حواس، صلاح، (2004)، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرة على مهنة المدقق**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

سبيل،مأمون، حسن،عبدالماجد (2009) **تطـــبيق معـايير المحاسـبة الدولية وأثرها فى جــذب الإستثمارات الاجنبية للأسواق المالية بالدول النامية)دراسة حالة سوق الخرطوم للاوراق المالية،** رسالة دكتورة، الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات التجارية، ص28سم

- شحروري، محمود، (1999)، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية،**رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة ال البيت،الأردن .

- ربيعة، صلاح, (2004)، **المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق،** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة الجزائر.

- فرج، عبد النبي، والخضيري، (2004)، **واقع مهنة التدقيق في ليبيا"** ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول لكلية ادارة الاعمال (المحاسبة في عصر المعلوماتية :واقع وتحديات)، جامعة مؤتة الاردن.

- قطروز، وائل، (2004)، " **الاستثمار الاحنبي في سوق عمان المالي ايجابياتة وسلبياتة"** رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك.

- عرار، شادن، (2009)، **مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بأجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية،** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العلياء، كلية الاعمال.

محسن، ابراهيم، (2008)، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دراسة قانونية، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية المفتوحة، ص16.

- محي الدين، (2008)، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة ومعايير الدولية للتدقيق وهي دراسة مقارنة للجزائر،**رسالة ماجستير ،المركز الجامعي، المدية.

- مازون، محمد امين، (2011)، "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها بالجزائر، **رسالة ماجستير،** جامعة الجزائر.

- مسعود، صديقي، (2004)، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه غير منشورة،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

- وهبان، اميرة، (2011)، **أثر الاستثمار الاجنبيي النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (1994-2005)** رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ملية المال والاعمال، الاردن.

- مصادر اخرى

http://www.istd.gov.jo/ISTD/Arabic

www.jordaninvestment.com

http://www.jci.org.jo/jci/ar/tabid/89

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2013)، اصدرات المعايير الدولية ، معيار التعليم الدولي (7).
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2012)، اصدرات المعايير الدولية .
- الاتحاد الدولي للمحاسبين دليل قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين(2010).

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2009)، اصدرات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2006)، اصدرات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن.
- المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني، (2010)، بمبادرة من لجنة تنسيق أحزاب المعارضة نتائج وآثار الأزمة المالية لاقتصادية العالمية على الاقتصاد الاردني البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الاجتماعي.

- البنك المركزي الاردني، الاردن، التقرير السنوي، عمان، (1999).

- التقارير السنوية لبورصة عمان للأوراق المالية، (سنوات عديدة)، (1995 – 2004).
- التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، (سنوات عديدة)،(1995- 2004).

- التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار، (سنوات عديدة)، (1995 – 2004) .
- التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار (سنوات عديدة)(1999 – 2013).
- تقرير البنك المركزي الاردني، (2009).
- مركز الدراسات الاستراتيجية, الجامعة الاردنية, (2012).

- نشرة وزارة المالية لشهر كانون ثاني، (2010).

- نشرة المؤشرات الإقتصادية للقطاع الصناعي الاردني، (2013).

- نشرة هيئة الاوراق االمالية، (2013)

- دائرة الاحصاءات العامة النشرات الاحصائية.

- قانون الشركات الاردني، لسنة 1997 .

- تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، (2008).

- قانون مهنة تدقيق الحسابات الأردني رقم 32 لسنة 1985، والذي يحكم مهنة تدقيق الحسابات في المملكة الأردنية.

- مركز الدراسات الاقتصادية الصناعية- غرفة صناعة الاردن العدد الثالث- شباط 2013

- مركز الدراسات الاستراتيجية- المرصد والدراسات الاقتصادية ، الجامعة الاردنية كانون اول – ديسمبر 2012ص7-12.

المراجع الاجنبية:

(1) Books

-*Ayres ،Robert U. (1998 .(***Turning Point: an End to the Growth Paradigm** ***.London: Earthscan Publications*** *.pages .4–193*

- Bodie,Z, Kane, A. and Marcus, Investment 6th ed. 2005

- *Bernard Germond‹* ***Audit financier- guide pour l audit de l information financiere des enterprises‹ lere edition‹ dunod‹*** *paris‹1991.*

- *Lionnel.c et gerar.v‹* ***Audit et control Interne- aspects financiers‹ operationnels et strategiquse-‹*** *Dalloze‹ paris‹ 1992.*

-Stamp, E and Moonitz(2007): International Auditing Standards. Prentice Hall, London **.**

-*yueting, yong,**(2001),*** **Foreign Direct Investment. Export, And Firm Performance in Southeast asia.**University of Californian, ph.d thesis,

-*Sekaran‹ Uma.2005.* ***Research Methods for Business with Spss*** *13.0 Set. (4th Ed.). New York: John Wiley and Sons*

_ *Two Paradigms of Production and Growth Robert Ayres & Benjamin Warr*

-*Belaiboud Mokhtar‹ Guide pratique d audit financer et comptable‹ Masion des livres‹ alger‹1986.*

-*Zaid‹ O.A. 1993.* ***The Incorporation of Societys Value and Expectation in to Auditing Standard‹ University of Wollongong Working Paper*** *No.1121.*

-Hair, J. F., Anderson, R. E., Tatham, R. L. & Black, W. C. (2010), *Multivariate Data Analysis*, (2nd Edition). New York: Prentice-Hall.

- Gujarati, D. N. and Porter, D. C. (2009), *Basic econometrics*, Boston: McGraw-Hill.

- Krishnaswamy, K. N., Sivakumar, A. I. & Mathirajan, M. (2009), *Management Research Methodology: Integration of Methods and Techniques*. New Delhi: Pearson Education.

(2) Journals

- *Gilmore‹ Andrew‹ Donell‹ Aodheen‹ Carson‹ (2003)‹* ***Factors Influencing foreign Direct Investment and Internanaonal joint Venture International Marketing Review‹*** *Vol. 20‹ Northern Ireland.*

- *Wint ، Alvin and Densil Williams (2002) ،* ***Attracting Foreign Direct Investment In Developig Countries*** *، The International Journal Of Public Sector Management ، Vol. 15 No. 5 ، P.P. 361-374 .*

- *Gilmore، Andrew، Donell، Aodheen، Carson، David and Cummins، Daryl (2003)،****Factors Influencing Foreign Direct Investment and International Joint Venture*** *، International Marketing Review ، Vol. 20 ، No. 2 ، Northern Ireland ، P.P. 195 – 215 .*

- *Metwally ، M. M. (2004) ،* ***The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East*** *، European Business Review ، Vol. 16 ، No. 4 ، Australia ، P. 381 – 389 .*

- *Zekos ، Georgios (2005) ،* ***Foreign Direct Investment In Digital Economy ، European Business Preview*** *، Vol. 17 No. 1 P.P. 52 – 68 .*

- ***McDonald ، Frank and Tuselman ، Heinz and Heise*** *، Arne (2002) ،* ***Foreign Direct Investment and Employment in Host Region*** *، European Business Review ، Vol. 14 ، No. 1 ، MCB Uni. Press ، P. 40 – 55 .*

- *Thomas,Head and Peter Sorensen Jr. (2005) ،* ***Attracting Foreign Direct Investment*** *:- The Potential Role Of National Culture ، Journal of American Academy Of Business ، Cambridge ، Vol. 6 ، No. 1 ، P.305.*

الملاحق

ملحق رقم (1)
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة العلوم الاسلامية العالمية
كلية المال والاعمال
قسم المحاسبة

استبيان

حضرة السيد المجيب المحترم........،

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار تحضير رسالة الدكتوراه تحت عنوان **أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الاردن" من وجهة نظر مدققي الحسابات، والمستثمرين، وموظفي القطاع الخدمي، وموظفي القطاع الصناعي "** والتي نستوضح من خلالها مدى مساهمة تطبيق هذه المعايير في استقطاب الاستثمار الاجنبي.

إن تقديمكم للمعلومات المطلوبة، سوف يؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة، واستخلاص نتائج أفضل، وأكثر فائدة. لذا يسرني اختياركم ضمن الدراسة للمشاركة في إثراء الموضـــوع،وأجابة الاسئلة المرفقة.

ومع شكرنا المسبق، نتعهد لكم أن تحاط مساهمتكم بالسرية التامة، وأنها لن تســـتخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

المشرف

الاستاذ الدكتور سليمان عطية

الطالب

فارس ارشيد الخرابشة

المتغيرات الديموغرافية

المؤهل العلمي:

دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
1	2	3	4

طبيعة العمل:

مدقق	مستثمر	موظف ضريبة	موظف تشجيع الاستثمار
1	2	3	4

الخبرة المهنية في مجال العمل:

أقل من 5 سنوات	5 واقل من10سنة	من 10 واقل من15سنة	15 سنة فأكثر
1	**2**	**3**	**4**

الشهادات المهنية

CPA	JCPA	CMA	CIA	Others
1	2	3	4	5

لا تلتزم مكاتب التدقيق الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الدولية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	موافق بدرجة متدنية	موافق بدرجة متدنية جدا
الاسئلة المتعلقة بشخصية المدقق						
1	يشمل التدريب اللازم لمهمة مدقق الحسابات الخارجي منهاجا علميا موسعا و دراسة مهنية شاملة في المحاسبة والمواد المرتبطة بها.	5	4	3	2	1
2	يحصل مدقق الحسابات على التدريب المهني الملائم والاطلاع على المجلات المهنية والنشرات من الجهات المنظمة للمهنة.					
3	يلتزم مدقق الحسابات باستقلال تفكيره في جميع الأمور المتعلقة بالمهمة المناطة به.					
4	يعتمد المستثمرون على رأي المدقق بصفته خبيرا مستقلا محايدا.					
5	يعتبر الاستقلال من أهم ما يجب توفره في المدقق.					
6	يتطلب الحذر المهني المعقول (العناية الواجبة) مراجعة انتقاديه لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل المنجز، والأحكام التي يقررها المساعدون					
7	يتطلب الحذر المهني المعقول (العناية الواجبة) عناية لازمة بأوراق عمل المدقق وحصوله على أدلة وقرائن الإثبات.					
8	يقوم المدقق بتقييم مخاطر التحريفات المادية في البيانات المالية الناشئة عن الاحتيال والغش.					
9	يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن عمليات التلاعب المتعمدة بالقوائم المالية محل التدقيق					
10	يتوفر لدى مدقق الحسابات معرفة كافية بمعايير التدقيق الدولية					

	التي تمكنة من اكتشاف الغش والخطأ					
	الاسئلة المتعلقة بالتخطيط واجراءات التدقيق(معايير العمل الميداني)					
11	يضع المدقق مخططاً وافاً لعملية التدقيق قبل البدء بالعملية.	5	4	3	2	1
12	يقوم المدقق بإشراف كفؤ ودقيق على المساعدين الذين قد يستعين بهم.					
13	يقوم المدقق بإجراء تقييم شامل لنظام الضبط الداخلي المعمول به لدى العميل.					
14	يقوم المدقق بتحديد نطاق عملية التدقيق ومدى الاختبارات التي تقتصر عليها أعمال التدقيق بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
15	يتم إعادة النظر في برنامج التدقيق وتنقيحه عند توصل المدقق إلى عدم صحة الفروض الأولية التي بنى عليها برنامجه الأصلي.					
16	يسعى المدقق إلى الحصول على أدلة وقرائن إثبات ملائمة وكافية وموثوق بها.					
17	يقوم المدقق بحضور عملية جرد المخزون في نهاية الفترة المالية.					
18	يوجد لدى المدقق قناعة بأن أدلة وقرائن الإثبات التي يقوم بجمعها ملاءمة وكافية.					
19	يتأكد المدقق من أن العمليات والأحداث الاقتصادية في منشأة العميل قد تم تسجيلها وفق معايير المحاسبة الدولية.					
20	يشير تقرير المدقق بوضوح الى قيام المدقق بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات					
21	يتأكد المدقق من قابلية القوائم المالية للمقارنة.					

1	2	3	4	5	العبارة	م
					يتأكد المدقق من أن المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم من قبل المستخدمين لهذه المعلومات.	22
					يتأكد المدقق من أن المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للتحقق منها.	23
1	2	3	4	5	يتأكد المدقق من وجود إفصاح كافٍ وإيضاحات تفسيرية حول المعلومات الواردة في القوائم المالية.	24
					الاسئلة المتعلقة بتقرير المدقق	
1	2	3	4	5	يشير تقرير المدقق بوضوح بأن مسؤولية المدقق هي ابداء رأي حول البيانات المالية.	25
					تقرير المدقق لا يعتبر ضامن بصورة مطلقة لقدرة المنشأة على الوفاء بكافة التزاماتها المالية.	26
					تقرير المدقق يشير بشكل واضح الى مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة.	27
					يشير تقرير المدقق بوضوح الى قيام المدقق بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية.	28
					يبين تقرير المدقق ان اجراءات التدقيق التي اتبعها المدقق تعتمد على الحكم المهني في تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية.	29
					يشير المدقق بشكل واضح الى ان التدقيق تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	30
					تقرير المدقق يبين مدى محافظة المدقق على استقلالة من خلال ممارسة عملة المهني.	31
					يلخص تقرير المدقق بشكل واضح مدى وطبيعة الادله التي تم جمعها.	32
					يشير تقرير المدقق الى ان المسؤولية الاساسية عن منع اكتشاف الغش والاحتيال تقع على عاتق الادارة.	33
					يوضح تقرير المدقق ان المدقق لا يعتبر ضامناً بصورة مطلقة لقدرة المنشأة على الوفاء بالتزامتها المالية.	34
					يشير تقرير المدقق بوضوح الى ان المدقق لا يعتبر مسئولاً عن اعداد القوائم المالية	35

لا يوجد اثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية على واقع الاستثمار الاجنبي في الاردن.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	موافق بدرجة متدنية	موافق بدرجة متدنية جدا
1	يبدي المستثمر الأجنبي اهتماماً بالقوائم المالية (الافصاحات والبيانات المالية المنشورة).	5	4	3	2	1
2	هناك ثقة لدى المستثمر الاجنبي بالتقارير المالية ذات الغرض العام.					
3	وجود الاستقرار السياسي يعمل على طمأنة المستثمر الأجنبي واستقطاب استثماراته.					
4	يساعد الاستثمار الأجنبي على زيادة قيمة الصادرات الأردنية.					
5	يساعد الاستثمار الأجنبي على جلب التقنيات الحديثة للسوق المحلي.					
6	يساعد الاستثمار الأجنبي على التعريف بالشركات المحلية وبالتالي ظهورها في الأسواق العالمية.					
7	يساعد الاستثمار الأجنبي على الدخول في الاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة.					
8	يشعر المستثمر الاجنبي بالراحه لتقرير المدقق لأنه معد بنفس الشكل الذي يراه في بلده حول استثماراته هناك.					
9	لا تعاني البيئة الاستثمارية المحلية من مشكلات تشريعية أو قانونية تمنع من استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المحلية.					
10	يعمل الاستثمار الأجنبي على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.					

11	يساعد الاستثمار الأجنبي على رفد خزينة الدولة بالإيرادات من الضرائب وغيرها.					
12	يساعد الاستثمار الأجنبي على الاستغلال الأمثل للثروة وبالتالي حسن تخصيص الموارد.					
13	وجود الاستثمارات الأجنبية في الأردن يساعد على زيادة العمالة وتخفيض نسبة العاطلين عن العمل.	5	4	3	2	1
14	يساعد الاستثمار الاجنبي في الحصول على العملات الأجنبية.					
15	يشارك المستثمر المحلي (القطاع الخاص أو العام أو كلاهما) المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية في الاردن.					
16	يساعد الاستثمار الاجنبي في تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة مشاركته المستثمر المحلي في المشروعات الاقتصادية.					
17	تتميز المشروعات الاقتصادية المملوكة للمستثمر الاجنبي أو المشتركة بكبر حجم إنتاجها وتنوعه.					
18	يساهم الاستثمار الاجنبي في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية.					
19	يساهم الاستثمار الاجنبي على نقل المعرفة العلمية.					
20	يساهم الاستثمار الاجنبي يحد من الاحتكار في السوق المحلي.					
21	غياب الاستثمار الاجنبي ربما يشكل معوقا رئيسيا من معوقات التنمية.					
22	يشعر المستثمر الاجنبي بالأمان تجاه استثماراته المالية.					
23	يساهم استقطاب الاستثمار الاجنبي في تخفيف تكاليف الانتاج مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عاليه على المنافسة عالمياً.					

لا يوجد اثر لتطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة على استقطاب الاستثمار الاجنبي "من وجهة نظر مدققي الحسابات، والمستثمرين، وموظفي الخدمي، وموظفي القطاع الصناعي".

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	موافق بدرجة متدنية	موافق بدرجة متدنية جدا
1	يتأكد المستثمر الأجنبي من التزام مكاتب التدقيق بتطبيق معايير التدقيق الدولية قبل جلب استثماراته للأردن.	5	4	3	2	1
2	هناك التزام معلن من قبل جميع مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق معايير التدقيق الدولية.					
3	يعد الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية احد البنود الهامة للدخول في الاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة.					
4	إن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية يزيد من مستوى الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي والخدمي في الأردن.					
5	أن الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يسهل عمل مقارنات مالية دولية وبالتالي يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.					
6	أن التطبيق الفعال لمعايير التدقيق الدولية يقدم تأكيداً على الاستغلال الأمثل لثروة المجتمع التي استغلتها الشركات لتحقيق أرباحها ورفد الناتج المحلي					
7	يساهم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين ايرادات خزينة الدولة بالإيرادات من خلال ايرادات الضرائب .					
8	ان الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يرفع من جودة التدقيق وهذا يعد السند الاساسي لثقة المستثمر الاجنبي					
9	ان الالتزام بمعايير التدقيق الدولية التي وضعتها المنظمات المهنية يضمن وفاء مهنة التدقيق بسؤوليتها تجاة كافة الاطراف المعنية .					

10	يعطي الالتزام بمعايير التدقيق الدولية المستثمر الاجنبي اكثر اهتماماً بالقوائم المالية المدققة والمعدة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.					
11	يعطي الالتزام بمعايير التدقيق الدولية ثقة لدى المستثمر الاجنبي بمستوى الافصاح الوارد في التقارير المالية ذات الغرض العام.	5	4	3	2	1
12	الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يدعم استمرارية الشركات الملوكة من مستثمرين اجانب.					
13	تستمر المشاريع التي يمتلكهاالمستثمر الاجنبي لما بعد انتهاء فترة الاعفاءات الضريبية الممنوحة له.					
14	الارباح التي يحصل عليها المستثمر الاجنبي نتيجة استثمارة يتم اعادة استثمارها في مشاريع جديدة او في توسيع استثمارتة الحالية.					
15	الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية بشكل عام يساهم في جلب واستقطاب الاستثمار الاجنبي.					

الملحق رقم(2)

قائمة بأسماء بعض الشركات المساهمة العامة الصناعية.

1	الصناعات الكيماويه الاردنيه
2	الاقبال للاستثمار
3	الدباغة الاردنية/ تصفية
4	المصانع العربيه الدوليه للاغذيه والاستثمار
5	العربيه لصناعة الادويه
6	القريه للصناعات الغذائيه والزيوت النباتيه
7	الترافرتين
8	مصانع الاجواخ الاردنيه
9	الصناعات الهندسيه العربيه
10	الدولية للصناعات الخزفية
11	الاردنية لصناعة الانابيب
12	العربيه للاستثمار والتجاره الدوليه / تصفيه
13	دار الدواء للتنميه والاستثمار
14	الجنوب لصناعة الفلاتر
15	الاستثمارات العامة

قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة الخدمية

1	لمقايضه للنقل والاستثمار
2	العربيه للاستثمارات الماليه
3	البلاد للخدمات الطبية
4	العربيه الدوليه للتعليم والاستثمار
5	الاهلية للمشاريع
6	المتكامله لتطوير الاراضي والاستثمار
7	الكهرباء الاردنيه
8	الشامخه للاستثمارات العقاريه والماليه
9	المحفظه العقاريه الاستثماريه
10	الاردنية لضمان القروض
11	السلام الدوليه للنقل والتجاره
12	البلاد للخدمات الطبية
13	الاتحاد لتطوير الاراضي
14	الفنادق والسياحه الاردنيه
15	مجموعة البركات للاستثمار/ الاردنيه المركزيه سابقاً

المصدر: (هيئة الاوراق المالية،2014).

Frequencies

Statistics

		EDUC	WORK	EXP	SER
N	Valid	197	197	197	91
	Missing	0	0	0	106

Frequency Table

EDUC

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	DEP	19	9.6	9.6	9.6
	BAC	105	53.3	53.3	62.9
	MAS	47	23.9	23.9	86.8
	PHD	26	13.2	13.2	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

WORK

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	AUD	53	26.9	26.9	26.9
	INV	39	19.8	19.8	46.7
	TAX	54	27.4	27.4	74.1
	HELP INVES	51	25.9	25.9	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

EXP

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	LESS THAN 5	37	18.8	18.8	18.8
	FROM 5 TO LESS THAN 10	78	39.6	39.6	58.4
	FROM 10 TO LESS THAN 15	51	25.9	25.9	84.3
	FROM 15 TO MORE	31	15.7	15.7	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

SER

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	CPA	6	3.0	6.6	6.6
	JCPA	16	8.1	17.6	24.2
	CMA	13	6.6	14.3	38.5
	CIA	2	1.0	2.2	40.7
	OTHER	54	27.4	59.3	100.0

	Total	91	46.2	100.0	
Missing	System	106	53.8		
Total		197	100.0		

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	197	1	5	3.64	1.466
Q2	197	2	5	4.26	.932
Q3	197	2	5	4.21	.929
Q4	197	3	5	4.13	.641
Q5	197	3	5	4.34	.505
Q6	197	2	5	4.05	.676
Q7	197	2	5	4.03	.788
Q8	197	1	5	3.96	.979
Q9	197	2	5	3.67	.946
Q10	197	2	5	3.84	.985
PERSONSTAND	197	3	5	4.01	.514
Q11	197	1	5	3.63	1.151
Q12	197	1	5	3.82	.930
Q13	197	2	5	3.83	.985
Q14	197	2	5	3.62	.991
Q15	197	1	5	3.53	1.268
Q16	197	2	5	3.66	1.065
Q17	197	1	5	3.37	1.257
Q18	197	2	5	3.29	1.104
Q19	197	1	5	3.21	1.214
Q20	197	3	5	3.85	.712
Q21	197	2	5	3.72	.763
Q22	197	2	5	3.71	.853
Q23	197	1	5	3.54	1.017
Q24	197	2	5	3.63	1.010
PROSS	197	3	5	3.60	.609
Q25	197	2	5	3.35	1.036
Q26	197	1	5	3.40	.793
Q27	197	2	5	3.80	.705
Q28	197	1	5	3.44	1.041
Q29	197	2	5	3.43	.975
Q30	197	1	5	3.52	.945
Q31	197	1	5	3.41	1.248
Q32	197	1	5	3.30	.999
Q33	197	1	5	3.30	1.024
Q34	197	1	5	3.37	1.133
Q35	197	1	5	3.49	1.189
AUTREP	197	3	5	3.44	.444

Q36	197	1	5	3.72	1.233
Q37	197	1	5	3.47	1.180
Q38	197	1	5	3.64	1.269
Q39	197	1	5	3.38	1.165
Q40	197	1	5	3.50	1.272
Q41	197	1	5	3.53	1.076
Q42	197	2	5	3.77	1.061
Q43	197	1	5	3.94	1.161
Q44	197	1	5	4.00	1.000
Q45	197	1	5	3.75	.849
Q46	197	1	5	3.68	1.018
Q47	197	1	5	3.92	.847
Q48	197	2	5	3.96	1.024
Q49	197	2	5	3.83	.968
Q50	197	2	5	3.89	.936
Q51	197	1	5	3.61	1.104
Q52	197	1	5	3.35	1.095
Q53	197	1	5	3.43	1.314
Q54	197	2	5	3.55	1.032
Q55	197	2	5	3.65	1.085
Q56	197	2	5	3.49	1.062
Q57	197	2	5	3.42	1.129
Q58	197	1	5	3.25	1.251
NATUFOR	197	3	5	3.64	.474
Q59	197	1	5	3.42	1.333
Q60	197	1	5	3.79	1.185
Q61	197	1	5	3.62	1.016
Q62	197	1	5	3.51	1.028
Q63	197	2	5	3.64	.849
Q64	197	1	5	3.37	1.216
Q65	197	2	5	3.76	.904
Q66	197	2	5	3.45	.997
Q67	197	1	5	3.74	1.044
Q68	197	1	5	3.82	1.232
Q69	197	1	5	3.71	1.144
Q70	197	1	5	4.06	1.070
Q71	197	1	5	3.85	1.159
Q72	197	1	5	3.99	.931
Q73	197	1	5	3.48	1.215
HAVEANEWINVE	197	3	5	3.68	.405
Valid N (listwise)	197				

Correlations

Correlations

	PERSONSTAND	PROSS	AUTREP

PERSONSTAND	Pearson Correlation	1	.346**	-.088
	Sig. (2-tailed)		.000	.221
	N	197	197	197
PROSS	Pearson Correlation	.346**	1	.196**
	Sig. (2-tailed)	.000		.006
	N	197	197	197
AUTREP	Pearson Correlation	-.088	.196**	1
	Sig. (2-tailed)	.221	.006	
	N	197	197	197

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	197	3.64	1.466	.104
Q2	197	4.26	.932	.066
Q3	197	4.21	.929	.066
Q4	197	4.13	.641	.046
Q5	197	4.34	.505	.036
Q6	197	4.05	.676	.048
Q7	197	4.03	.788	.056
Q8	197	3.96	.979	.070
Q9	197	3.67	.946	.067
Q10	197	3.84	.985	.070
PERSONSTAND	197	4.01	.514	.037
Q11	197	3.63	1.151	.082
Q12	197	3.82	.930	.066
Q13	197	3.83	.985	.070
Q14	197	3.62	.991	.071
Q15	197	3.53	1.268	.090
Q16	197	3.66	1.065	.076
Q17	197	3.37	1.257	.090
Q18	197	3.29	1.104	.079
Q19	197	3.21	1.214	.087
Q20	197	3.85	.712	.051
Q21	197	3.72	.763	.054
Q22	197	3.71	.853	.061

Q23	197	3.54	1.017	.072
Q24	197	3.63	1.010	.072
PROSS	197	3.60	.609	.043
Q25	197	3.35	1.036	.074
Q26	197	3.40	.793	.056
Q27	197	3.80	.705	.050
Q28	197	3.44	1.041	.074
Q29	197	3.43	.975	.069
Q30	197	3.52	.945	.067
Q31	197	3.41	1.248	.089
Q32	197	3.30	.999	.071
Q33	197	3.30	1.024	.073
Q34	197	3.37	1.133	.081
Q35	197	3.49	1.189	.085
AUTREP	197	3.44	.444	.032
Q36	197	3.72	1.233	.088
Q37	197	3.47	1.180	.084
Q38	197	3.64	1.269	.090
Q39	197	3.38	1.165	.083
Q40	197	3.50	1.272	.091
Q41	197	3.53	1.076	.077
Q42	197	3.77	1.061	.076
Q43	197	3.94	1.161	.083
Q44	197	4.00	1.000	.071
Q45	197	3.75	.849	.060
Q46	197	3.68	1.018	.073
Q47	197	3.92	.847	.060
Q48	197	3.96	1.024	.073
Q49	197	3.83	.968	.069
Q50	197	3.89	.936	.067
Q51	197	3.61	1.104	.079
Q52	197	3.35	1.095	.078
Q53	197	3.43	1.314	.094
Q54	197	3.55	1.032	.074
Q55	197	3.65	1.085	.077
Q56	197	3.49	1.062	.076
Q57	197	3.42	1.129	.080
Q58	197	3.25	1.251	.089
NATUFOR	197	3.64	.474	.034
Q59	197	3.42	1.333	.095
Q60	197	3.79	1.185	.084
Q61	197	3.62	1.016	.072
Q62	197	3.51	1.028	.073
Q63	197	3.64	.849	.061
Q64	197	3.37	1.216	.087
Q65	197	3.76	.904	.064
Q66	197	3.45	.997	.071
Q67	197	3.74	1.044	.074
Q68	197	3.82	1.232	.088
Q69	197	3.71	1.144	.082
Q70	197	4.06	1.070	.076
Q71	197	3.85	1.159	.083

Q72	197	3.99	.931	.066
Q73	197	3.48	1.215	.087
HAVEANE WINVE	197	3.68	.405	.029

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Interval of the Difference Lower	Upper
Q1	6.173	196	.000	.645	.44	.85
Q2	19.034	196	.000	1.264	1.13	1.39
Q3	18.335	196	.000	1.213	1.08	1.34
Q4	24.781	196	.000	1.132	1.04	1.22
Q5	37.141	196	.000	1.335	1.26	1.41
Q6	21.826	196	.000	1.051	.96	1.15
Q7	18.346	196	.000	1.030	.92	1.14
Q8	13.761	196	.000	.959	.82	1.10
Q9	9.937	196	.000	.670	.54	.80
Q10	12.008	196	.000	.843	.70	.98
PERSONS TAND	27.712	196	.000	1.014	.94	1.09
Q11	7.737	196	.000	.635	.47	.80
Q12	12.338	196	.000	.817	.69	.95
Q13	11.791	196	.000	.827	.69	.97
Q14	8.772	196	.000	.619	.48	.76
Q15	5.844	196	.000	.528	.35	.71
Q16	8.699	196	.000	.660	.51	.81
Q17	4.081	196	.000	.365	.19	.54
Q18	3.743	196	.000	.294	.14	.45
Q19	2.464	196	.015	.213	.04	.38
Q20	16.705	196	.000	.848	.75	.95
Q21	13.168	196	.000	.716	.61	.82
Q22	11.698	196	.000	.711	.59	.83
Q23	7.493	196	.000	.543	.40	.69
Q24	8.747	196	.000	.629	.49	.77
PROSS	13.834	196	.000	.600	.51	.69
Q25	4.675	196	.000	.345	.20	.49
Q26	7.012	196	.000	.396	.28	.51
Q27	15.979	196	.000	.802	.70	.90
Q28	5.952	196	.000	.442	.30	.59
Q29	6.211	196	.000	.431	.29	.57
Q30	7.763	196	.000	.523	.39	.66
Q31	4.565	196	.000	.406	.23	.58
Q32	4.278	196	.000	.305	.16	.44
Q33	4.107	196	.000	.299	.16	.44
Q34	4.527	196	.000	.365	.21	.52
Q35	5.751	196	.000	.487	.32	.65
AUTREP	13.803	196	.000	.437	.37	.50
Q36	8.146	196	.000	.716	.54	.89
Q37	5.613	196	.000	.472	.31	.64
Q38	7.077	196	.000	.640	.46	.82
Q39	4.524	196	.000	.376	.21	.54

Q40	5.544	196	.000	.503	.32	.68
Q41	6.951	196	.000	.533	.38	.68
Q42	10.205	196	.000	.772	.62	.92
Q43	11.410	196	.000	.944	.78	1.11
Q44	14.036	196	.000	1.000	.86	1.14
Q45	12.335	196	.000	.746	.63	.87
Q46	9.306	196	.000	.675	.53	.82
Q47	15.220	196	.000	.919	.80	1.04
Q48	13.145	196	.000	.959	.82	1.10
Q49	12.077	196	.000	.832	.70	.97
Q50	13.327	196	.000	.888	.76	1.02
Q51	7.744	196	.000	.609	.45	.76
Q52	4.491	196	.000	.350	.20	.50
Q53	4.609	196	.000	.431	.25	.62
Q54	7.526	196	.000	.553	.41	.70
Q55	8.475	196	.000	.655	.50	.81
Q56	6.438	196	.000	.487	.34	.64
Q57	5.236	196	.000	.421	.26	.58
Q58	2.790	196	.006	.249	.07	.42
NATUFOR	18.946	196	.000	.640	.57	.71
Q59	4.438	196	.000	.421	.23	.61
Q60	9.322	196	.000	.787	.62	.95
Q61	8.628	196	.000	.624	.48	.77
Q62	6.929	196	.000	.508	.36	.65
Q63	10.569	196	.000	.640	.52	.76
Q64	4.220	196	.000	.365	.19	.54
Q65	11.738	196	.000	.756	.63	.88
Q66	6.291	196	.000	.447	.31	.59
Q67	9.960	196	.000	.741	.59	.89
Q68	9.312	196	.000	.817	.64	.99
Q69	8.719	196	.000	.711	.55	.87
Q70	13.850	196	.000	1.056	.91	1.21
Q71	10.263	196	.000	.848	.68	1.01
Q72	14.919	196	.000	.990	.86	1.12
Q73	5.514	196	.000	.477	.31	.65
HAVEANEWINVE	23.524	196	.000	.679	.62	.74

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
APPLICATION	197	3.68	.352	.025

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
APPLICATION	27.265	196	.000	.684	.63	.73

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
PERSONSTAND	197	4.01	.514	.037

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
PERSONSTAND	27.712	196	.000	1.014	.94	1.09

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
PROSS	197	3.60	.609	.043

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
PROSS	13.834	196	.000	.600	.51	.69

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
AUTREP	197	3.44	.444	.032

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper

AUTREP	13.803	196	.000	.437	.37	.50

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AUTREP, PERSONSTAND, PROSS[b]		Enter

a. Dependent Variable: NATUFOR

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.318[a]	.101	.087	.453

a. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.457	3	1.486	7.228	.000[b]
	Residual	39.669	193	.206		
	Total	44.126	196			

a. Dependent Variable: NATUFOR

b. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.049	.377		8.086	.000
	PERSONSTAND	-.159	.068	-.172	-2.330	.021
	PROSS	.192	.058	.247	3.290	.001
	AUTREP	.156	.075	.146	2.071	.040

a. Dependent Variable: NATUFOR

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AUTREP, PERSONSTAND, PROSS[b]		Enter

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.463[a]	.214	.202	.362

a. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.891	3	2.297	17.526	.000[b]
	Residual	25.296	193	.131		
	Total	32.187	196			

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.034	.301		6.756	.000
	PERSONSTAND	.388	.054	.492	7.123	.000
	PROSS	-.119	.047	-.178	-2.544	.012
	AUTREP	.150	.060	.164	2.487	.014

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
PERSONSTAND	Between Groups	1.708	3	.569	2.198	.090
	Within Groups	50.012	193	.259		

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Total	51.720	196			
PROSS	Between Groups	.173	3	.058	.153	.928
	Within Groups	72.570	193	.376		
	Total	72.742	196			
AUTREP	Between Groups	1.039	3	.346	1.779	.153
	Within Groups	37.583	193	.195		
	Total	38.622	196			

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
PERSONSTAND	Between Groups	.613	4	.153	.524	.718
	Within Groups	25.148	86	.292		
	Total	25.761	90			
PROSS	Between Groups	3.015	4	.754	2.182	.078
	Within Groups	29.715	86	.346		
	Total	32.731	90			
AUTREP	Between Groups	2.964	4	.741	3.269	.015
	Within Groups	19.495	86	.227		
	Total	22.459	90			

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AUTREP, PERSONSTAND, PROSS[b]		Enter

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.660[a]	.435	.401	.383

a. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.550	3	1.850	12.584	.000[b]
	Residual	7.204	49	.147		
	Total	12.755	52			

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.171	.615		.279	.782
	PERSONSTAND	.539	.096	.629	5.598	.000
	PROSS	-.070	.083	-.099	-.846	.401
	AUTREP	.445	.119	.449	3.742	.000

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AUTREP, PERSONSTAND, PROSS[b]		Enter

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.717[a]	.515	.473	.339

a. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.276	3	1.425	12.376	.000[b]
	Residual	4.031	35	.115		
	Total	8.308	38			

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.150	.640		.235	.816
	PERSONSTAND	.545	.100	.665	5.460	.000
	PROSS	-.089	.087	-.127	-1.023	.313
	AUTREP	.463	.118	.502	3.940	.000

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AUTREP, PERSONSTAND, PROSS[b]		Enter

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.342[a]	.117	.060	.485

a. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.462	3	.487	2.073	.117[b]
	Residual	11.048	47	.235		
	Total	12.510	50			

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.937	.702		4.182	.000
	PERSONSTAND	.269	.121	.321	2.213	.032
	PROSS	-.174	.107	-.244	-1.631	.110
	AUTREP	.058	.129	.067	.448	.656

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AUTREP, PERSONSTAND, PROSS[b]		Enter

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.395[a]	.156	.105	.472

a. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.061	3	.687	3.083	.036[b]
	Residual	11.143	50	.223		
	Total	13.204	53			

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

b. Predictors: (Constant), AUTREP, PERSONSTAND, PROSS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.339	.661		3.540	.001
	PERSONSTAND	.331	.116	.386	2.847	.006
	PROSS	-.170	.099	-.245	-1.720	.092
	AUTREP	.150	.124	.171	1.216	.230

a. Dependent Variable: HAVEANEWINVE

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.755	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.854	14

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.573	11

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.801	23

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.549	15

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.791	73

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
APPLICATION	53	3.75	.434	.060

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Interval of the Difference	
					Lower	Upper
APPLICATION	12.649	52	.000	.755	.63	.87

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
PERSONSTAND	53	4.11	.577	.079

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Interval of the Difference	
					Lower	Upper
PERSONSTAND	14.042	52	.000	1.113	.95	1.27

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
PROSS	53	3.68	.701	.096

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Interval of the Difference	
					Lower	Upper
PROSS	7.055	52	.000	.679	.49	.87

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
AUTREP	53	3.57	.500	.069

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Interval of the Difference	
					Lower	Upper
AUTREP	8.236	52	.000	.566	.43	.70

الملحق رقم (4)
اسماء المحكمين للاستبانة

الرقم	اسم المحكم	الرتبة الاكاديمية	
2	الدكتور يوسف سعادة	استاذ	جامعة العلوم التطبيقية
3	الدكتور ماجد الشراري	استاذ	جامعة البلقاء التطبيقية
4	الدكتور جبرائيل كحالة	استاذ	جامعة العلوم التطبيقية
1	الدكتور محمد المومني	مشارك	جامعة جدارا
5	الدكتور رافت سلامة	مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية
6	الدكتور سنان العبادي	مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية